الإعلام الأمني

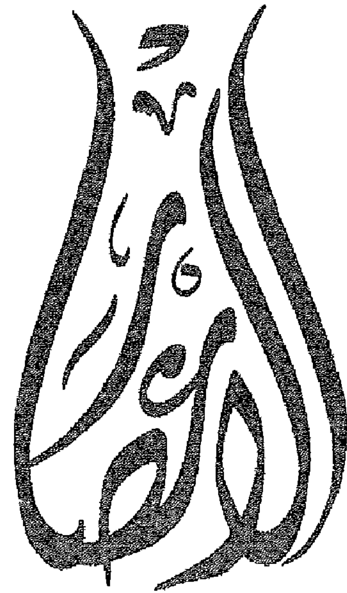


الدكتور
محمود عزت اللحام

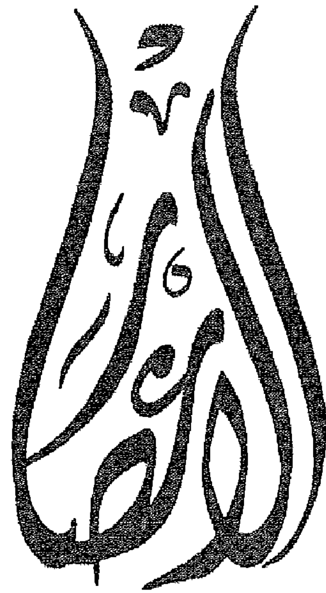
الدكتور
ماهر عودة الشمايلة

الدكتور
مصطفى يوسف كافي


للنشر والتوزيع



للنشر والتوزيع



للنشر والتوزيع

الإعلام الأمني

الإعلام الأمني

تأليف

الدكتور
محمود عزت اللحام

الدكتور
ماهر عودة الشمايلة

الدكتور
مصطفى يوسف كافي

الطبعة الأولى

2015م – 1436هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/1/247)

302.23

اللحام، محمود عزت

الإعلام الأمني/ محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي.- عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014

(   ) ص

ر.ا. : 2014/1/247

الواصفات: /الإعلام//العولمة//الإرهاب/

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2015م – 1436هـ



الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 96264646208+ فاكس: 96264646470+

الأردن – عمان-مرج الحمام – شارع الكنيسة -مقابل كلية القدس

هاتف: 96265713906+ فاكس: 96265713907+

جوال: 797950880 – 00962

info@al-esar.com – www.al-esar.com

ISBN 978-9957-524-83-8 (ردمك)

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الفصل الأول
الإعلام المتخصص

الفصل الثاني
ملامح الإعلام المتخصص

الفصل الثالث
الأمن (مفاهيم - تعاريف)

الفصل الرابع

الإعلام الأمني (التعريف، الوظائف، الإشكاليات)

الفصل الخامس

سمات وأهمية وأهداف الإعلام الأمني

الفصل السادس

خصائص الإعلام الأمني

الفصل السابع

العوامل المؤثرة في قدرة الإعلام الأمني على الإقناع

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني عشر
ظاهرة الإرهاب

الفصل الثالث عشر
مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع عشر
واقع الإعلام الأمني العربي

الفصل الأول



الإعلام المتخصص

الفصل الأول
الإعلام المتخصص

أولاً- نشأة الإعلام المتخصص:

مع بداية الحضارة البشرية، لم يكن ثمة حدود فاصلة بين العلم والفلسفة، بل كان هناك نوع واحد من المعرفة، قد تختلف وسائله ولكنه يمثل- في النهاية - نشاطاً عقلياً وبشرياً واحداً لذلك كانت الفلسفة أم العلوم.

وقامت الحضارة الإغريقية- التي تعتبر أساس الحضارة الغربية الحديثة على مزيج من فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو، ورياضيات فيثاغورث، وأشعار هوميروس، ووضع العلماء وقتها أسس التقدم الحضاري من خلال التناغم والتكامل بين العلوم والتقنية والعلوم الإنسانية.

وتميز علما المسلمين الأوائل في عصور الازدهار بالجمع بين التخصصات العلمية المختلفة دون حدود فاصلة فكان ابن سينا فيلسوفاً وطبيباً وشاعراً، وكان ابن الهيثم عالماً في البصريات والفلك والرياضيات إلى جانب إتقانه للفلسفة، وكان البيروني عالماً في الفلك والجغرافيا والرياضيات والصيدلة والدين والفلسفة.

ولقد أخذت مجالات المعرفة البشرية تتسع؛ حيث حققت تراكم ضخم، أصبح "التخصص" السمة البارزة، وانقسم الكل المعرفي إلى جزيئات دقيقة متخصصة، وبدأت معالم ما سمي بالعزلة الفكرية حيث أخذ كل علم يحدد معالمه وحدوده بشكل دقيق، وأصبحت المعارف جزراً متباعده ومعزولة في محيط واسع.

ولم يقف التخصص عند هذا الحد، بل سرعان ما اتجه إلى التخصص الدقيق والأكثر عمقاً، فمثلاً في السابق كان يدرس علم الطب بشكل عام ولكن الآن أصبحت هناك تخصصات لطب القلب وطب الأذن والأنف والحنجرة، وطب الأسنان والعيون، والجدير لذكر أن هذه التخصصات الأكثر عمقاً لم تكن حكراً

على مجالات الطب أول مجال واحد بل حدث ذلك في مختلف أنواع العلوم والمعارف، وانعكس ذلك بايجابيات أبرزها أصبحت النتائج العلمية أكثر دقة ومصداقية وهو ما يعد أمراً ضرورياً وهاماً في تقدم العلوم وازدهارها.

ولم يكن مجال الإعلام بعيد عن المجالات والتخصصات الأخرى فمنذ بداية الدراسات والأبحاث الإعلامية كانت تهتم بجمهور محدد أي قطاع محدد وتجمعه خصائص وسمات محدده كالطفل أو النشئ أو الشباب أو كبار السن أو المرأة، في المقابل كانت تهتم دراسات إعلامية آخري بدراسة مضمون محدد كالمواد الدرامية أو الوثائقية أو الإخبارية أو السياحية.

ثانياً– مفهوم الإعلام المتخصص:

التخصص يعني انقسام الكل المعرفي إلى جزيئات متخصصة، حيث أخذ كل علم يحدد معالمه، وحدوده، ويتميز عن غيره من العلوم والمعارف الأخرى.

ويقصد بالإعلام المتخصص كل إعلام سواء كان مقروء أو مسموع أو مرئي (صحف، إذاعة، تليفزيون) يهتم في الأساس على جانب من جوانب المعرفة الإنسانية، ويصل إلى جمهور متخصص تجمعه عدد من الخصائص أو السمات المشتركة.

وتعرفه سلوى إمام على أنه الموجه إلى فئات أو قطاعات معينة (كالفلاحين– والعمال– والنساء– والأطفال– والشباب–) ويتميز بأنه إعلام يقدم مضامين في مجالات متعددة (كالسياسة– والاقتصاد– والرياضة– والفن) إلا أن معالجة هذه المجالات يتأثر بطبيعة الجمهور النوعي الذي تتوجه إليه ومستوى ثقافته.

ويهتم الإعلام المتخصص بمجال معرفي معين أو محدد ويوجه إلى جمهور عام كالقنوات الرياضية المفتوحة والمشفرة، من ناحية أخرى قد يكون التخصص من حيث الجمهور في مخاطبة جمهور محدد تجمعه خصائص وسمات مشتركة كقنوات (الطفل– والمرأة) مثل MBC3 وقناة طيور الجنة وقناة المرأة العربية التي تتوجه إلى قطاع المرأة من موضة وفن وأزياء.

ويعرفه سامي الشريف على أنه يهدف إلى إعداد ونشر وإتاحة أنواع محددة ومتعمقة ومتخصصة من المادة الإعلامية بهدف توجيهها لجمهور محدد ذي خصائص وسمات واحتياجات وأذواق مشتركة أو متقاربة.

فالقائم بالاتصال (المرسل) – هنا – يعرف جمهوره بدقة ومن خلال هذه المعرفة يعد القائم بالاتصال مادته الإعلامية، ويضعها في الشكل الملائم أو المناسب لخصائص وسمات الجمهور، فبالتالي احتمالات نجاح الرسالة الإعلامية أكثر بكثير جداً من الرسائل أو المواد التي توجه إلى جمهور عام.

ويعد الإعلام المتخصص أحد أهم وسائل إتاحة ونشر الثقافة المتخصصة والمتعمقة لدى الجمهور مستخدماً كل عناصر الجذب والإبهار والإقناع التي تتميز بها كل وسائله المختلفة.

فالراديو مثلاً وسيلة سهلة الالتقاط والاستخدام، والتعامل معها من قبل المستمع لا يحتاج إلى خبرات ومهارات خاصة، كما أنه يتميز بعنصر السرعة أو الحالية، ويتميز بمكونات عنصر الصوت وتلوينه وفنون الإلقاء ومهارات الإذاعي (القائم بالاتصال) تعطي فرصة أكبر للجذب والإبهار.

والتليفزيون يتميز بمزج عنصري الصورة بكل أشكالها أنواعها وعنصر الصوت بكل مكوناته؛ جعل منه وسيلة شارحه مقنعه مؤثره لافته للنظر والسمع والانتباه، بالإضافة إلى إمكانية الاختلاف في أحجام وأنواع اللقطات وأسلوب المونتاج وحركة الكاميرا؛ والقدرة على عرض الصورة المتحركة، مما جعل الجمهور العام

المتخصص في مضمون معين قطاعات متخصصة تتوجه للوسيلة لقراءة أو سماع أو مشاهدة المادة الإعلامية بإبهار شديد.

والإعلام المتخصص ينقسم إلى شقين وهما: التخصص في المضمون، والتخصص في مخاطبة الجمهور. فالأول يهتم بتقديم جرعات كبيرة من المضامين في مجال بعينه كمواد الدراما والرياضة والسياسة والاقتصاد، والثاني هو وجود صحف وإذاعات بشقيها المرئي والمسموع تخاطب فئة معينة كالطفل والمرأة.

ثالثاً– اهمية الإعلام المتخصص:

تأتي أهمية الإعلام المتخصص طبقاً لعوامل عده، وهذه العوامل لا تقاس فقط بمستوى الخصائص الأساسية كالعمر أو مستوى التعليم أو منطقة السكن وإنما إضافة لهذه العوامل هناك أهمية أخرى منها:

1. الاهتمام بالمزاج الشخصي والهوايات وأنماط التعرض لوسائل الإعلام، تمشياً مع أنه كلما ارتفع مستوى الحياة زادت المطالب وتعددت وأصبحت عناصر الإتاحة والكم والجودة ضرورية في ساحة المنافسة الإعلامية التي تسود في عصر الاتصال عن بعد وعصر ثقافة الصورة، وعصر التليفزيون والاتصال التفاعلي.
2. على كاهل وسائل الإعلام مهمة نشر كافة أنواع المعارف، ولا يقتصر دورها على نشر نوعية محددة من المعارف ولكن كل مطبوعة أو إذاعة بشقيها المسموع والمرئي تتخصص في نوع محدد من هذه الثقافة.
3. ترجع أهمية التخصص في وسائل الإعلام نفسها لأن كل وسيلة إعلامية من الوسائل التقليدية تمتلك إمكانية أكبر للانتشار والوصول إلى قطاعات كبيرة من الجمهور على اختلاف نوعياته.
4. والتخصص جعل على وسائل الإعلام مسئولية أكبر خاصة على مستوى الإعلام الرسمي فمثلاً عندما يقوم التليفزيون بتقديم برامج تعليمية فإنه في

هذه الحالة يقدم دور تعليمي يفترض أن تؤديه المؤسسات التعليمية، وعندما ننشئ إذاعة للقرآن الكريم مثلاً فأنها تقوم بأداء مهمة نشر المعرفة الدينية، دور يناط بالمؤسسات الدينية؛ ومن المهم أن نعرف أن وسائل الإعلام هنا ليست بديلاً عن المؤسسات المجتمعية ولكن هي مساندة لها.

5. البحث عن جمهور أكثر تحديداً يسعى إلى مضمون معين يرضى اهتماماته ويشبع بعض حاجاته في ظل التخصص المعرفي الثقافي، وفي ظل ضعف وقله بيع الصحف العامة على مستوى كافة الدول العربية والغربية.

6. تعددت مجالات المعرفة الإنسانية وبالتالي جاء التخصص مصلحة للتقدم العلمي والتكنولوجي، ومع التطور الهائلة في وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال تزايدت اهتمامات الجمهور ورغبته في التعرف على المستجدات في كافة مناحي الحياة.

7. يمثل اتجاه التخصص وعياً واتفاقاً مع نظريات الاتصال الحديثة التي لم تعد تنظر إلى الجمهور ككتلة وإنما إلى مجموعات نوعية محددة لكل مجموعة احتياجاتها الاتصالية واشباعاتها التي تتحقق من انتقائها لما تستخدمه من وسائل الإعلام، وهكذا فإن الإعلام المتخصص يلبي الاحتياجات المختلفة لجمهور محدد تجمعه خصائص وسمات محددة مسبقاً، وتتفق اهتمامات القارئ مثلاً مع الصحيفة المتخصصة، مما يضمن التوجه بالفعل إلى الجمهور الذي يريد أن يستخدم المضمون الصحفي المقدم في الصحيفة، وهو ما يزيد من دور الصحيفة المتخصصة في التأثير الثقافي مقارنة بالصحيفة العامة، فبالتالي فأن معرفة الجمهور الذي يتوجه إلية تساعد القائم بالاتصال في تصميم مضامين صحيفة تتفق مع هذا الجمهور مما يؤدي إلى تفعيل الرسالة الإعلامية.

8. أصبحت النتائج أكثر دقة وعمقاً عما كانت عليه في السابق؛ فمثلاً أصبح القائم بالاتصال يعد رسالته من خلال الدراسات التي يجريها على الجمهور للتعرف على احتياجاته وأذواقه وبالتالي الرسالة الإعلامية تحقق أعلى نسبة في النجاح وهو الوصول للجمهور المستهدف وإرضاء ذوقه، وإشباع حاجاته،

وليس عما كانت وسائل الإعلام في السابق تعد رسالتها الإعلامية من خلال اللباقة، وعدم دراسة الجمهور، وبالتالي تصبح الرسالة تقدم بشكل عشوائي.

رابعا– مجالات الإعلام المتخصص:

تتعدد مجالات الإعلام المتخصص وتتأثر من ناحية تعددها بطبيعة المجتمع التي تصدر أو تقدم منه وله، من ناحية درجة تقدمه العلمي والثقافي، ومستوى تخصصه وطبيعة المستويين الثقافي والاقتصادي للقراء والمستمعين والمشاهدين، والإمكانات التقنية والبشرية والمادية المتاحة.

وهذه بعض مجالات الإعلام المتخصص نجملها على النحو التالي:

1. إعلام متخصص يتعلق بالنوع (نساء– رجال).
2. إعلام متخصص يتعلق بالسن (أطفال– شباب– كبار سن).
3. إعلام متخصص يتعلق بالدين (إسلامية– مسيحية).
4. إعلام متخصص يتعلق بالهوايات (كرة قدم– صيد– شطرنج).
5. إعلام متخصص يتعلق بمهن مختلفة (معلمين– عمال– فلاحين– أطباء).
6. إعلام متخصص يتعلق بالعلوم (زراعة– طب– اقتصاد– كيمياء).
7. إعلام متخصص يتعلق بالإبداع الأدبي والفني (شعر– مسرح– قصة– نقد).
8. إعلام متخصص يتعلق بالأنشطة الرياضية (كرة قدم– تنس– سلة– سباحة).
9. إعلام متخصص يتعلق بالسياحة (آثار– معالم سياحية).
10. إعلام متخصص بالإعلانات (تجارية– خدمية).

خامسا– أهداف الإعلام المتخصص:

تتعدد أهداف الإعلام المتخصص (الصحافة، والإذاعة، والتليفزيون) والتى تسعى بالأساس إلى توفير خدمات إعلامية تلبي احتياجات ورغبات القراء والمستمعين والمشاهدين كلاً حسب اهتماماتهم بجرعات كمية وفيرة وبجودة عالية بما يتفق مع نظرية تفتيت الجمهور.

والتفتيت يعني "لامركزية الاتصال" تأصيلاً لبدء مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها، وظهور جماعات مفككة من الجمهور ذات مصالح خاصة تسعى وسائل الإعلام إلى مخاطبتها.

فضلاً على إتاحة المواد الصحفية والإذاعية المتخصصة لتلبي احتياجات الجماهير المستهدفة بما في ذلك النواحي الإخبارية والتعليمية والثقافية، بالإضافة يمكن للحكومات الاستفادة من وسائل الإعلام المتخصص من خلال العملية التعليمية والاستفادة من وسائل الإعلام خاصة التليفزيون في بث البرامج المتخصصة بالمقررات الدراسية بكل مستوياتها، وخدمة لسياسة وبرامج محو الأمية.

ونجمل أهداف الإعلام المتخصص كالآتي:

1. تلبية احتياجات ورغبات الجمهور حسب اهتماماته وبجرعات كمية وفيرة وبجودة عالية.
2. إتاحة برامج ومواد متخصصة وأكثر عمقاً في المضمون تلبي احتياجات الجمهور المستهدف بالمواد المختلفة.
3. تعزيز الجهود الحكومية في العملية التعليمية بمختلف مستوياتها وأنواعها وخدمة لسياسات وبرامج محو الأمية.
4. التأكيد على الانتماء الوطني وإعلاء الإحساس بالهوية القومية، وهنا لابد من إعطاء القضية الفلسطينية مساحات أكبر في وسائل إعلامنا كافه بما

فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود، وضرورة الاهتمام بالمصالحة الفلسطينية.

سادسا- الإعلام الجماهيري (العام) والإعلام المتخصص:

والاتصال الجماهيري يعني الاتصال بجماهير غفيرة وعريضة ومتباينة، تصلهم الرسالة الإعلامية ويتميز بمقدرته على الاتصال وتوصيل الرسالة للجمهور، ولأفراد غير معروفين للقائم بالاتصال، تصلهم الرسالة في نفس اللحظة وبسرعة فائقة، بينما الإعلام المتخصص له سماته ومحدداته المختلفة فهو إعلام محدد بمجال معين ولفئة معينة، وهدفه تلبية احتياجات هذا الجمهور وأن كان قليل من حيث العدد، ونعرض مقارنة بين الإعلام العام أو الجماهيري والإعلام المتخصص من خلال مكونات العملية الاتصالية: (القائم بالاتصال- المتلقي- الخبرة المشتركة- الرسالة- الوسائل أو القنوات- الهدف أو الأثر- رجع الصدى):

أولا: القائم بالاتصال في الإعلام المتخصص لا يعرف جمهوره بشكل محدد، لأنه متباين وعريض وكبير الحجم، بينما القائم بالاتصال في الإعلام المتخصص يعرف جمهوره بشكل دقيق ومحدد، لأن القائم بالاتصال هنا يعرف احتياجات واهتمامات ومتطلبات جمهوره من خلال دراسات ميدانية تجريها الوسيلة.

ثانيا: المتلقي في الإعلام العام أو الجماهيري لا يعرف القائم بالاتصال المتلقين بشكل دقيق فبالتالي يكون مستوى نجاح الرسالة الإعلامية ضعيف في الوصول والتأثير على أفكار ومعارف الجمهور، بينما في الإعلام المتخصص يعرف القائم بالاتصال متلقية بشكل دقيق وهم قد يكونوا أطفال أو عمال، أو ممن يهتمون بمادة إعلامية محددة كمواد الدراما وغيرها.

ثالثا: الخبرة المشتركة لا تتوفر في الإعلام الجماهيري؛ لأنه كما أسلفنا من قبل أن القائم بالاتصال لا يعرف جمهوره بسبب حجمه الكبير وبالتالي لا يوجد خبرات مشتركة بين القائم بالاتصال والمتلقي، وهنا يكتفي الإعلام الجماهيري

بمعرفة العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع، ولكنه لا يعرف الجمهور بشكل متعمق، بينما تكون الخبرات المشتركة متوفرة بشكل كبير في الإعلام المتخصص لأن القائم بالاتصال على علم باحتياجات ورغبات جمهوره، وبالتالي هدفه الوصول إلى هذه الجماعات التي هو على علم بأنماط حياتها من خلال الدراسات التي يجريها.

رابعا: الرسالة في الإعلام الجماهيري تكون معده لجمهور غير محدد لا يعرفه القائم بالاتصال بشكل جيد، بينما تكون الرسالة في الإعلام المتخصص تلبية لرغبات وأذواق واهتمامات جمهور محدد وذلك من خلال المعرفة المتعمقة بين القائم بالاتصال وجمهوره.

خامسا: الوسيلة أو القنوات في الإعلام الجماهيري الوسائل التقليدية من صحف وإذاعة وتليفزيون عامة وممكن أن تكون متخصصة من خلال ملاحق أو مواد بعينها، بينما الوسيلة في الإعلام المتخصص قد تكون تقليدية أو جديدة كوسائل الاتصال الجديدة التي أفرزتها ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من وسائط متعددة ومن خلال الانترنت.

سادسا: الهدف أو الأثر يهدف الإعلام الجماهيري إلى مصلحة عامة للجمهور كالحملات الإعلامية من توعية وغيرها وخدمات للجمهور غير المتناهي، بينما يكون الهدف من الإعلام المتخصص قد تكون مصلحة عامه في بعض الأحيان ولكن هدف الإعلام المتخصص بالأساس مصلحة خاصة لجمهور محدد من خلال مضامين محددة.

سابعا: رجع الصدى لا ترجع المعلومات بشكل دقيق للقائم بالاتصال في الإعلام الجماهيري فبالتالي لا يستطيع القائم بالاتصال التعرف على مدى نجاح الرسالة الإعلامية بشكل جيد، بينما ترجع المعلومات بشكل دقيق وسريع للقائم بالاتصال في الإعلام المتخصص وبالتالي يعرف القائم بالاتصال ان كانت

استطاعت أن تلبي احتياجات الجمهور أم لا وبالتالي التشجيع على الاستمرار في هذه الرسالة أو لا بناء على رجع الصدى المرتد من الجمهور.

سابعا– ايجابيات الإعلام المتخصص وسلبياته:

للتخصص فوائدة عديدة، ولكن نظير هذه الفوائد أو الايجابيات هناك بعض المضار أو السلبيات؛ وسوف يتم عرض إيجابيات وسلبيات الإعلام المتخصص في الآتي:

أولا– إيجابياته:

1. أنه إعلام يلبي احتياجات واهتمامات الجمهور الموجه له
2. أنه إعلام يهتم بالأذواق المختلفة
3. الاهتمام بجمهور محدد له سماته، وبالتالي له احتياجات ورغبات وأذواق مشتركة أو متقاربة
4. الاهتمام بالعادات والتقاليد وثقافة الجمهور الذي يوجه له رسالته
5. يهتم بالقضايا والموضوعات المختلفة، ويمنح وقت أو مساحة أكبر من الوسائل العامة
6. التخصص جعل النتائج العلمية في المجالات المختلفة أكثر دقه وعمقاً عما كانت في السابق.

ثانيا– سلبياته:

1. انغماس كل فرد من مجال تخصصه وبالتالي انعكس ذلك على روح التكامل الثقافي.
2. الابتعاد عن بقية أنواع المعارف والعلوم، ولم يعد قادر على استيعابها أو اللحاق بها والتواصل معها.

3. جاءت بمشكلات ومخاطر وسلبيات يصعب في كثير من الأحيان السيطرة عليها.
4. يكون التخصص في مجالات كثيرة غير مفيد بل منافي لقيم وأخلاق المجتمع، وهنا يكون التخصص فقد لعامل الربح وليس لعوامل الفائدة للجمهور.
5. جاء التخصص بالعزلة أو ما يعرف بتفتيت الجماهير أو لا مركزية الجمهور من خلال خلق أذواق مختلفة ومتباعدة مستغلة الوسيلة عوامل الإبهار والجذب التي جاءت بها التكنولوجيا الحديثة، وهنا لابد أن تقوم وسائل الإعلام بمخاطبتها.

الفصل الثاني



ملامح الإعلام المتخصص

الفصل الثاني
ملامح الإعلام المتخصص

مرت وسائل الإعلام بالعديد من المراحل، فقد نشأت مقصورة على الصفوة؛ وكانت الصفوة وقتها غير مقصودة لعدة أسباب من أبرزها العامل الاقتصادي والسياسي والتأهيل العلمي والوضع الاجتماعي؛ فقد أثر ذلك على محدودية الانتشار للوسيلة، ثم تلتها مرحلة الحشد إذ استغلت وسائل الإعلام فوقتها كانت الصحافة التي استغلت ظهور آلة الطباعة فقد عملت على إنتاج أعداد كبيرة من النسخة الواحدة لتصل إلى الجمهور، والراديو والتليفزيون استغلال عوامل التقدم الصناعي عندما تم اختراع الترانزستور في الأربعينات من القرن الماضي ليسهل بذلك عملية اقتناء الراديو في المنزل، ومنافسة الشركات الكبرى في إنتاج كم هائل من أجهزة التليفزيون، التي جعلت الجمهور كله يتابع الوسيلة.

ونتيجة لمرحلة الحشد وجدت وسائل الإعلام أن هناك جمهور له أذواق وسمات محددة فأنشت مواد وأفرزت مساحات متخصصة لتلبي احتياجاته، ولم تقف وسائل الإعلام عند هذا الحد بل أفرزت تكنولوجيا الاتصالات أنواع أخرى تلبي احتياجات ورغبات الجمهور مثل الانترنت التي سهل عملية الاتصال وأصبح المتلقي غير سلبي بل مشارك في العملية الاتصالية ورجع الصدى هنا قوي جداً.

ويحتاج الإعلام المتخصص إلى قائم بالاتصال مؤهل ومتعمق بمجال محدد ليعد الرسالة المتعمقة في المضمون، ويكون على معرفة دقيقة بجمهوره من خلال الدراسات التي يجريها للتعرف على احتياجات هذا الجمهور، ويحتاج إلى مصادر إعلامية متجددة ومتطورة، وبالتالي تكون المشاركة والفاعلية للجمهور بشكل أكبر.

ويحتاج الإعلام المتخصص لعدة عوامل كانتشار التعليم، وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وحجم السكان وتوافر أوقات الفراغ، وذلك لتوفير بيئة مناسبة لظهور وسائل إعلام متخصصة وتفاعلية بشكل أكبر لتوفر عائداً وأرباحاً للمؤسسات أو الهيئات التي تنتج المواد والوسائل.

أولا– مراحل وسائل الإعلام:

مرت وسائل الإعلام بعدة مراحل إلى أن وصلت للتخصص والتفاعلية، فعندما تبدأ الوسيلة تمر بدورة حياة إذ تبدأ مقصورة على نخبة معينة وتنتشر بعد ذلك لتصل إلى كافة الجماهير، ثم تأتي بعد ذلك بتلبية مطالب جمهور محدد تجمعه سمات وخصائص محددة، إلى أن تصل إلى التفاعلية بين الوسيلة والجمهور وهو أعطاء دور أكبر للمتلقي للمشاركة في الرسالة الإعلامية وهذا الدور أعطته تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

فيما يلي نعرض مراحل وسائل الإعلام مرتبة حسب مرورها إلى أن وصلنا إلى المراحل التي نعيشها من تخصص وتفاعلية:

1) مرحلة الصفوة Elite

وتمثل هذه المرحلة بداية ظهور الوسيلة في أي مجتمع، فعندما تبدأ الوسيلة تكون مرتفعة التكلفة، ومحدودة الانتشار، فلا تصل إلا للقادرين اقتصادياً والمؤهلين علمياً واجتماعياً للتعامل معها، فقد اتسم ظهور الصحافة في أوروبا بالتوجه نحو مخاطبة الصفوة التي يمثل أعضاؤها النخبة الثقافية والاجتماعية وهي محدودة بطبيعتها، فتعد الوسيلة مادتها الإعلامية بالأسلوب والكيفية التي تناسب جمهورها وهم الصفوة، اذن تأثرت الوسيلة هنا بالصفوة فقد.

وعند ظهور الإذاعة كانت أجهزة الراديو المنزلية وقتها ضخمة، وتشكل قطعة أثاث خشبية كبيرة، وكانت تعمل ببطارية كبيرة، وبالتالي كانت أسعارها مرتفعة جداً ولا يستطيع تحملها سوى القادرين، فقد كان انتشارها محدوداً؛ وكانت برامجها تخطط وتعد بما يتناسب مع احتياجات ورغبات وأذواق الصفوة.

والصفوة هنا ليست مقصودة، ولكنها تتحدد بعوامل عده من أبرزها تركيبة المجتمع وأوضاعه من مستوى اجتماعي واقتصادي وتعليمي وفكري، وفي هذه المرحلة – الصفوة– يكون جمهور وسائل الإعلام صغيراً ومحدوداً، ويمثل القطاعات الأكثر ثراءً وتعليماً، ولا يخاطب كل فئات المجتمع، وبالتالي يتم تصميم الرسالة الإعلامية بما يرضي أذواق الصفوة، ويلبي احتياجاتها.

2) مرحلة الحشد Mass

واكبت هذه المرحلة قدرة المؤسسات الصناعية والإعلامية المختلفة على الإنتاج الجماهيري الضخم من الوسائل الإعلامية والرسائل التي تنتجها، فمنذ أن طورت المؤسسات الصحفية قدراتها الطباعية باستخدام الحروف الطباعية المتحركة، استطاعت أن تنتج أعداد كبيرة من النسخ الصحفية الواحدة وعكس ذلك عدة عوامل إيجابية ساعدت على الانتشار أبرزها؛ قلل تكلفة النسخة الواحدة، وزاد من توزيعها لتصل إلى ملايين القراء.

تم تلاها اختراع الترانزستور في الأربعينات من القرن الماضي، فوقتها استطاعت المصانع من تطوير قدراتها على إنتاج أجهزة استقبال إذاعية صغيرة وقليلة التكلفة، وبالتالي زاد إقبال الناس على اقتناء تلك الأجهزة، ومن تم زاد من امتدادها وانتشارها وتأثيرها.

ومثلما حدث للصحافة والإذاعة من تطورات، فقد ساعدت الشركات المختلفة في إنتاج أجهزة التليفزيون المنزلية، وبالتالي انخفضت أسعارها، واتسعت أعداد أولئك الذين استطاعوا اقتنائها.

وفي مقابل هذه الزيادة الجماهيرية في امتلاك الوسائل تبدأ هذه الوسائل — بشكل طبيعي— في تغيير طبيعة برامجها وموادها الإعلامية بما يتناسب مع حاجات ومتطلبات وأذواق تلك الجماهير، وفي هذه المرحلة أصبحت الجماهير عريضة ومتباينة تستقبل المادة الإعلامية، مما أنعكس ذلك في مضمون الوسيلة التي أصبحت لا تعرف جمهورها بشكل محدد، إذ اتسم أداء الوسائل وقتها بالميل نحو المركزية، وتوحيد الجمهور، أي نقل الرسائل الإعلامية إلى كل الجماهير باعتبارهم كتلة واحدة وتجمعهم خصائصهم وسمات متقاربة.

3) مرحلة التخصص Specialized

لجأت في هذه المرحلة وسائل الإعلام مستغلة التكنولوجيا الاتصالية الحديثة إلى إنتاج مواد إعلامية محددة تستهدف الوصول إلى فئة معينة من الجمهور.

وأتت مرحلة التخصص بعد استقرار أوضاع وسائل الإعلام كوسائل جماهيرية، وبدأت مرحلة التخصص التي تنظر بها وسائل الإعلام لجمهورها بوصفه جماعات منفصلة ومتنوعة لكل منها الخصائص التي تميزها، وتحدد احتياجات أفرادها، ومتطلباتهم من وسائل الإعلام.

وبالفعل بدأت وسائل الإعلام في تقديم رسائل إعلامية متخصصة تناسب فئات صغيرة ومحددة من الجمهور، وفي هذه المرحلة انتقلت وسائل الإعلام من الجماهيرية إلى التخصص، وبالتالي ظهرت مفاهيم جديدة أفرزتها هذه المرحلة مثل "تفتيت الجمهور" و"لامركزية الاتصال".

وأتى ذلك تأصيلاً لبدء مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها، فقد كانت الصحافة الأسبق في ذلك؛ حيث انتشرت الصحافة المتخصصة في أوروبا ويؤرخ لبدايتها بظهور صحيفة العلماء عام 1665 كأول صحيفة متخصصة في فرنسا.

ويحسب للصحافة في أوروبا باتسامها بالتخصص؛ حيث ركزت الصحف في البداية على الصفوة، مثل نشر أخبار النبلاء والسياسيين ورصد تحركاتهم، ونشر أخبار البورصة وأسواق المال.

وبعد فترة زمنية قامت الإذاعة بتقليد الصحف عن طريق، إعطاء وقت وبرامج معينة لتقديم مواد متخصصة في الإذاعة العامة، كبرامج الأطفال، والموسيقي والغناء، والمرأة، والدين. ولم يستمر الحال طويلاً إلى أن قامت الإذاعة بإنشاء إذاعات متخصصة تستهدف تقديم مضمون محدد، أو مخاطبة جمهور محدد سماته من المستمعين.

وبالنسبة للتليفزيون كرر ما حدث للإذاعة الذي سرعان ما أدرك القائمون علية أهمية التخصص في إعداد برامجه، وأضحت القنوات المتخصصة أحدى أهم سمات العصر الحديث، وقد شهدت ساحة الفضاء صراعاً غير مسبوق بين القنوات المتخصصة التي راحت تقدم كل ما هو جديد ومبهر لجذب قطاعات محددة من الجمهور.

وما يميز هذه المرحلة ظهور جماعات مفككة من الجمهور ذات مصالح خاصة تسعى وسائل الإعلام لمخاطبتها.

4) مرحلة التفاعلية Interactivity

أدت التطورات المتلاحقة والمتسارعة في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات إلى ظهور مرحلة جديدة من المراحل التي تحدد العلاقة بين وسائل الإتصال وجمهورها، فقد أدى الاندماج بين ثورة الاتصالات، وثورة المعلومات والحاسبات إلى ما يعرف بالتكنولوجيا التفاعلية أو الوسائط المتعددة.

وبالتالي تغيرت العلاقة بين وسائل الإعلام والاتصالات والمتلقي؛ فقد أصبحت العلاقة بينهما أكثر تفاعلية حيث حقق ذلك إعطاء دور متزايد للمتلقي في عملية الإتصال؛ حيث أصبح المتلقي أكثر تفاعلاً وتأثيراً.

وبالتالي أصبح الجمهور يستخدم وسائل الإعلام كأحد وسائل المشاركة الاجتماعية خاصة عندما تحقق لهم تلك الوسائل نزعتهم للتفاعل مع الآخرين.

فقد قدمت شبكة الإنترنت بيئة ملائمة لظهور التفاعلية وانتشارها، فقد أتاحت شبكة الإنترنت فرصة أكبر للمشاركة وبالتالي انعكس ذلك على أن دور المتلقي أصبح مؤثر في المادة الإعلامية، وتحقيق التفاعلية والتحكم في عملية الاتصال من جانب الجمهور، فقد وفرت شبكة الإنترنت مساحات عريضة لتبادل الآراء والمناقشة وهو أمر عجزت عن تحقيقه وسائل الإعلام التقليدية.

ولم تقف وسائل الإعلام التقليدية مكتوفة الأيدي فقد عملت على تطوير أدائها من خلال الاندماج مع شبكة الإنترنت، فالصحف مثلاً قامت بإنشاء مواقع إليكترونية على الإنترنت، كما عملت الإذاعة والتليفزيون على تطوير الأداء من خلال مواقعها الإليكترونية، وظهورها على شبكة الإنترنت.

فقد عملت الإذاعة والتليفزيون على تخزين برامجها على الصفحة الإليكترونية الخاصة بها، فبالتالي وفرت على المستخدم أن يتابع برامجها بطريقة أسهل، أو حتى يتابع جزء معين داخل البرنامج، بإضافة إلى المشاركة بها من خلال التعليقات التي توفرها الشبكة للمستخدمين.

وهنا أصبح للمستخدم دور إيجابي يحدد شكل المعلومة التي تعرضها شاشة الجهاز عن طريق الإنترنت.

ويمكن أن نحدد أهم ملامح التفاعلية على النحو الآتي:

- أن التفاعلية تعد سمة طبيعية في عملية الإتصال الشخصي بينما هي سمة "افتراضية" في عملية الإتصال الجماهيري، فمستخدمي شبكة الإنترنت يقومون بعمليتي الإرسال والاستقبال في ذات الوقت، ويتمتعان بمركز واحد من حيث قوة المشاركة في عملية الإتصال.
- يتحقق رجع الصدى في الإتصال الجماهيري عبر الإنترنت ومن خلال الوسائط الإعلامية المتعددة بشكل واضح ومحدد، بينما في الصحيفة الورقية والإذاعة والتليفزيون التقليديين يكون رجع الصدى غير واضح، وبطئ أو غير موجود.
- أتاح الإتصال الجماهيري عبر الإنترنت تحقيق تفاعلية تزامنية وغير متزامنة، فالدردشة مثلاً تتطلب وجود طرفي الإتصال المرسل والمتلقي في آن واحد، بينما البريد الإليكتروني أداة تفاعلية غير تزامنية أو لا يشترط في استخدامها وجود طرفي الإتصال في ذات الوقت.
- منحت التفاعلية في الاتصال الجماهيري دوراً أكثر قوة وأكثر فاعلية للمتلقي في عملية الإتصال، لأن المتلقي يستطيع أن يعدل ويغير في شكل ومضمون الرسالة الإعلامية، ليس فقد في الشكل والمضمون وإنما التحكم في التوقيت التي يشارك فيه في عملية الإتصال، وتبادل رسائله مع المرسل في ذات الوقت وهى أمور لا تستطيع وسائل الإعلام التقليدية تحقيقها.
- التفاعلية خاصية مرتبطة بشكل أكبر بالوسيلة، فالوسيلة التفاعلية تتيح للمتلقي فرص التفاعل مع المرسل والمضمون المقدم في نفس الوقت، فمثلاً الصحيفة الاليكترونية التي لها موقع عبر الإنترنت يتفاعل معها الجمهور بشكل أكبر من الورقية؛ فالورقية لا يعرف رجع الصدى بها بشكل محدد.

واحتاج الانتقال من مرحلة إلى أخرى من المراحل الأربع فترات زمنية طويلة، أثرت فيها عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية متعددة، ولكن بشكل عام يمكن القول ان قطاعات ضخمة من الجمهور في مجتمعات الوفرة الإعلامية

والمعلوماتية كالولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان تعيش الآن مرحلة التفاعلية في عملية الإتصال، بينما تعيش باقي قطاعات الجمهور خاصة دول العالم الثالث مرحلتي الحشد والتخصص.

ثانيا- العوامل التي تحقق مراحل التخصص والتفاعلية:

تتعدد العوامل التي لابدً من توافرها بين جمهور الوسائل الإعلامية وذلك لتحقيق التخصص ومن ثم التفاعلية، ومن أبرز هذه العوامل:

- انتشار التعليم،
- وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي،
- وحجم السكان،
- وتوفر أوقات الفراغ؛

حيث تسهم هذه العناصر في توفير بيئة مناسبة لظهور وسائل إعلام متخصصة وتفاعلية بشكل أكبر يوفر عائداً وأرباحاً للمؤسسات أو الهيئات التي تقبل على إنتاج وإطلاق تلك الوسائل.

ومع انتقال المجتمع كله إلى مرحلتي التخصص والتفاعلية بدأت تختفي أو تكاد تختفي بالشكل التي نعرفه؛ وهو الشكل العام، فوسائل الإعلام العامة لا يمكن أن تظهر وتنتشر إلا في وجود جمهور عام تخاطبه وتلبي احتياجاته ومطالبه، أما عن الأذواق الخاصة فهي بحاجة إلى وسائل إعلام متخصصة مما يؤذن بنهاية عصر الجمهور العام ليحل محله الجمهور الأكثر فئوية وتخصصاً.

ثالثا- ملامح الإعلام المتخصص:

1) يحتاج إلى معرفة دقيقة بجمهوره:

فلا يكفي أن تعرف وسائل الإعلام المتخصصة جمهورها، بل تحتاج وسائل الإعلام المتخصصة إلى التعرف على جمهورها ومن تم تعد رسالتها بما يتناسب مع خصائص هذا الجمهور واحتياجاته وأذواقه ومطالبة، ويحتاج ذلك إلى دراسات ميدانية مستمرة، إذ لم يعد الإعلام عملاً عشوائياً يعتمد على الخبرة واللباقة فقط، بل هو علم له أصوله وقواعده.

وفي ظل هذه المنافسة الشديدة بين وسائل الإعلام المختلفة، أصبح أمراً ضرورياً أن تعتمد تلك الوسائل في وضع خططها وبرامجها على البحوث العلمية لتقف على مدى جماهيريتها، ومدى رضا الجمهور عما تقدمه، ومعرفة موقفها أو ترتيبها بين وسائل الإعلام المنافسة لها، بالإضافة إلى ذلك فأن احتياجات ورغبات الجمهور تتغير من وقت لأخر فهنا يتوجب على الوسيلة أن تعدل وتغير في مضمونها بما يتواكب مع رغبات جمهورها.

2) يحتاج إلى كواد إعلامية متخصصة:

يحتاج الإعلام المتخصص إلى كوادر إعلامية مدربة ومعدة بشكل جيد في المجال التي تعمل فيه، فهي بذلك تختلف عن وسائل الإعلام العامة في مدى حاجتها لإعداد الكوادر الإعلامية التي تعمل فيها.

فالإعلامي التي يكتب أو يقدم رسالته في وسيلة إعلامية متخصصة كالمجلة الطبية المتخصصة يجب أن يكون على درجة عالية من المعرفة في العلوم الطبية التي يكب فيها، والمذيع الذي يقدم برنامجاً في قناة رياضية يجب أن يكون على علم متعمق في مجال الموضوعات التي يتحدث فيها.

ففي السنوات القليلة الماضية أشارت عدد من الدراسات الإعلامية إلى أن إنشاء القنوات الرياضية خاصة باقات الجزيرة الرياضية التي اعتمدت على كوادر إعلامية جيدة على المستوى المهني، بالإضافة إلى الأموال التي تملكها القناة؛ فصناعة الإعلام تحتاج إلى أموال كثيرة خاصة في وقتنا الراهن، إلى جانب الدراسات التي قامت بها الجزيرة للتعرف على ما يحتاجه الجمهور العربي الضخم.

3) يحتاج إلى مادة إعلامية أكثر عمقاً وتخصصاً:

يتسم أداء وسائل الإعلام العامة بالبساطة والمباشرة، لأن وسائل الإعلام مسئولة عن تقديم المعلومات بصورة مبسطة ومألوفة، بينما في الإعلام المتخصص فأن الأمر مختلف تماماً، فالجمهور المستهدف هنا مختلف تماماً فمستواه أعلى وأرقى من الجمهور العام، ومن ثم طبيعة هذا الجمهور مختلفة إذ يحتاج إلى معلومات علمية وثقافية أكثر عمقاً.

فالصحيفة المتخصصة في مجال الأدب تحتاج إلى مادة إعلامية متعمقة، حتى وأن كان هناك بعض التعقيد في الجمل والمعاني والدلالات، فهنا القارئ متخصص في هذا العلم أو المجال، ولا يعنيه كثيراً التبسيط في عرض المادة الإعلامية المتخصصة، وهنا ينبغي على المعد أن يكون على درجة عالية في مجال الأدب.

4) يحتاج إلى تخطيط علمي دقيق:

يعد التخطيط العلمي ضرورة لا غنى عنها لأية وسيلة إعلامية، وتزداد أهمية التخطيط العلمي عندما نتحدث عن وسائل الإعلام المتخصصة، فإنشاء أية وسيلة إعلامية متخصصة سواء صحيفة أو إذاعة أو تليفزيون ليس أمراً سهلاً، بل يحتاج إلى دراسات جدوى وذلك للتعرف على أهدافها وجمهورها ومتطلباتها، وهي أمور لا تخضع للعشوائية أو التقديرات الجزافية.

وخير دليل على ذلك القنوات العربية المتخصصة التي جاءت معظمها فقد للتواجد على الساحة الإعلامية دون دراسات متعمقة للجمهور والمضمون التي تقدمه.

5) **يحقق مزيداً من المشاركة والفاعلية للجمهور:**

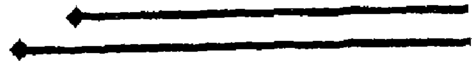
فوسائل الإعلام المتخصصة تتيح للجمهور فرصاً غير مسبوقة في الاختيار وتحديد المضامين التي يريد متابعتها، وفي الشكل التي يفضله وفي التوقيت الذي يختاره، مما يحقق ذلك قدراً أكبر من المشاركة الفاعلة للجمهور وهو ما لا تستطيع أن تحققه وسائل الإعلام العامة بنفس الدرجة.

6) **يحتاج إلى مصادر إعلامية متطورة ومتجددة:**

فيتطلب الإعلام المتخصص التجديد المستمر في إعداد المادة الإعلامية المناسبة، وفي القوالب التي يفضلها الجمهور، ولأن جمهور وسائل الإعلام المتخصص محدودة في أعداده فأنه سرعان ما يمل من تكرار المواد الإعلامية المقدمة، فهو دائماً يطالب بالجديد، وهنا إذا لم يكن أدى الوسيلة مصادر متجددة باستمرار من المعلومات فسرعان ما تخرج من دائرة اهتمام الجمهور.

وخير مثال على ذلك القنوات العربية المتخصصة في الأفلام، فإن هذه القنوات تعتمد على ذخيرة الأفلام المصرية، ونظراً لطول ساعات الإرسال بها فإن الفيلم الواحد قد يتكرر أكثر من ثلاثة مرات في نفس الأسبوع، فهنا يجب أن تدرك هذه القنوات أهمية إنتاج الأعمال السينمائية جديدة، وأن لم تفعل ذلك فسوف تفقد جماهيريتها.

الفصل الثالث



الأمن
(مفاهيم ـ تعاريف)

الفصل الثالث
الأمن (مفاهيم - تعاريف)

الإعلام:

- **التعريف اللغوي:**

جاء في المنجد "علم الرجل علمًا حصلت له حقيقة العلم وعلم الشيء عرفه وتيقنه وأعلم بالأمر: أطلعه عليه" (اليسوعي، 2001 م، ص 527).

- **التعريف الاصطلاحي:**

من أشهر تعريفات الإعلام ما وضعه العالم الألماني (أوتوجروث) بقوله: الإعلام هو"التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه (الحوشان، 2004 م، ص 15).

كما عرفه الشنقيطي بأنه "نشر الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء بين الجماهير، بوسائل الإعلام المختلفة، وتزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة، والحقائق الواضحة، التي يمكن التثبت من صحتها ودقتها" (الشنقيطي، 1990 م، ص 8).

كما عرفه إمام بأنه "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم" (إمام، 1981 م، ص 11).

- **التعريف الإجرائي:**

يتجه الباحث إلى الأخذ بتعريف حسين بأن الإعلام "كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى تكوين أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يساهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة" (حسين، 1984 م، ص 22).

1) **مفهوم الأمن:**

أ. **التعريف اللغوي**

لمنطوق كلمة الأمن في اللغة العربية معانٍ متعددة، فهي تعني" سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف...كما تعني الأمانة والصدق".

ولهذا فإن الأمن يعني بالإنكليزية: الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطرة.

"Security " n." The state of –" being or felling secure, freedom of danger on risk.

كما جاء في لسان العرب "أمن: الأمان والأمانة بمعنى. وقد أمِنتُ فأنا أمِنٌ وامنتُ غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. والأمانة ضد الخيانة. والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق. ضده التكذيب يقال آمن به قومٌ وكذب به قومٌ" (ابن منظور، 1988 م، ص 107).

ب. التعريف الاصطلاحي:

الأمن، إذن هو رفض الخوف وعدم توقع مكروه في الزمن الآتي، والأمن هو إحساس وشعور بالاطمئنان يَرسخ في نفوس أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، لذلك فهو يتأثر بما يدور في المجتمع من خير وشر".

أما في "الاصطلاح القانوني" فيقصد به الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص التشريعية..... بهذا المعنى فإن مفهوم الأمن يسري على جميع الأنشطة التي يمارسها الفرد وتنظيم حياته في المجتمع تنظيماً تكلفه بالقوة عند الاقتضاء[1].

أيضاً عرفه عبدالله بأنه "الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة، ووقايتهما من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي القمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر" (عبدالله، 1990 م، ص 32).

كما عرفه علي بأنه "الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد إخلال بالنظام إما في صورة جرائم يعاقب عليها وإما في صورة نشاط خطر يدعو إلى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه إلى جريمة من الجرائم" (علي، 1976 م، ص 237).

كما عرفه الجحني بأنه: "حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخليًا وخارجيًا انطلاقًا من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة" (الجحني، 1982 م، ص73).

(1) ينظر: مكافحة جرائم السياحة،المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1986، ص 146

ج. **مفهوم الأمنSecurity تعني:**

مفهوم الأمن مفهوم واسع وشامل، فلم يعد مفهوم الأمن مقتصراً على خلو المجتمع أي مجتمع من المشكلات، والقدرة على الدفاع عن النفس ورد العدوان فحسب، فقد دخل إلى العالم مفهوم جديد يسمى"الأمن الإيجابي أو الشامل"، الذي يعني الانتفاع من مصادر المعرفة والطاقة والغذاء والمتعة والعمل، والبيئة والبشرية مدينة إلى اليابان الذي ادخل هذه المفهوم (السرحان)(29/2000). في حين ربط الإسلام الأمن بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان لقوله تعالى: ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ(4))) (قريش، الآيتان 4،3).

الأمن مادة الحياة، ومصدر استقرارها وتطورها، حيث تبنى عليه كرامة الإنسان وأدميته واحترام حقوقه ومصدر سعادته في إطار مطالبه المشروعة ومصالحه المعتبرة (الدين، النفس، العقل، العرض، المال) ومن هنا تنبع فكرة الأمن وفلسفته التقليدية.

الأمن ظاهرة مرتبطة بالإنسان. وهذا ما يفسر توأمة مفهومي "الإنسان: الأمن" و"الأمن: الإنسان". والحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها، والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان. وقد كان الأمن سبباً في حفظ النوع البشري واستمراره...

وقد وصف الله تعالى المخليّن بالأمن بأنهم مفسدون في الأرض وفرض عليهم أشد العقوبة. والكثير من الآيات الكريمة وأحاديث الرسول الكريم (ص) أكدت على موضوع أمن وآمان الناس.

وقال تعالى: ((إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (45) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ(46))) (سورة الحجر)

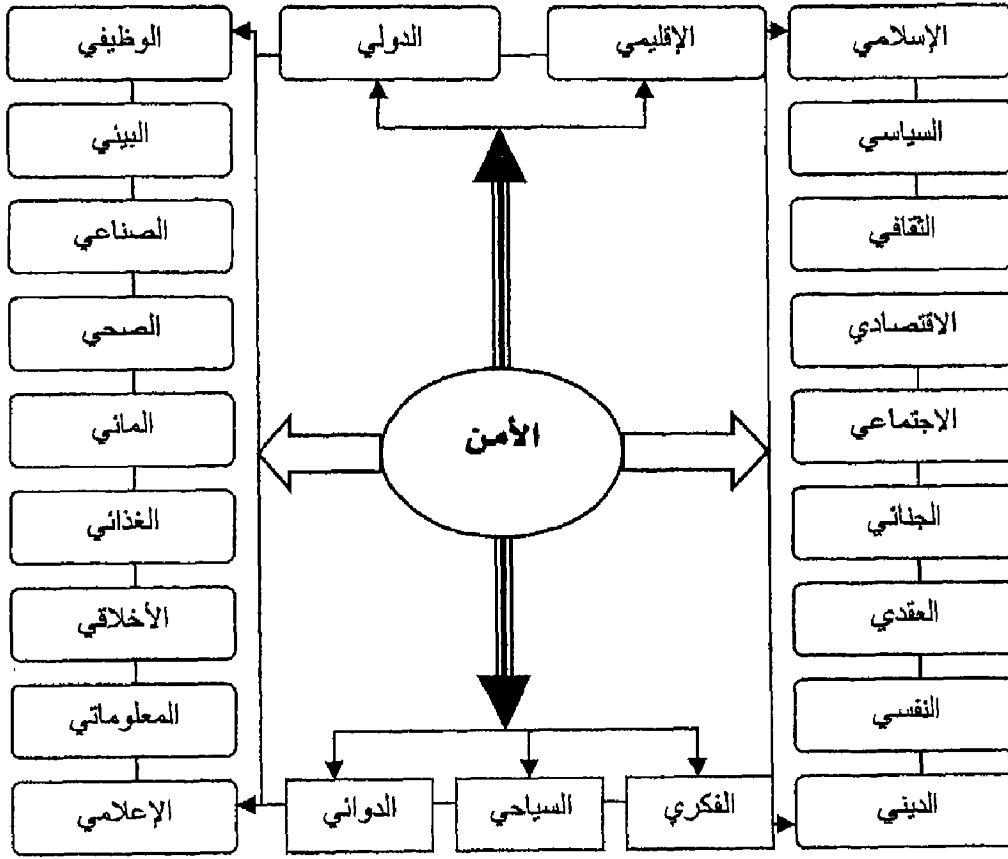
وقال أيضاً: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ(4) " (سورة قريش).

فمنذ عقود بدأ الأمن البشري يأخذ أبعاداً جديدة، فإلى جانب الأمن العسكري هناك الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الشخصي وأمن المجتمع وأمن السياحي وأمن الإعلامي والأمن الثقافي والأمن المائي...الخ. إلا أن معظم الجهود المبذولة لترسيخ مفهوم العمل الإعلامي الأمني ممثلاً بممارسة الجريمة والانحراف والوقاية منها (عسيري، 2000، 22).

أي أن الأمن البشري متعدد الأوجه وهو لا يعني أمن الأراضي أو الحدود بقدر ما يعني آمن الناس.

لعل مفهوم الأمن يكتنفه الغموض بكافة أبعاده نظراً لتعدد المكاني التي يمكن أن يشملها مفهوم الأمن، كما أن أنماط الأمن ودرجة شموله تتباين باختلاف أنماط المخاطر الأمنية التي يمكن أن يواجهها الفرد أو المجتمع، ولذلك وصف الأمن (بالسائل الذي لا يدرك لونه إلا بالإناء الذي وضع فيه).

ولذلك فإن أبعاد الأمن تتعدد بتعدد الحاجات البشرية التي يجب أن تتخذ مسارها الاجتماعي في مناخ آمن. ليشمل آفاق أرحب في حراك الحياة الاجتماعية حيث يقوم هذا الرأي بتحديد أبعاد مفهوم الأمن الشامل (الوقائي، الاجتماعي، الإنساني، القيمي،...الخ) وبالتالي فإن منظومة الأمن الشامل وهو ما يظهره لنا الشكل التالي:



الشكل(1) منظومة الأمن الشامل

يعد الأمن في جوهره عامل نفسي يتبلور في الإحساس النفسي للإنسان بالطمأنينة والهدوء، وفي ضوء التحليل السابق لمفهوم الأمن الشامل.

من هنا أصبح مفهوم الأعلام الأمني أكثر التصاقاً بالجهود الشرطية منه كمصطلح شامل يمكن أن ينطوي تحته الكثير من الأبعاد.

ويرى آخرون أن للإعلام دوراً بالغ الأهمية في نشر الوعي الإعلامي الأمني وتبصير الجماهير بالانحرافات المستجدة والظواهر الميدانية التي تعيق حركة تطور المجتمع واستثمار معطيات العلوم والتكنولوجيا لخدمته من خلال البرامج التربوية وعقد اللقاءات والندوات المتخصصة،(حوش، 1999، 280).

ويمكن النظر للأمن الإعلامي على أنه جزء من الكل، أي جزء من الواقع والمنظومة الأمنية السائدة في بلد معين، مع بعض الخصوصية التي تنبع من خصوصية القطاع الإعلامي، بنفس القدر، ومع الفارق دائماً، الذي يمكن به القول بأن الأمن الصناعي أو الأمن الفكري أو الأمن الاقتصادي أو الأمن الاجتماعي وغيرها......، هي جزء من كل، إذاً مفهوم الأمن الإعلامي مفهوم جزئي يقع تحت المفهوم الكلي الأوسع: مفهوم الأمن الشامل. له أبعاده المختلفة يقع تحت مظلة الوظيفة الأمنية العامة للحكومة، مما يجعل الأمن الإعلامي ضرورة ومطلباً أساسياً واقتصادياً واجتماعياً، في عصر يموج بالمتغيرات والتقلبات والأحداث الأمنية التي إن لم يكن لها مساس مادي مباشر بالأمن، فإن لها بالتأكيد آثاراً نفسية مهمة على هذا القطاع المتنامي.

كما يبدو واضحاً أن تحقيق الأمن الإعلامي مرتبط بتحقيق مقومات الأمن العام بصفة عامة، أي أن الأمن الإعلامي مسؤولية جماعية، تبدأ بتعزيز قيم الانتماء والولاء للأفراد والمجتمع لوطنهم ولعملهم، وزيادة الوعي الوطني بأهمية الإعلام والأمن الإعلامي وكذلك تضافر جميع الجهود المشتركة للأجهزة المعنية بالإعلام والمؤسسات الإعلامية والدينية والاجتماعية والسياسية في القطاع العام، مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني مع أجهزة الأمن العام والأمن الإعلامي بصورة خاصة.

2) أبعاد الأمن البشري:

سنلقي قليلاً من الضوء على أبعاد الأمن البشري، ثم نتحدث عن الأمن الإعلامي الذي يشكل بعداً مهماً ومؤثراً في الأبعاد الأخرى[1]. وهو ما يظهر لنا الشكل التالي:

---

(1) د.أديب خضور، اقتصاديات البيئة، وزارة الثقافة،دمشق 1997، ص10-14.

- **الأمن المباشرة– الشرطي:**

هو الأمن الذي تحققه الأجهزة الشرطية، ويشمل مختلف العمليات المباشرة (كشف الجرائم قبل وقوعها، مكافحة المخدرات، تنظيم المرور..... الخ.

بمعنى أن تحقيق الأمن مهمة معقدة لا تقتصر مهمة انجازها على أجهزة الأمن، بل هي مسؤولية تقع على كاهل كل مواطن. وهذا ما دفع باتجاه ضرورة وأهمية إقامة علاقات راسخة وفعالة بين الشعب وأجهزة الأمن.

- **الأمن الجنائي[1]:**

بات واضحاً أمام مصطلح الأمن ذو مضامين ومعانٍ متعددة تتصل بتعدد مدلولاته ومجالاته وميادينه، والفقرات التالية تركز على بعضٍ من هذه الميادين في محاولة تمهيدية لرسم صورة لمفهوم الأمن بمعناه الشامل. ولعل أكثر مضامين وضوحاً لدى العامة والخاصة هو أمن الإنسان على حياته وممتلكاته، والإخلال بذلك من قبل أحد أفراد المجتمع يعني ارتكابه لجناية أو جريمة. والمجتمعات البشرية على اختلاف تطورها تضع الأسس والضوابط والأعراف والقوانين والتشريعات لتنظيم الحياة الاجتماعية بحيث تضمن للفرد أمنه وتردع من يُحل به. من هنا جاء مصطلح الأمن الجنائي معتبراً من يتعدى على غيره في حياته وماله وعرضه متجنياً يستحق العقاب المناسب والقصاص العادل ليحيا المجتمع حياة آمنة باستئصال الفاسد منه. فالأمن الجنائي لا ينحصر بفرض العقوبات أو تنفيذها بحق المخلين بالأمن، بل يهتم قبل ذلك بوضع الضوابط لوقاية المجتمع من مختلف أنواع السلوكيات الإنسانية المنحرفة التي تهدد أمن المجتمع والأفراد[2].

(1) علي أسعد بركات، الأمن الاجتماعي، وزاره الثقافة،دمشق،2011/ص20

(2) عبد المنعم المشاط، المم المتحدة ومفهوم الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد:84، دار الأهرام، القاهرة،1986.

- **الأمن القومي[1]:**

يعرف الدكتور حامد ربيع الأمن القومي بأنه" تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية. ثم يخلص إلى القول إن مفهوم الأمن القومي هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ويتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية.

الأمن القومي يعني تأمين الدولة والمجتمع ضد كل الأخطار والتي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتأمين الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.أو تعزيزها عبر التكامل والتعاون السياسي الاقتصادي كما في حال دول الوطن العربي التي يجب أن تسعى إلى تعزيز آليات وقواعد العمل المشترك فيما بينها لتحصين أمنها الذاتي (القطري) والقومي[2].

كما ويعرف الدكتور عبد المنعم المشاط الأمن القومي بأنه " قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف". وبناءً على هذا التعريف يحدد متغيرات ثلاثة للأمن القومي العربي هي:

- متغيرات التوازن.
- متغيرات الرفاهية.
- القدرة العسكرية.

(1) روبرت مكنمارا"جوهر الأمن" ترجمة يونس شاهين،ص125،105،8.

(2) علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية العد 2000، 254، ص 208 وما بعد

أما أمين هو يدي فيعرف الأمن القومي بأنه "عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"

وهذا التعريف يتضمن الآتي:

أ. يشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة في كافة المجالات، فمسائل الاقتصاد والدفاع وكل مصادر نشاط الدولة كل لا يتجزأ.

ب. الإجراءات المتخذة تكون داخل طاقة الدولة وإمكانياتها، إذ أن الآمال الطموحة التي تتجاوز الإمكانيات المتاحة تقود إلى التهلكة.

ج. يكون التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد

د. مراعاة المتغيرات الدولية التي تدعو إلى إعادة التقييم بين وقت وآخر، لتتطابق الإجراءات دائما مع المتغيرات الحاضرة والمنتظرة.

ثم ينتهي إلى القول بأن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري، فالأخير جزء منه. فإن كان مجال الأمن العسكري هو الإستراتيجية فإن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا للدولة.

- **ركائز الأمن القومي:**

فإن للأمن القومي ثلاث ركائز:

1) ركيزة سياسية: المحافظة على سيادة الدولة ووحدة أراضيها، ومعتقداتها وقيمها مع الأفراد بالحقوق الأساسية لموطنيها، سياسية ومدنية، وغيرها.
2) ركيزة اقتصادية: رفاهية المواطنين، وهذه طريقها للتنمية الشاملة.
3) ركيزة عسكرية: درع يحمي الركيزتين الأوليين، ولا يقوم إلا بهما وعليها ولهما في آن واحد. والأمن القومي على هذا النحو يتصل بمدرك "القوة القومية للدولة" أي "القوة الشاملة" وهناك مجموعة من العوامل والمتغيرات

ترتكز عليها هذه القوة الشاملة، ولقد حصرها أحد الباحثين في سبعة متغيرات هي:

أ. الكتلة الحيوية، وتشمل: الموقع، المساحة، السكان، الموارد الطبيعة، المستوى العالمي، المستوى الصحي، الخدمات، النقل.

ب. القدرة الاقتصادية، وتشمل: مستوى الأداء، المستوى التكنولوجي، الأمن الغذائي، الزراعة، الطاقة، الصناعة، قوة العملة......... الخ

ج. القدرة العسكرية، وتشمل: القوات التقليدية، الخبرات، القيادة والسيطرة، التعبئة، والتكنولوجيا العسكرية...........الخ

د. القدرة على التأثير والنفوذ وتشمل: المستويات الداخلية والخارجية، القدرة على ممارسة الضغوط.

ه. طبيعة الأهداف الإستراتيجية ومدى قبولها، وتشمل: مدى وضوح الهدف، مدى الاستجابة لهذه الأهداف.

و. مدى قوة الإرادة الوطنية، وتشمل: الزعامة والقيادة، القدرة على المصالح الوطنية.

ز. القدرة الدبلوماسية، وتشمل: كفاءة الجهاز الدبلوماسي، ديناميكية الحركة.

ويمكن وضع معادلة نقيس بها القوة الشاملة للدولة استنادا إلى العوامل المذكورة بعد إعطائها أوزانا ترجيحية معينة على النحو التالي:

القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية = المقدرة الاقتصادية + المقدرة العسكرية)

× (الإستراتيجية + الإرادة)

ويفرق بعض الباحثين، ومنهم كاتب هذه السطور، بين مصطلحين وثيقي الصلة بالأمن القومي عامة والعربي منه خاصة: الأول هو "القوة" (force)، وهذه تنصرف إلى القوة العسكرية وأعمال الشرطة وما يتصل بها. والآخر هو "القوة"

(power) وتعني القدرة على إحداث التأثير في فكر وسلوك الآخرين عن طريق ما تمارسه من نفوذ. فالقوة هي أحد عناصر القدرة القومية. والقدرة عبارة عن نسيج متشابك تتداخل فيه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء. ولعل المعادلتين الآتيتين تعبران عن المقصود:

القوة = حجم القوات المسلحة+نوعية القوات المسلحة+العزيمة في استخدامها في الوقت المناسب والمكان الصحيح + قدرة قيادتها.

والقدرة =الإمكانيات الاقتصادية +الكفاءة السياسية في إدارة الصراع+القوة العسكرية+والتكنولوجيا+العوامل المعنوية.

وعلى ذلك فالقدرة العربية يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

القدرة العربية= قواها السياسية+قواها الاقتصادية +قواها العسكرية+قواها الدينية والمعنوية = الأمن القومي العربي.

- **الأمن الوطني (القطري):**

إذا استثنيا خالة أقطار الوطن العربي، فإن مفهوم الأمن القومي يتداخل مع مفهوم الأمن الوطني إلى درجة التطابق، وعليه فإن الأمن الوطني (القومي) يعني قدرة الدولة والمجتمع المحافظة على الأمة وكرامتها وأراضيها واقتصادها، وعلى حماية مواردها الطبيعية ....من أي اعتداء خارجي، كما يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن أي متغير[1].

(1) أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية، دار الشروق، بيروت، 1991،ص5 وما بعد.

■ **الأمن السياسي:**

يُعد الأمن السياسي من الميادين الأساسية لمفهوم الأمن بالمعنى الشامل، ويتداخل إلى حد بعيد مع مفهومي القومي والوطني، فالأمن السياسي يركز" على تأمين مسار الحياة السياسية في المجتمع بما يكفل أمن جميع العناصر المكونة له"[1].

ومن مكونات الأمن السياسي اهتمامه بسبل وأدوات تحقيق أمن الدولة على اعتبار أن ذلك يشكل ركناً أساسياً للحفاظ على استقرار النظام السياسي، وعليه فالأمن السياسي هو ذلك": الجهد المبذول للمحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع كل ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة" [2].

■ **الأمن الاقتصادي:**

الأمن الاقتصادي لا يعني توفير مستلزمات العمل والإنتاج لتلبية احتياجات السكان الضرورية وحسب، بل يعني أيضاً استثمار ثروة المجتمع بدلاً من استهلاكها، وتنميتها بدلاً من هدرها، ويعني أيضاً الأمن الاقتصادي بالنسبة لسكان بلد من البلدان آمن العمل وآمن الدخل، أي وجود عمل منتج ووجود دخل أساسي مضمون. وفي الكثير من مجتمعاتنا المعاصرة يشعر الناس بعدم الأمن، لأمن العثور على عمل والاحتفاظ به أصبح أمراً متزايداً الصعوبة، فقدر العاطلين عن العمل في العالم يبلغ بحدد / 120 / مليون نسمة. وفي دول الاتحاد الأوربي وحدها يوجد حوالي /25/ مليون عاطل عن العمل، وأغلب هؤلاء العاطلين هم من الشباب،فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب فقط في عام 1992 بحدد (15٪) في بريطانيا و(14٪) في الولايات المتحدة الأمريكية و(33٪) في إيطالية و(34٪) في أسبانيا. وفي البلدان النامية يبلغ معدل البطالة العلنية والمسجلة بحدود (10٪).

---

(1) على فايز الجحني، المفهوم الأمني في الإسلام، العدد الثاني/ منشورات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، 1989، ص 20

(2) Harold Braun thinking about national security N.Y.ncmillan1983'

إضافة إلى ذلك فإنه في كثير من دول العالم هناك انعدام لأمن الدخل لأسباب عديدة أهمها:

تدهور الأجور بفعل التضخيم الذي يأكل قسماً كبيراً من قيمتها. ومع انعدام أمن الدخل يلجأ الناس في كثير من دول العالم إلى المساعدات الحكومية. أما في البلدان النامية فإن ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر وسيطاً بحدود 500 دولار امريكي".

- **الأمن الصناعي:**

والذي يهتم بسير عملية الإنتاج الصناعي وبالعلاقة بين الإنسان ومحيطه العملي، بما في ذلك موضوع السلامة والصحة المهنية. كما يهتم الأمن الصناعي بالحوادث الصناعية وأسبابها وآثارها، وذلك لأن هدف الأمن الصناعي هو توفير الحماية الكاملة والشاملة لكل عناصر الإنتاج، وفي مقدمتها العصر البشري الذي يعتبر هو المحور الأساسي في العملية الصناعية[1].

كما تعني السلامة المهنية جميع الأنشطة الهامة التي تهدف إلى حماية الأفراد العاملين والمواد والأجهزة والمكائن والمعدات والمهمات من التعرض للحوادث والإصابات خلال العمل، أي أن السلامة المهنية تتركز على تقديم الخدمات والتجهيزات والإنشاءات ووضع الترتيبات اللازمة لحماية جميع عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العنصر البشري، بحيث تتوفر تلك الظروف المادية والنفسية المناسبة للأفراد العاملين لأداء أعمالهم بالشكل المطلوب.

أخذ الاهتمام بالسلامة المهنية وبالجوانب المتعلقة بها يزداد في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها بالنسبة للأفراد العاملين وللمنظمة والمجتمع. فبعد أن كان الاهتمام بها ينحصر فقط لدى النقابة باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأفراد

(1) مصطفى العوجي، الامن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل، ط1، بيروت، 1983، ص94.

العاملين ومصالحهم وشؤونهم، إلا أن الاهتمام بالسلامة المهنية أخذ يزداد ويتسع بحيث أخذت إدارات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية تهتم بهذا الجانب. وأخذت تعقد مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية تتركز على جوانب متعددة ذات علاقة بالسلامة المهنية وكيفية تحقيقها وتعزيزها وتوفير المستلزمات المادية والتنظيمية والاجتماعية لتوفرها في منظمات الأعمال بمختلف أنواعها[1].

- **الأمن الغذائي:**

فإن أول من أشار إلى مسألة الأمن الغذائي هو النبي العربي الكريم "محمد صلى الله عليه وسلم" عندما قال:" ضعه في اليد أمان من الفقر"، وهو الذي كان يستعيذ بالله من الكفر والفقراء والفقر معاً .كما أنه دعا لإحياء الأرض الموات واستصلاح الأرض وتطوير الزراعة والعمل عموماً، وحارب البطالة والتسوّل والربا والكسب غير المشروع وشجّع التجارة[2].

يشكل الأمن الغذائي ومشاكل البيئية تحدياً يواجهه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وبشكل خاص دول العالم النامي. فالبيئة تشكل مخزون الموارد الطبيعية التي يستغلها الإنسان للمحافظة على أمنه الغذائي ولا يمكن للتنمية أن تتم ولا يمكن للأمن الغذائي أن يتحقق بدون استخدام الموارد الطبيعية (غابات، ثروات معدنية، أنهار، بحيرات، ثروة سمكية وحيوية). ولكن شرط أن تكون هذا الاستخدام رشيداً وعقلانياً بحيث يضمن تنمية مستديمة وأمناً غذائياً دائماً.

"ويعني الأمن الغذائي أن يستطيع جميع السكان وفي جميع الأوقات الحصول على الاحتياجات الأساسية من الغذاء."

(1) للمزيد إلى:مؤلفاتنا " الأمن والسلامة المهني في الفنادق، دار رسلان، دمشق، 2012

(2) محمد فتحي الحريري،" مسألة الأمن الدوائي العربي"، مقال في مجلة الوحدة،العدد(84)، أيلول/1991،المغرب العربي- الرباط، ص190.

فالأمن الغذائي لا يعني بالضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة البلد من البلدان من جميع المنتجات الغذائية، بل إمكانيات ضمان الإمداد بالغذاء.

- **الأمن الدوائي [1]:**

لا نقصد بالأمن الدوائي الاكتفاء الذاتي دوائياً. فالاكتفاء الذاتي أمر صعب التحقق لدى اغلب بلدان العالم، وقلما توجد امة على وجه الأرض تستطيع أن تحقق هذا الاكتفاء، ولكن عدم الاستطاعة هذا لا يعني بأية حال من الأحوال عدم استطاعتها على تحقيق الأمن الدوائي.

الأمن الدوائي ويقصد به" قدرتها على توفير الدواء ذاتياً أو استيرادها"، كذلك سعيها للحد من استعماله، وهو الجانب الوقائي من المسألة والذي يأتي ثمره لانتشار الوعي الصحي واللقاحات المبرمجة على نطاق واسع.

والأمن الدوائي العربي الذي تنادي به يقوم بالضرورة على ثلاثة أسس أمكن استنتاجها من دراسة جوانب المشكلة عربياً ودولياً، وهي:

1. توفير الدواء استيراداً أو تصنيعاً.
2. توزيع الدواء.
3. حماية المريض العربي.

- **الأمن الصحي:**

فالأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية تعود ولسوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة وشرب المياه الملوثة، إضافة إلى النقص الكبير من الخدمات الصحية في العديد من البلدان النامية. وهناك حوالي 17 مليون شخصاً يموتون سنوياً بسبب أمراض الجهاز الهضمي وأمراض الإسهال. وفي البلدان المتقدمة حوالي

(1) محمد فتحي الحريري،" مسألة الأمن الدوائي العربي"، المرجع السابق،ص191

5,5 مليون شخص يموتون سنوياً لأسباب علاقة مباشرة بالغذاء وأسلوب الحياة، وقسم كبير من حالات الوفاة يعود لها سباب بيئية.

- **الأمن البيئي:**

يحتل الأمن البيئي مكانة هامة في أنحاء العالم كافة، أدت التطورات العاصفة في مجال الصناعة والنقل والخدمات والزراعية إلى تفاقم المشكلات البيئية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

يُعرف الأمن البيئي بأنه "مجموعة السبل والإجراءات التشريعية والتنفيذية التي يتم بموجبها حماية البيئة ومواردها من التلوث والتدهور والدمار بهدف تامين حياة أفضل للبشرية. ومفهوم الأمن البيئي يعني تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء.

أيضاً يعرف" د. نور الدين هرمز": الأمن البيئي يعني ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة والضرورية لحياة الإنسان من أجل البقاء ودون أن يكون مصدر تهديد وخطر على حاضره ومستقبله.

كما يُعرف الأمن البيئي بأنه" تلك الجهود المبذولة من المجتمع الدولي للحفاظ قدر الإمكان على ذلك التوازن الفطري والطبيعي للبيئة، والعودة إلى منسوبة الطبيعي بعد اختلاله بسبب تدخلات الإنسان وأنشطته المختلفة المقصودة منها وغير المقصودة.

إن تحديات الأمن البيئي تتطلب سياسية بيئية وقائية منسجمة مع حقائق البيئة ومع متطلبات التنمية المتجددة. وعندما يكون الأمن البشري بإبعاد المختلفة مكفولاً فإن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يتقدمان إلى الأمام.

للأمن البيئي مستويات عدة منها محلية وقومية وعالمية ويصنف أيضاً بحسب الموارد البيئية إلى أمن الماء والهواء والغذاء، ويضاف إليها أيضاً الأمن من الإشعاعات الكونية أو النووية... إلخ.

- **الأمن الاجتماعي:**

فهو يعني الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطنين، كما يعني تأمين الخدمات الأساسية المادية والمعنوية، وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والتربوية، وكل ما من شأنه تأمين رفاهية الفرد والمجمع.

- **الأمن المائي:**

تتفاقم مشكلة المياه في الوطن العربي بسبب قلة الموارد المائية نسبياً في الوطن العربي، وبسبب عدم توازن توزيع هذه الموارد، وعدم عقلانية وترشيد استخدامها. وتطرح مشاكل المياه مسائل سياسية واقتصادية وصحية وغذائية وسلوكية وبيئية بالغة الخطورة والأهمية. وهذا ما يفسر احتلال مسألة المياه المركز الأول على جدول أعمال الأنظمة العربية المختلفة.

- **الأمن الثقافي:**

تستمد الثقافة الإنسانية قوتها من تنوعها وبذلك يمكن القول إن مهمة المحافظة على الثقافات المختلفة، وتأصيلها، وتطويرها تصب من المجرى العام لإغناء وإثراء الثقافية الإنسانية، وتتناقص شكلاً ومضموناً مع تيارات الانغلاق والعزلة.

تمثل قوة أية ثقافة، وتفسر مدى مساحتها في رفد الثقافية الإنسانية في أصالتها وتفردها. ولذلك فإن المهمة الثقافية المركزية تتمثل في تأصيل الثقافة لتستوعب التجربة التاريخية العميقة للشعب، وتطويرها لتعانق مستجدات العصر تواجه تحولاته.

- **الأمن السياحي[1]:**

يقصد بأمن السائح توفير عنصر الأمن والطمأنينة له منذ وصوله إلى البلاد وحتى مغادرته لها وذلك في نفسه وماله وعرضه وكل متعلقاته وأمتعته وحمايته من أية مضايقات أو جرائم قد تقع عليه. بمعنى جميع الاحتياجات.

ويعتبر الأمان أمراً رئيسياً ومادة أولية مهمة لصناعة السياحة وتفوق أهمية هذه الصناعة أهميته في الصناعات الأخرى لأن السياحة لا تنتعش ولا يقبل الناس على السفر إلى بلد تنعدم فيه مقومات الأمن

وكلما يعمّ البلد الأمان والنظام كلما ازدهرت السياحة وارتقت الشعوب وأتيح لها الالتقاء والتقارب والتفاهم بدل العزلة وسوء الفهم والتنافر والتناحر وقد قال تعالى في محكم القرآن الكريم: "إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ".

- **المفهوم الشامل للأمن:**

يعني المفهوم الشامل للأمن أن الأمن في المجتمع ككلّ متكامل ولا يمكن تجزئته، وإن تحقيق الأمن عملية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية والثقافية وإعلامية وفكرية.... الخ. تلعب منفردةً ومجتمعةً دوراً في تحقيق الاستقرار في المجتمع. وبات مؤكداً تعذّر تحقيق الأمن في المجتمع بدون تحقيق الاستقرار في هذه المجالات كافة.

(1) د. مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة – الأمن والجرائم السياحية، دار رسلان، دمشق.

■ الأمن الإعلامي[1]:

يمثل الإعلام واحدة من حقائق العصر المتزايدة الحضور والتأثير الفعالية.

أصبح الإعلام صناعة، وأصبح رسالة، يستورد الوطن العربي مستلزمات الصناعية الإعلامية كافة، يستورد أصول قواعد وتقنيات (وأحياناً مضامين) الرسالة الإعلامية الأمر يعمّق التبعية التكنولوجية والقيمية.كثيراً ما يجري التواطؤ مع الذات لتجاهل حقيقة أن التكنولوجيا ليست شيئاً مجرداً أو محايداً، بل هي مشحونة بقيم المجتمع الذي أنتجها.

وبالتالي يجب أن ينتهي وهم استيراد هذه التكنولوجيا بمعزل عن قيمها.

يقوم تحقيق الأمن الإعلامي العربي على أسس أبرزها:

- إيجاد قدرٍ من الصناعات الإعلامية،
- وتقديم خطاب إعلامي عربي غني ومتطور ومُقنع،
- وتنويع وتطوير التعاون البيني العربي سواءً في مجال إقامة الصناعات الإعلامية أو في إنتاج المواد الإعلامية وتبادلها.

1. الأمن الإعلامي والتنمية:

الأمن بمفهومه الإعلامي يجعل من دائرته تتداخل إلى حد بعيد مع مفهوم التنمية بمفهومها الشامل لا سيما في حالة الدولة النامية، ولقد ربط بعض الباحثين أمثال(روبرت مكنمارا) مفهوم المن بمفاهيم التنمية، إذ يقول في كتابه (جوهر الامن) إن:" المن هو التنمية بكافة أبعادها، وبدون التنمية لا يوجد أمن".

---

(1) د. أديب خضور، الأعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، دمشق، 42وما بعد

ومع أن مفهوم الأمن اتخذ هنا معنىً اقتصادياً- اجتماعياً أكثر من المعنى الفكر السياسي أو العسكري، إلا أن ذلك لا يعني إغفال هذه الجوانب أو غيرها، بل يعني أن التنمية شرط أساس للأمن لا يمكن وجوده أو تحقيقه في غيابها أو بمعزل عنها. فتحقيق التنمية سيجلب حتماً الأمن، وبدوره فإن الأمن من أهم مقومات ومحفزات التنمية وأحد أهم شروطها.

ومن هذا المنطلق يستحيل على دولة تفتقر إلى عنصر الاستقرار والأمن إن تحقيق تنمية وتقدم، إلى درجة ذهب فيها بعض الباحثين إلى إقامة علاقة ترابط عكسية بين معدلات انتشار الجريمة ومعدلات التنمية[1]، بحيث اعتبر انتشار الجريمة من ضمن العوامل المهددة للمن القومي للدول والتنمية فيها. ليصبح الحفاظ على أمن الفرد وتعزيز احترام حقوق الإنسان ليس هدفاً أمنياً وحسب، بل هدفاً تنموياً ومؤشراً من مؤشراتها.

2. الخصائص الأمنية للدول العربية:

تتصف المجتمعات العربية فرادي ومجتمعة بالعديد من الخصائص الطبيعية والجغرافية التي تُعتبر في الوقت ذاته عوامل مساعدة في تحقيق الأمن وإرساء قواعده من جهة، ومتغيرات تجعل من هذه المجتمعات عرضة لاختراق أمنها من الخارج طمعاً بما يتميز به الوطن العربي من موارد وخيرات. ولعل من أهم الخصائص الأمنية الإيجابية التي تتمتع بها الدول العربية ما يلي[2]:

أ. الموقع الجغرافي كون الوطن العربي يطل على مياه وشواطئ ومحيطات تعطيه أهمية عالمية كبيرة.

ب. سيطرة الوطن العربي على خلجان ومضايق بحرية هامة.

---

(1) نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب السادس عشر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988ص،4.

(2) عبد الله الشيخ المحفوظ ولد بيه، المن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999، العدد 203، ص22.

ج: يضم الوطن العربي عدداً كبيراً من الأنهار ذات المياه العذبة الصالحة للشرب.

د. يحتل الوطن العربي موقعاً هاماً لحركة النقل العالمي براً وبحراً وجواً.

ه. اتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي إذ تقدر مساحتها/700/ ألف كم^2.

و. يتميز وطننا العربي بتنوع مناخه ووفرة المراعي والثروات الطبيعية والحيوانية.

ز. لدى الوطن العربي ثروات معدنية ونفطية هائلة تقدر بحوالي(53،2 ٪) من احتياطي العالم من النفط.

ح. يضم الوطن العربي الأماكن المقدسة لجميع الطوائف في العالم.

ط. يعتبر الوطن العربي موطن اللغة العربية وهي إحدى اللغات العالمية الحية.

ي. باعتبار أن أراضي الوطن العربي شاسعة وموارده كثيرة فهذا يجعل فرص الاستثمار فيه كبيرة من مختلف أنحاء العالم.

ك. يتميز الوطن العربي بتمايز مكاني قلما نجد له مثيلاً في مناطق أخرى في العالم.

وتشكل هذه القيم والخصائص الأمنية الكامنة في الوطن العربي قوة لا يستهان بها على خريطة العالم متى أحسن استخدامها وتوجيهها على ضوء ومبادئ ثابتة وواقعية تراعي المتغيرات في الوطن العربي.

وبقدر ما تحمله تلك القيم والخصائص الأمنية من عناصر القوة والثبات والتطور، وبقدر ما تعتبر عوامل مهمة في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في الوطن العربي بقدر ما تجعل من الوطن العربي مطمعاً للقوى الخارجية للهيمنة على مقدراته، الأمر الذي يجعل من أمنه مهدداً على الدوام[1].

---

(1) علي اسعد بركات، الأمن الاجتماعي، مرجع سبق ذكره،ص 53.

3. الأمن وتحديات العالم العربي:

هناك تحديات عديدة تواجه العالم العربي، نذكر منها على سبيل المثال مشكلة المديونية الخارجية التي يرزخ العديد من دول الوطن العربي تحت وطأتها. وتسهم المديونية في استمرار التبعية الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي. وهذه الحال أدت في معظم الدول العربية إلى انتشار الرشوة والفساد وارتكاب الجريمة، الأمر الذي أدى إلى خلخلة النظام المني والاقتصادي والاجتماعي[1].

4. المخاطر الأمنية المحيطة بالوطن العربي:

تجابه الوطن العربي مهددات أمنية متباينة المستويات لكنها تظل تتمتع بخصوصية مختلفة ويمكن تصنيف المهددات الأمنية بحسب مصدرها بمهددات داخلية وأخرى خارجية.

1) المهددات الداخلية: مثل انتشار الجريمة وانحراف الشباب وانتشار الأوبئة والأمراض والفقر والمجاعة وتلوث البيئة والهجرة... من ضمن أهم مهددات الأمن في المجتمعات المحلية العربية.
2) المهددات الخارجية: فيعد الاعتداء الخارجي على أراضي الدولة وممتلكاتها ومقدراتها من أهم أشكال التهديد القادم من الخارج.

5. الإعلام والاستقرار الاقتصادي:

يدل مفهوم الأمن الاقتصادي على مجموعة من الإجراءات التي تكفل تأمين كافة جوانب العلمية الاقتصادية برمتها، بالشكل الذي يرفع من قدرة الدولة على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى رفاهية شعوبها، ولا شك أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين خطط التنمية الشاملة وما بين الخطط

(1) علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص73.

الأمنية أو الاستعدادات، سواء أكانت التنمية تستهدف القطاع الاجتماعي أو السياسي، أو الاقتصادي أو البيئي حيث أنها تسهم وتساعد على توطيد عوامل الاستقرار في المجتمع، والعلاقة هنا طردية، فكلما تطورت وتقدمت أنظمة المجتمع كان ذلك محققاً للأمن والاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع.

والأمن الاقتصادي يتضمن مجموعة من التدابير الأمنية الهادفة إلى حماية مؤسسات الدولة ومصالحها الاقتصادية، والتي تسهم في تحقيق عملية التوازن الاقتصادي بين الموارد والمصروفات مما يجنبها التبعية إلى دولة أخرى، وكذلك الوصول إلى نظم فاعلة لتوزيع المنتج الوطني حسب أولويته على مستحقيه من المواطنين أو بين الأقاليم بما ينعكس على المجتمع في صورة استقرار لنظمه السياسية والاجتماعية.

أما عن إجراءات الشرطة في الأمن الاقتصادي فإنها تتبلور في مراقبة السلوكيات الفردية والجماعية في شتى المجالات الاقتصادية للتأكد من التزامها بتنفيذ القوانين الاقتصادية التي تنظم الحياة الاقتصادية، بهدف منع ووقوع الجريمة أو بضبطها واتخاذ التدابير العقابية القضائية حيالها بما يردع الآخرين من الإقدام على ارتكاب ما يعرف بالجرائم الاقتصادية.

- **صور الأمن الاقتصادي:**

1) التأكد من تطبيق الأنظمة والقوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية.
2) حماية الثروات القومية وأدوات الإنتاج وتأمين المنشآت الاقتصادية وتأمين مصادر الطاقة.
3) تأمين وحماية موارد الدولة المالية وذلك بمكافحة عمليات التهريب والتهرب من الضرائب، وضبط تزوير العملات ومراقبة الأسواق لمنع المضاربة والغش وكافة السلوكيات التي تضر بالاقتصاد الوطني.

4) التعاون مع الشرطة الدولية في هذا الشأن وخاصة في ضبط أعمال الإرهاب والعنف وتتبع المجرمين في الجرائم الاقتصادية المختلفة.
5) تحقيق الأمن الإعلامي والاجتماعي، بما ينشر الاستقرار والسكينة والطمانينة بما يضمن أمن المنشآت كافةً.

6. الأمن والاستقرار الاجتماعي:

ويأخذ البعد الاجتماعي للأمن بشكل عام والبعد الاجتماعي بشكل خاص الاتجاهات التالية:

1) الاتجاه الوقائي للبعد الاجتماعي:

ويتحقق ذلك من خلال الحد من مخاطر الجريمة وكافة الظواهر الشاذة التي تهدد أمن المجتمع بمنع الجريمة بشتى أنواعها قبل وقوعها وتصعيب مهمة ارتكابها، وهذا من مهمة الأمن بحماية أفراد المجتمع وكذلك الوافدين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل كلفة الجريمة وتداعياتها وإضفاء الشعور بالطمأنينة والإحساس بالأمن.

2) الاتجاه الإنساني للبعد الاجتماعي:

وهو الجهد الذي تبذله أجهزة الأمن في مجال الخدمات العامة والذي من شأنه أن يقلل من معاناة الجمهور وتسهيل الانتفاع من الخدمات المرفقية التي توفرها الدولة، وتشعره بالاحترام والمحافظة على صون حريته وكرامته وإنسانيته ومعالجة مشكلاته اليومية من منطلق إنساني.

3) الاتجاه القيمي للبعد الاجتماعي:

يتجه دور الأمن في هذا المجال لتحقيق التوفيق بين سلوك الأفراد وقيم المجتمع، ويسعى ليس فقد لاحترام القوانين والأنظمة المرعية، بل إلى احترام أخلاق

وقيم وتقاليد المجتمع سواءً تلك التي تدخل المشروع لحمايتها بشكل مباشر، أو تلك التي لم يتدخل وتركها لمشيئة أفراد المجتمع.

ويقوم البعد القيمي للأمن على تهيئة المناخ الفكري والسلوكي لمعطيات التنمية ويزيل التناقض بين ما يعرف بالنسق الاجتماعي من جهة والقانون من جهة أخرى، فإن زيادة معدلات الجريمة وظهور انماط جديدة منها لا يمكن أن تفسر إلا بوجود اختلاف بين النسق الاجتماعي والقانون.

يعد الأمن والاستقرار والحضارة الإنسانية وجهان لعملة واحدة، ومن هنا يمثل هذا الاتجاه للبعد الاجتماعي مرآة،وهناك إجماع على وجود علاقة طردية بين الأمن والاستقرار من جهة والحضارة الإنسانية من جانب آخر.

7. النمو الاقتصادي مفتاح الأمن:

يشكل الاقتصاد نواة التنمية، والتنمية هي مفتاح الأمن والاستقرار، وتعاني معظم دول العالم اليوم من أزمات اقتصادية متنوعة،فأعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم في تزايد مستمر، ومشاكل التضخم والبطالة والفساد أصبحت من سمات العديد من اقتصاديات العالم وبخاصة النامي منه.

وتنسحب هذه الصورة على اقتصاديات الوطن العربي التي تعاني أيضاً من إهمال للعوامل الأساسية المؤدية إلى تنميتها بشكل فعال، وبخاصة ما يرتبط منها بمسائل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. ويرجع العديد من الباحثين العرب أسباب سوء أوضاع الاقتصادية في الوطن العربي، وبالتالي تهديد امنها المعيشي والاجتماعي إلى فشل السلطات الحكومية وسوء إدارتها للمجتمع، فالسلطات الحكومية للمجتمعات العربية فشلت في حماية المن القومي، وفشلت في حماية حدودها القطرية، وهي وإن حققت بعض مظاهر النمو الاقتصادي لكنها لم تحقق تنمية لم تحقق تنمية حقيقية، كما أنها فشلت في مواجهة إسرائيل، وفي تحقيق الوحدة العربية، وفي تحقيق الديمقراطية، وخلفت في النهاية جسماً مريضاً....

وفرضت إغلاق باب الاجتهاد في الفكر السياسي العربي وقصرته على ما يتعلق بالحكم وأيديولوجيته، وعمدت إلى تيئيس المواطنين، واستخدام القمع والقهر، وانحرفت عن تحقيق طموحات الشعب العربي، وفضلت ممارسة خلافاتها الأمنية ولم تفصل بينها وبين المصالح القومية، فهي تغلق الحدود، وتمنع انتقال المواطنين والبضائع والاستثمارات، وتطارد عناصر النهضة والفكر المستنير والفكر القومي....لقد أدى إهمال الأسئلة الاقتصادية الحيوية إلى بروز نوع من الانفصامية في المجتمع، فقد حدث تغير اجتماعي واسع صاحبه إحباط اجتماعي واسع، ونما قطاع التعليم لكن ما زالت نسب الأمية مرتفعة، وفي المجتمع العربي تتجمع الثروات الخيالية وغير المعقولة وبذات الوقت نجد نسبياً كبيرة من سكانه دون خط الفقر، ووصلت إلى الحكم طبقات اجتماعية جديدة وضاق في الوقت نفسه حيز المشاركة السياسية....فكيف في ظل كل ما سبق يمكن للمجتمع العربي أن يحقق أمنه الاجتماعي.

وإذا انتقلنا إلى مفهوم الأمن القومي كقضية مجتمعية، نجد أن "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يؤكد في كتابه "جوهر الأمن على البعد الداخلي للأمن حيث يقول:

"إن الأمن معناه التنمية. والأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمن المعدات العسكرية. والأمن ليس هو القوة العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان قد يشمله. إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة بسبب عنيد، هو أن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية". مبرزاً أنه" كلما تقدمت التنمية، تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجونه إليه وما يتوقعونه من حياتهم وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة".

ويؤكد أحد الخبراء العرب على "أن قضيتي التنمية والأمن العربي يكملان بعضهما البعض، ولا يمكن الفصل بينهما. وإذا كانت المحاولات المبذولة لمضاعفة حجم الإنفاق وتكثيف الجهود في مجالات الأمن الداخلي والوطني، لو ترتبط أصلاً ببرامج وخطط تنموية شاملة وقائمة على أسس مدروسة وقادرة على أن تقود المجتمع نحو آفاق حضارية متقدمة، فإنها لا تعدو أن تكون محاولات فاشلة وعاجزة عن تحقيق الأمن المأمول. وستبقى عمليات إنفاق من أجل الحفاظ على أقلية الأنظمة والسلطات الحاكمة أكثر منها من أجل تحقيق الأمن الوطني والقومي المشترك".

الفصل الرابع



الإعلام الأمني

(التعريف، الوظائف، الإشكاليات)

الفصل الرابع
الإعلام الأمني (التعريف، الوظائف، الإشكاليات)

ازداد اهتمام الأجهزة الأمنية في كل دول العالم بالجوانب لأنشطتها المختلفة خلال العقدين الأخيرين ويرجع ذلك للعديد من العوامل، بعضها يرجع إلى التطورات التي لحقت بالظواهر الأمنية ذاتها وهي الظواهر التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية الأمر الذي تطلب تحديثاً وتطويراً مستمراً للسياسات الأمنية وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر، البعض الآخر يرجع إلى مجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية التي شهدتها وتعيشها المجتمعات المعاصرة، هذا فضلا عن التطورات التي حدثت في تقنيات الاتصال والإعلام الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهميتها النسبية في كافة مجالات الحياة بما في ذلك المجال الأمني، وفي هذا الإطار يستهدف الباحث إلى تحديد أهم العوامل التي أدت لازدياد الاهتمام بالجوانب الإعلامية للأنشطة الأمنية ومن ثم بروز وتشكل مفهوم الإعلام الأمني وتبلور وظائفه ووسائله في نطاق الأنشطة الأمنية، وذلك استناداً إلى فرضية علمية نضعها محلاً للاختبار في سياق هذه الدراسة وتتمثل في مفهوم ووظائف ووسائل الإعلام الأمني في الحقبة المعاصرة ترتبط ارتباطاً واضحاً بالتطورات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة وما نتج عنها من تغيرات كمية ونوعية بالنسبة للظواهر الأمنية المعاصرة، كما ان ثمة علاقة ارتباط أخرى بينها وبين تطور تقنيات الاتصالات والإعلام، ولكن ثمة سؤال محوري نسعى إلى تقديم إجابة علمية عليه وهو لماذا ازدادت الأهمية النسبية للإعلام بالنسبة للأجهزة الأمنية في معظم دول العالم بحيث صرنا نتحدث عن الإعلام الأمني؟

الإجابة يمكن أن نصل إليها من خلال ثنايا هذا الفصل وبالتالي فقد تحددت خطة الفصل على النحو التالي: .

1) المتغيرات الجديدة في الواقع المعاصر وأثرها على الأنشطة الأمنية.
2) المتغيرات في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وأثرها على الأنشطة الأمنية.
3) ازدياد الأهمية النسبية للإعلام في الأنشطة الأمنية.
4) الإعلام الأمني:المفهوم،الوظائف....،الإشكاليات.

المطلب الأول: المتغيرات الجديدة في الواقع المعاصر وأثرها على الأنشطة الأمنية[1]:

تتعدد المتغيرات التي يشهدها الواقع المعاصر وتتنوع ما بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، إلا أننا سنركز على المتغيرات ذات التأثير الواضح على الأنشطة الأمنية وذلك على النحو التالي:

- **بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الأنشطة الأمنية:**

تبرز مسألة حرية التجارة العالمية وما تفرضه من فتح الأسواق الوطنية أمام كافة الشركات الأجنبية بل ومعاملتها معاملة الشركات الوطنية وهو الأمر الذي يفتح المجال واسعًا أمام العديد من الاحتمالات التي تتولد عنها مصادر متعددة وجديدة لتهديد الأمن الاقتصادي لأي بلد من البلدان وذلك بدءًا من عمليات الاحتيال والغش والتدليس والمضاربة على العملات الوطنية والمضاربة في البورصات مرورًا بإمكانية القيام ببعض العمليات غير المشروعة كتبييض الأموال وغيرها، كما أن اعتماد النشاط الاقتصادي على المبادرات الفردية لا يمنع من دخول بعض الأشخاص الذين يستغلون قواعد الاقتصاد لممارسة أنشطة اقتصادية خادعة ووهمية كتوظيف الأموال وهو الأمر الذي يؤدى إلى ضياع أموال المودعين ونموذج مادوف وغيره يقدم ابرز الأمثلة على ذلك،من ناحية أخرى أدى اعتماد النشاط

(1) د. محمد سعد ابو عامود "مقال الإعلام الأمني" جامعة حلوان مصر

الاقتصادي على المعرفة كمصدر لتوليد القيمة المضافة إلى ازدياد الأنشطة غير المشروعة لسرقة المكونات المعرفية للمنتجات المختلفة وازدياد عمليات النقل غير المشروعة للمعارف والأفكار الجديدة بالمخالفة لقواعد حماية الملكية الفكرية،كما أن ازدياد حدة التنافس على الأسواق أدى إلى ازدياد عمليات التجسس الاقتصادي ودون خوض في التفاصيل فان هذه المتغيرات الاقتصادية الجديدة تتولد عنها أنشطة أمنية جديدة كما أنها تؤثر على الأنشطة الأمنية التقليدية بمعنى أنها توسع من دائرة حركة هذه الأنشطة داخليًا وخارجيًا، من ناحية أخرى فان علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتشابك بين الأنشطة والعمليات الاقتصادية والتجارية والمالية في عالم اليوم تؤثر تأثيرًا مباشرًا على طبيعة الأنشطة الأمنية المعاصرة والأساليب الملائمة لانجازها.

- **المتغيرات السياسية ذات التأثير على الأنشطة الأمنية:**

يمكننا أن نشير إلى ازدياد الحراك السياسي في معظم دول العالم واتساع نطاق المطالبة بتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبالرغم من أنه لا يمكن تجاهل أهمية هذا التطور السياسي إلا أن عمليات التحول الديموقراطى عادة ما يتولد عنها تهديدات أمنية بالغة الخطورة خاصة في المجتمعات التي لم تصل إلى المستوى الملائم من الوعي السياسي ولم تستطع بلورة قواعد وتقاليد للممارسة السياسية الديمقراطية يؤكد ما شهدته العديد من الدول من أحداث عنف عند إجراء الانتخابات وبعدها، كما أن الأوضاع العالمية القائمة تفتح المجال للتدخلات الخارجية في الشئون السياسية الداخلية بأشكال وصور متعددة الأمر الذي يتولد عنه مصادر تهديد جديدة وبالتالي أنشطة أمنية جديدة لا تنحصر بالضرورة على إقليم الدولة كما أن طبيعة الممارسة السياسية المعاصرة في ظل تنامي حركة حقوق الإنسان تفرض العديد من المحددات على أسلوب أداء المهام الأمنية وما تتطلبه من ضرورة اتساع نطاق الإفصاح والشفافية وإبراز التزامها بالقواعد القانونية المنظمة لقيامها بأعمالها والتي لا تتعارض ومتطلبات احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير الضمانات اللازمة لها،من ناحية

أخرى فقد يتولد عن اتساع نطاق الممارسة الديمقراطية في بعض المجتمعات اتساع نطاق وحدة الاستقطاب الفئوي أو القبلي أو الطائفي أو الديني أو الجهوي وكلها استقطابات تمثل تهديد مباشراً لوحدة وتماسك هذه المجتمعات وهنا لابدَّ وأن يكون لأجهزة الأمن دور للحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع، والخبرة المعاصرة توضح أن استخدام أدوات العنف المشروعة لا يكفي للتعامل الفعال والمثمر مع مثل هذه الحالات بل أن أدوات القوة اللينة تزداد أهميتها بالنسبة للأجهزة الأمنية وأهمها وسائل وأدوات الاتصال بينها وبين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة،بل ولا نغالي إذا ما ذكرنا أن التطورات السياسية التي شهدتها المجتمعات المعاصرة قد أسفرت عن ضرورة الاهتمام بعملية التسويق السياسي لكافة السياسات والأجهزة والمؤسسات العاملة في المجال العام بما فيه السياسات والمؤسسات والأجهزة الأمنية،والإعلام هو أحد الأدوات الرئيسة في هذا الشأن.

- **المتغيرات الاجتماعية ذات التأثير على الأنشطة الأمنية:**

فإننا سنجد ان المجتمعات المعاصرة تشهد العديد من التحولات الاجتماعية الجديدة سواء على مستوى النخب الاجتماعية أو على مستوى الأبنية الاجتماعية أو على مستوى العلاقات الاجتماعية ومحصلة هذه التحولات تتمثل في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ما ينجم عنه ازدياد معدلات التهميش والاستبعاد والحرمان الاجتماعي وازدياد سرعة الحراك الاجتماعي الصاعد والهابط، وتفكك التكوينات الاجتماعية التقليدية وبدء تشكل تكوينات اجتماعية جديدة، وظهور تقسيمات وتحالفات اجتماعية جديدة تتسم بالهشاشة والسيولة وسرعة التفكك، وازدياد حدة الاستقطابات الاجتماعية، تحلل منظومة القيم الاجتماعية وعدم تبلور منظومة جديدة.

هذه المتغيرات الاجتماعية ينتج عنها بالضرورة أنواع جديدة من الجرائم التي لم تكن معهودة بل كان من الصعب تصور حدوثها كما أنها تؤدي إلى

تفاعلات معقدة ومتشعبة بين أبناء المجتمع قد تؤدي إلى ضرورة التدخل الأمني الذي يتطلب توظيفاً فعالاً لوسائل وأدوات الاتصال.

- أما المتغيرات الثقافية:

فتتلخص في ان المجتمعات المعاصرة تشهد صراعاً بين العديد من الاتجاهات الثقافية التي يعبر كل منها عن رؤية معينة للذات وللمجتمع ولمعنى الحياة بصفة عامة، فهناك الاتجاه العولمي الذي يرى أن ما يجمع البشر يفوق ما يفرق بينهم وأنه قد آن الأوان لثقافة كونية واحدة تسود العالم متجاوزة كافة الاختلافات البشرية، وهناك اتجاه آخر يرى ان التنوع والاختلاف بين البشر هو السمة الأصيلة للمجتمعات البشرية وأن كل مجتمع يتشكل من جماعات متمايزة لكل منها خصوصياتها الثقافية ورؤيتها لذاتها وللمجتمع والحياة وأنه لا يمكن تجاوز مثل هذا التنوع بل لابدّ من التوصل إلى الآليات والوسائل التي تحقق القدر الملائم من تماسك المجتمع ووحدته من خلال التنوع، وثمة اتجاه ثالث يرى أن ما يشهده العالم من صراع ثقافي إنما يستهدف إخضاع الأمم والشعوب الضعيفة وتذويبها في أطر ثقافية جديدة، أو تفجيرها من الداخل من أجل أن تحكم القوى الاستعمارية الجديدة القديمة سيطرتها على مصائر هذه الشعوب والأمم فهذه بعض نماذج الاتجاهات الثقافية المعاصرة المتصارعة على عقول الناس في سائر المجتمعات البشرية، الأمر الذي يجعل من تطوير رؤية وسياسة وأساليب وأدوات كافة المؤسسات العاملة في هذه المجتمعات ضرورة ملحة لكي تستطيع القيام بمهامها والوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقها، وخاصة المؤسسات التي تعمل في مجالات بالغة الحساسية والأهمية كالأجهزة الأمنية،ومن هنا تبرز أهمية الأنشطة الاتصالية لأجهزة الأمن ممثلة في الإعلام الأمني.

ثانيًا – التطور في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإعلام وأثره على الأنشطة الأمنية:

بداية لابدَّ وأن نشير إلى أن هناك بعض الفروق بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الإعلام، فالأولى تدور حول التطور الهائل في وسائل الاتصال بحيث صارت أكثر سرعة وكفاءة واقل تكلفة في القيام بوظائفها، والثانية تتعلق بالتطور الهائل الذي حدث في مجال جمع وتبويب وتخزين وتأمين وتحليل واسترجاع البيانات ونشرها وإنتاج نماذج متعددة للمعلومات تغطي شتى مجالات الحياة، الأمر الذي جعل من الصعوبة الحديث عن إمكانية حجب المعلومات أو التحكم في الإعلان عنها فما تقوم بحجبه أو منعه السلطات المختصة عن مواطنيها في الداخل سيصل إليهم بشكل أو بآخر من الخارج ومن ثم قد يكون من الأفضل في كثير من الأحيان أن تبادر هذه السلطات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها لأن هذا الإفصاح يساعد على خلق أرضية مشتركة مع مواطنيها تقوم على الثقة والمشاركة من جانب كما أنه يوفر قدرًا ملائمًا من الدقة والحيلولة دون تشويه هذه المعلومات من جانب أية أطراف أخرى في الداخل أو الخارج يكون لها مصلحة في القيام بعملية تلاعب أو تشويه للمعلومات المتعلقة بموضوع أو مسألة معينة، وتزداد احتمالات التلاعب والتشويه بالنسبة للمؤسسات ذات المهام والمسئوليات الإستراتيجية والحساسة وأبرزها المؤسسات الأمنية،الأمر الذي يتطلب من هذه المؤسسات أن تمسك بزمام المبادرة في هذا الشأن بقدر الإمكان.

أما تكنولوجيا الإعلام فنقصد بها التطورات المهنية التي شهدها حقل الإعلام من حيث تقنيات إعداد الرسائل الإعلامية وإنتاجها بأشكال وصور مختلفة تتلاءم والقنوات الاتصالية المختلفة هذا بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي اللازم لإطلاق الحملات الإعلامية المختلفة وما قد تتضمنه من رسائل، على أية حال هذه التطورات بقدر ما خلقت من تحديات بقدر ما أوجدت من فرص بالنسبة للكافة، والعبرة في كيفية التعامل معها بما يقي أو يقلل من المخاطر الناتجة عنها من جانب وبما يساعد على خلق واقتناص الفرص التي تتيحها من جانب آخر.

ولاشك أن هذه التطورات لابدَّ أن يكون لها تأثيرها على الأنشطة الأمنية المختلفة في سائر المجتمعات المعاصرة فقد أوجدت مجالات جديدة للأنشطة الأمنية، وغيرت من محتوى أنشطة أخرى، ووسعت من نطاق أنشطة وحددت من نطاق الأخرى، وإن كان العنصر الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه الأنشطة الأمنية المعاصرة يتمثل في المكون العلمي والمعرفي الذي لا يمكن أن يخلو منه أي نشاط في المجتمعات المعاصرة خاصة النشاط الأمني.

ثالثًا– ازدياد الأهمية النسبية للإعلام في الأنشطة الأمنية المعاصرة

بداية لابدَّ وأن نشير إلى أن إحدى الظواهر التي تشكلت بفعل تفاعل المتغيرات الجديدة السابق الإشارة إليها تتمثل في ازدياد الأهمية النسبية للمكون الأمني في مختلف مجالات الحياة المعاصرة ولعل أفضل من عبر عن هذا الوضع الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في تقرير أصدره في التسعينيات من القرن الماضي حيث ربط بين التنمية والأمن والديمقراطية فلا تنمية ولا ديمقراطية بغير أمن كما أن الأمن لا يتحقق بدون تنمية وديمقراطية.

والواقع العملي في المجتمعات المعاصرة يؤكد هذا فلقد صار المكون الأمني متغيرًا حاكمًا للأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية والسياسية وغيرها، هذه الظاهرة الجديدة فرضت على الأجهزة الأمنية البحث عن الأساليب الملائمة للتعامل الفعال مع هذه الأوضاع المستجدة وإحد هذه الأساليب تمثل في الإعلام.

من ناحية أخرى فإن ازدياد ارتباط الأنشطة الإعلامية بالمجتمع جماعات وأفرادا أوجد الحاجة إلى أساليب جديدة للتعامل الأمني مع المجتمع بمكوناته المختلفة، بل نستطيع القول بأن أحد المتطلبات الرئيسة للعمل الأمني المعاصر تتمثل في إيجاد قنوات للاتصال المباشر وغير المباشر بالمجتمع بقواه وعناصره وفئاته المختلفة من أجل إيجاد الأرضية المشتركة بين الأجهزة المعنية والمجتمع والمواطنين،

وتشكيل الصورة الذهنية الايجابية عند المواطنين تجاه هذه الأجهزة، استنادا إلى كون الأنشطة التي تقوم بها هذه الأجهزة ذات صلة مباشرة بمصالح المواطنين وحياتهم وان قيام هذه الأجهزة بوظائفها بالكفاءة والفعالية المطلوبة يتطلب بناء شراكات مجتمعية قوية وفعالة تؤمن برسالة الأمن ومتطلباته.

من ناحية أخرى فإن المتغيرات الجديدة السابق الإشارة إليها وتفاعلاتها تتولد عنها احتمالات تورط الناس في ممارسات مخالفة للقانون وضارة بالمجتمع دون إدراك من جانبهم لذلك وهنا تبرز مهام جديدة للأجهزة الأمنية في نطاق ما يعرف بالإجراءات الوقائية التي تتطلب اتصالاً بالمواطنين لتوعيتهم وتعريفهم بمثل هذه الأمور.

إن خلاصة ما نصل إليه من العرض المتقدم يتمثل في أن المتغيرات السابق الإشارة إليها وتفاعلاتها قد أدت إلى ازدياد الأهمية النسبية للإعلام في المجال الأمني.

المطلب الثاني: مفهوم الإعلام الأمني[1]:

يعتبر الإعلام الأمني من المصطلحات حديثة النشأة التي ذاعت وانتشرت، وهو ذو مدلول أمني يرتبط بالسياسات والاستراتيجيات لأي دولة، ويسهم في خدمة أمن المجتمع واستقراره، مرتكزًا على المخزون الفكري والثقافي للأمة.

وتعود البدايات الأولى لإطلاق مصطلح الإعلام الأمني لعام 1980 عندما استحدث علي بن فايز الجحني في أطروحته للماجستير هذا المصطلح والذي أسماه الإعلام الأمني...... وقد حدد حينذاك 1980 مفهوم الإعلام الأمني بما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات وبرامج وجميع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وتساعد على تدعيم المبادئ والقيم الإسلامية التي تشكل

(1) أ.د. فهد عبد العزيز العسكر، الإعلام الأمني......، كلية التدريب – قسم برامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

سداً منيعاً ضد الجريمة(عسيري، 2000، 23) ويرى البعض انه مفهوم شامل يتسع لكل ما يمكن أن يمس أمن الأمة في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية– في حين يقصره البعض الآخر على الأمن بمفهومه الشرطي المتعلق بالجريمة– في حين يرى آخرون أنه يتسع ليشمل ترسيخ الأمن الخارجي وحماية الحدود بينما يرى آخرون قصره على الأمن الداخلي ويقترح البعض قصر العمل الإعلامي الأمني على الجانب الترعوي ونشر الحقائق الأمنية للجمهور وتوعيتهم وتبصيرهم ويرى البعض الآخر أن العمل الإعلامي الأمني يجب أن يتسع ليشمل العاملين في أجهزة الأمن والإعلام معاً (عسيري، 2000، 25).

وما زال الإعلام الأمني على المستوى الوطني في خطواته الأولى بالرغم من بعض الجهود الجيدة لبعض الإعلاميين الذين أثروا التخصص في هذا المجال، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الإعلام الأمني يعد فرعاً من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر متعلقا برجال الأمن.

دراسة أخرى تشير إلى ان الإعلام الأمني يقصد به كافة الأنشطة الإعلامية المقصودة والمخطط لها وما يتم إعداده من رسائل إعلامية بهدف إلقاء الضوء والتعريف بجميع الجهود وانجازات وزارة الداخلية في إطار إستراتيجيتها الأمنية الشاملة من خلال كافة وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

ويركز باحث آخر على مفهوم الإعلام الأمني من زاوية أسلوب الاتصال الذي يتبع في مجال الإعلام الأمني ومن ثم فهو الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتليفزيونية كالأفلام السينمائية وغيرها ،أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار بشأن الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها.

ويوضح باحث آخر أن الإعلام الأمني لم يعد يقتصر على الأخبار وطبيعة الاتصال الرأسي بل امتد إلى وظائف كثيرة إخبارية وتعليمية وتثقيفية وإرشادية وتوعوية وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاثة قطاعات هي الشرطة والإعلام والجمهور، وواضح ان الباحث يركز على وظائف الإعلام الأمني ونطاقه كأساس للتعريف بهذا المفهوم.

ويمكن أن يوصف الإعلام الأمني بأنه" متجدد في موضوعات الحياة ومجالات الأمن المختلفة التي يطرقها، وبالتالي فقد تعددت مفاهيمه وتعريفاته، فقد عرفه عجوة بأنه: "المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعًا من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعتبر نوعًا من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، ولكنها في النهاية ليست إعلامًا بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية البيضاء" (عجوة، 2002 م، ص 15).

وعرفه عبدالله بأنه "النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية وما يتصل بها من آراء واتجاهات ومشاعر ترمي إلى بث الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤوليتهم الأمنية، وأهمية مشاركتهم بوصفهم أعضاء في المجتمع بمقاومة الجريمة والظواهر الإجرامية باعتبارها تضر بمصالحهم بهدف كسب تأييدهم في مواجهة كافة أشكال الجريمة ومظاهر الانحراف" (عبدالله، 1987م، ص 16 – 17).

أما ناجي 1996 فيرى أن الإعلام الأمني هو مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية بأخطار ومخاطر الجرائم وإرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة أو التورط في ارتكابها وكذا

تبصير الجمهور بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني وإشعارهم بمسؤوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحراف والجريمة ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية دون تهويل أو تهوين، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على التعاون مع رجال الشرطة ودورهم الإنساني والاجتماعي وإسهامهم في حفظ حركة الحياة بانتظام واضطراد مع إظهار تضحيات رجال الشرطة لتحقيق الأمن والأمان (عسيري، 2000، ص26-27).

كما يرى إن الإعلام الأمني بمفهومه البسيط يشير إلى كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة فالعمل الإعلامي في نظره يشتمل على ثلاثة جوانب أساسية هي:

1. توعية الجمهور وتبصيرهم بأخطار الجريمة.
2. حث الجمهور على مشاركة رجال المن والتعاون معهم في محاربة الجريمة والانحراف.
3. إبراز الجانب الإيجابي للعمل الشرطي ودورهم الاجتماعي (عسيري، 2000، ص 27-28).

والواقع ان كلا من هذه التعريفات يقترب من مفهوم الإعلام الأمني من زاوية معينة هي الزاوية التي ركز عليها كل باحث وافترض أنها تمثل المحور الرئيسي للمفهوم والواقع إننا نرى تحديد مفهوم الإعلام الأمني يرتبط أولاً بمفهوم الإعلام وثانيًا بمحتوى الرسالة الإعلامية المتخصصة التي يقوم عليها وثالثًا بالوظائف الموكلة إليه ورابعًا بالجمهور المستهدف.

وفيما يتعلق بمفهوم الإعلام يرى البعض أنه عملية الأخبار أي نقل الرسالة من جهة إلى أخرى من خلال أداة أو وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري التي تجعل عملية الاتصال لا تتجه إلى شخص معين وإنما إلى جمهور متسع ومن ثم فالإعلام في جوهره هو شكل من أشكال الاتصال.

وهنالك رأي آخر يقول بان الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب بصدد واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات حيث يعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، وهو ما يعنى أن الإعلام يقوم بالإقناع عن طريق المعلومات والأرقام والإحصاءات والحقائق، فالإعلامي ليس له غرض معين فيما ينشره أو يذيعه على الناس فهو يقدم حقائق مجردة وهذا ما يميزه عن رجل الدعاية.

ومن ثم يمكننا القول بان الإعلام في جوهره نمط من أنماط الاتصال الجماهيري الذي ينقل الواقع القائم كما هو إلى جمهور متسع مختلف من حيث الخبرات والتوجهات والقيم، ويطلق عليه بعض الباحثين اصطلاح الاتصال النقي لتمييزه عن انماط الاتصال الأخرى كالاتصال الدعائي والإعلاني الذي عادة ما يكون غير نقي إذ يعتمد في أغلب الأحيان على التلاعب بحقائق الموقف مستخدمًا أساليب ووسائل متعددة في هذا الشأن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل واقع الممارسة الإعلامية يقدم نموذجا يتطابق مع هذا التعريف لمفهوم الإعلام أم انه يقدم نماذج متنوعة تقترب أو تبتعد عنه؟

الإجابة الواضحة هي أن الواقع العملي يقدم نماذج مختلفة من الممارسات التي تقترب أو تبتعد عن هذا المفهوم ويرجع ذلك لأسباب مختلفة أهمها ما يتعلق بطبيعة مهنة الإعلام ذاتها والتي تعتمد على العنصر البشري في نقل الحقائق

والأخبار والمعلومات فمع افتراض عدم وجود أية عوامل تحول دون وضع أي قيد على العمل الإعلامي فإنه يصعب القول بأن وسائل الإعلام تقوم بالفعل بنقل الواقع كما هو فالحدث الواحد الذي يقوم بنقله عدد من الإعلاميين سوف يختلف نسبيًا من إعلامي إلى آخر لأن كلاً منهم ينقل الحدث من زاوية تختلف عن الآخر،حتى عملية تصوير الحدث تختلف باختلاف المصور ونوعية الكاميرا المستخدمة وإمكانياتها التقنية بل نستطيع القول بأن طبيعة العلاقة بين فريق العمل الإعلامي المكلف بنقل حدث معين ومستوى مهاراتهم المهنية تؤثر على عملية نقل هذا الحدث، وهذا ما استطاع عالم الاتصال السياسي المعروف كارل ديوتش ان يصيغه صياغة نظرية علمية بقوله إن الإعلام هو عملية اتصال يتم من خلالها نقل رسائل مصممة وفقًا لنموذج معين.

وهذا يقودنا إلى أن نعرّف الإعلام بذات التعريف أي أنه العملية التي يتم من خلالها نقل رسائل مصممة وفقًا لنموذج معين من خلال وسائل الإعلام المختلفة المقروءة المسموعة المرئية.

ولا يختلف الإعلام الأمني برأينا عن ذلك إلا من حيث المحتوى الذي تشتمل عليه رسائله وأهدافه والجمهور المستهدف.

ومن ثم نستطيع أن نقدم تعريفًا للإعلام الأمني يتلخص في أنه عملية الاتصال التي يتم من خلالها نقل رسائل مصممة ومنتجة وفقا لنموذج معين يتناسب والمحتوى الأمني المراد نقله لقطاعات أو قطاع معين من المواطنين عبر الوسيلة الملائمة للجمهور المستهدف.

عناصر عملية الإعلام الأمني:

إن استخدام مصطلح عملية لتحليل الإعلام الأمني يعني أنه يتكون من عناصر متفاعلة فيما بينها بشكل مستمر،كما أنها تتفاعل مع البيئة المحيطة بها بمستوياتها المختلفة بدءًا من البيئة الداخلية التي يتم في نطاقها التخطيط

والإعداد للمنتج الإعلامي ومن ثم إنتاجه وإطلاقه ومروراً بالبيئة الداخلية المحلية والوطنية ووصولاً إلى البيئة الخارجية الإقليمية والدولية والعالمية.

وعناصر عملية الإعلام الأمني هي ذاتها عناصر أية عملية إعلامية وأن كان لكل منها خصائص نوعية معينة تميزها عن عناصر الإعلام العام ومجالات الإعلام التخصصي الأخرى وفيما يلي نعرض بإيجاز لعنصر الإعلام الأمني والخصائص النوعية المميزة لها:

- القائم بالاتصال

القائم بالاتصال في نطاق عملية الإعلام الأمني هو الجهات الأمنية المختصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر والفيصل في تحديد الشكل المباشر أو غير المباشر يتمثل في الظروف التي يتم خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف، فثمة ظروف تتطلب أن يكون القائم بالاتصال الجهة الأمنية المختصة، في حين تفرض ظروف أخرى استخدام الشكل غير المباشر، كما أن بعض الموضوعات يكون من الملائم أن يتم تناولها من جانب رجال الأمن أنفسهم بينما موضوعات أخرى يكون من الملائم تناولها بواسطة أطراف أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للجمهور المستهدف.

واحد الخصائص الحاكمة لفعالية العملية الإعلامية تتمثل في درجة الثقة التي يتمتع بها القائم بالاتصال لدى جمهور المتلقين ومدى قدرته ومهارته في نقل الرسالة ومدى اقتناعه الذاتي وإيمانه بالرسالة التي يقوم بنقلها، وإلمامه بالجوانب الفنية التي يشتمل عليها محتوى الرسالة، وتزداد أهمية مثل هذه الخصائص بالنسبة للإعلام الأمني نظراً لأهمية وحساسية الموضوعات والقضايا التي يتناولها.

والخاصية النوعية للقائم بالاتصال في نطاق الإعلام الأمني تتمثل في كونه مصدرًا واحدًا محددًا له هذا الاختصاص وذلك بخلاف الأنماط الأخرى من الإعلام المتخصص الذي يمكن أن تحتمل تعدد المصادر القائمة بالاتصال.

- الرسالة:

وتتمثل في الفكرة أو الموضوع أو الرؤية أو الخبر أو المعلومة أو الحدث المراد نقله،والرسالة تمثل صلب العملية الإعلامية، وهي تتكون من شكل ومضمون والشكل لابد وان يتناسب مع المضمون ويتلاءم مع قناة الإعلام التي سيتم استخدامها كما أن التوازن بين الشكل والمضمون من الأمور الأساسية لإطلاق رسالة فعالة فلا ينبغي أن يتغلب احدهما على الآخر لأن هذا يضعف من أثر الرسالة وقد يوجهها بعيداً عن الهدف المنشود، فإذا ازداد معدل الإبهار في الرسالة فإن هذا يجذب المتلقي للاهتمام بالشكل ويقلل من اهتمامه وفهمه لمحتوى الرسالة كما أن الاهتمام بالمضمون على حساب الشكل الذي تتخذه الرسالة يعد من العوامل الرئيسة لانصراف المتلقين عن الرسالة وعدم اهتمامهم بها بل وقد يؤدي هذا إلى إضعاف ثقتهم بالقائم بالاتصال لأن البعض قد يفسر هذا على انه عدم احترام من جانبه لهم أو على أنه تعبير عن مستوى مهني إعلامي منخفض.

جانب آخر هام لابدَّ وأن يكون متوافرًا في الرسالة الإعلامية وخاصة الأمنية وهو التوازن في كم المعلومات الذي تحتويه الرسالة فلا ينبغي أن تحتوى الرسالة على كم كبير أو مبالغ فيه من المعلومات بحيث لا يستطيع المتلقي أن يستوعب هذا الكم ولا يجب أن يكون كم المعلومات محدوداً بحيث لا يفي باحتياجات المتلقي لأنه في هذه الحالة سوف يقوم باستكمال المعلومات الناقصة ذاتيًا أو من خلال الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الرسالة الإعلامية أو تحريفها بما يخل بالهدف المراد الوصول إليه من إطلاقها، هذا بالإضافة إلى الدقة والوضوح وعدم استخدام أي ألفاظ أو جمل تقبل تأويلاً وتفسيرات متعددة.

- **القناة الإعلامية**

من المعروف أنه توجد ثلاثة أنواع من القنوات الإعلامية المقرؤة والمسموعة والمرئية،ولا يمكن القول بأفضلية نوع على نوع آخر لأن العوامل المحددة لتفضيل قناة على قناة أخرى تتمثل في طبيعة موضوع الرسالة وخصائص الجمهور المستهدف والأهداف المراد الوصول إليها من إطلاق الرسالة وتوقيتها، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من قناة في وقت واحد إلا أنه في هذه الحالة لابدً من مراعاة طبيعة كل قناة من هذه القنوات عند تصميم وإنتاج الرسالة الإعلامية فلرسالة التي تصمم وتنتج لقناة مرئية تختلف عن الرسائل المصممة للقنوات الأخرى، والأهم أن يأخذ في الاعتبار عند تصميم الرسالة الإعلامية المزايا النسبية الخاصة بكل قناة وذلك لتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يخدم الأهداف المراد الوصول إليها.

من ناحية أخرى تتطلب عملية استخدام أكثر من قناة لإطلاق الرسالة الإعلامية ضرورة التنسيق فيما بينها بحيث لا يوجد أي تناقض في جوهر محتوى الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف، ومراعاة التوقيت فيما بينها من حيث النشر والإذاعة.

وبالنسبة للإعلام الأمني فهو الأقرب إلى استخدام أكثر من قناة لنقل رسالته وذلك لاتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها وأهميتها النسبية المرتفعة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع الأمر الذي يعني اتساع قاعدة الجمهور المستهدف وتنوع خصائصه وعاداته الاتصالية، هذا فضلاً عن تعدد المستويات النوعية التي يخاطبها الإعلام الأمني الأمر الذي يتطلب نقل رسائله من خلال عدة قنوات وعدم الاقتصار على قناة واحدة إلا إذا كانت هناك ظروف موضوعية تتطلب ذلك.

- **الجمهور المستهدف:**

يعد الجمهور المستهدف احد العناصر الحاكمة لأي عملية إعلامية فتبعا لخصائص هذا الجمهور وعاداته وتقاليده وقيمه ومفاهيمه ورؤاه تتشكل العملية الإعلامية ولا يعني هذا أن الإعلام يجب أن يكون أداة لترسيخ التقليد ومقاومة التغيير والتجديد وإنما على المخطط الإعلامي أن يضع في الاعتبار خصائص الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية التي قد تشتمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي.

والواقع أن هذه المسالة تعد إحدى المعضلات التي تواجه الإعلام في كافة المجتمعات وهناك عدة استراتيجيات للتغلب عليها أو على الأقل تجنب آثارها السلبية وأبرزها الإستراتيجية الأولى التي تعتمد على التكرار المنظم للرسالة الإعلامية من خلال استخدام أشكال مختلفة للرسالة تحمل ذات المضمون حيث يتولد عن التكرار نوع من التآلف بين المتلقي والرسالة الأمر الذي يجعله أكثر استعدادا لقبولها والتسليم بصحتها.

الإستراتيجية الثانية هي إستراتيجية بناء اتجاه لقبول الرسالة الجديدة دون الدخول في صدام مع الاتجاهات القائمة لأن الهدف هو توصيل الرسالة وليس الصدام مع الذين يحملون أفكاراً مضادة لها.

الإستراتيجية الثالثة هي إستراتيجية القاطرة وتقوم على أساس وجود مجموعة في كل جماعة من قادة الرأي الذين يكون لهم تأثير في باقي أعضاء الجماعة ومن ثم فيمكن البدء بتوجيه الرسالة إليهم ثم يقومون هم بعد ذلك بنشرها بين قطاعات أوسع، ومن ثم فهم بمثابة القاطرة التي تشد وتجذب باقي الأطراف نحو وجهة معينة وبعض الدراسات تطلق على هذه الإستراتيجية إستراتيجية الاتصال على مرحلتين.

وهناك العديد من الاستراتيجيات الأخرى في هذا المجال والإعلام الأمني يحتاج إلى معظم هذه الاستراتيجيات بل لا نغالي إذا ما ذكرنا انه يحتاج إلى ابتكار استراتيجيات خاصة به في هذا المجال من خلال توثيق وتحليل الخبرات المتراكمة في هذا الشأن.

- التغذية العكسية

أحد العناصر الهامة لأية عملية إعلامية فعالة لأنها تتضمن ردود أفعال المتلقين على الرسالة الإعلامية ومن ثم فهي بمثابة اكتمال دورة الاتصال التي تمهد لدورة جديدة، وهي تدل على وصول الرسالة إلى الجمهور ومن خلال تحليلها يمكننا أن نعرف هل وصلت الرسالة إلى الجمهور المستهدف أم أنها قد ضلت طريقها، كما أنها توضح رؤية المتلقين الفعليين للرسالة وفهمهم لها ومدى اقتراب أو ابتعاد ذلك الفهم والإدراك عن المحتوى أو المعنى المراد توصيله كما ان التغذية العكسية توضح لنا نوعية استجابتهم للرسالة من حيث مدى القبول أو الرفض سواء للشكل أو الموضوع أو الاثنين معا، وكل هذه الأمور تمثل مداخل هامة لتطوير وتحديث العملية الإعلامية وزيادة كفاءتها وفعاليتها باستمرار.

ويتطلب اكتمال دورة الاتصال والإعلام ضرورة أن يراعي المخطط الإعلامي توفير كافة الوسائل والسبل التي تتدفق من خلالها ردود الأفعال الناجمة عن إطلاق رسالته الإعلامية.

والإعلام الأمني بحكم طبيعته وخصائصه النوعية في أشد الحاجة لذلك فهو بحاجة إلى التأكد من وصول رسائله إلى الجمهور المستهدف وبحاجة إلى التيقن من مستوى تطابق فهم هذا الجمهور للمعنى المراد توصيله هذا فضلاً عن حاجته إلى التعرف على نوعية استجابة هذا الجمهور لرسائله الإعلامية.

- الإعلام والأمن تكامل لا تنافر

- العلاقة تكاملية بين الإعلام والأمن.
- يتركز الدور الرئيس للأجهزة الأمنية في علاج الانحرافات التي يعرفها المجتمع، من خلال مواجهة السلوك المنحرف بعد تكامل أركانه (بعد وقوع الجريمة).
- في حين يسهم الإعلام في جانبي التصدي للسلوك المنحرف الوقائي والعلاجي
- الإعلام يحاول التصدي للسلوك المنحرف قبل وبعد تشكله.
- يحاول الإعلام تحليل السلوك المنحرف وتفسيره ضمن سياق اجتماعي واقتصادي متكامل.
- المفهوم الحديث للعمل الأمني يمتد ليشمل الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من خلال ما يمكن أن يقوم به الإعلام الأمني وغيره من الجهود الاتصالية.

- الإعلام الأمني أم الوظيفة الأمنية للإعلام:

- الوظيفة الأمنية للإعلام تعد أحد الاهتمامات المتخصصة التي عرفها الإعلام الحديث.
- وهي الوظيفة التي تقدم من خلالها وسائل الإعلام مواد أمنية متخصصة (بالمعنى الشامل للأمن)
- يتم ذلك عبر استخدام مختلف أساليب وفنون العمل الإعلامي وبالإفادة من القدرات المؤهلة إعلاميًا وأمنيًا
- الحديث عن الوظيفة الأمنية للإعلام هنا يستهدف لفت النظر لأهمية المادة الأمنية وضرورة عناية الوسائل الإعلامية لها.

- الإعلام الأمني وظيفة من؟

- الإعلام الأمني الحديث نتاج تكامل أداء مختلف قطاعات المجتمع لدورها في هذا المجال، حيث يجب ألا تقتصر مهمة تغطية ومعالجة القضايا الأمنية

على الأجهزة الأمنية فقط، أو وسائل الإعلام الرسمية بل يجب أن يشمل ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي ينبغي لها القيام بدور رئيس في الإستراتيجية الأمنية للمجتمع؛ انطلاقاً مما تمليه الوظائف المهنية، والاجتماعية، والوطنية لهذه الوسائل، حيث يتعين أن تعمل مختلف وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية على إحاطة الجمهور بالتطورات المختلفة في المجتمع ومن ذلك الأحداث الأمنية إلى جانب توعية الجمهور بالمخاطر المترتبة على السلوكيات المنحرفة ويدور الجمهور في مواجهة هذه السلوكيات.

- يمكن القول أن الممارسات المهنية للإعلام الأمني تتم من خلال:

❖ أولاً: إدارات الإعلام في الأجهزة الأمنية المتخصصة:

تقوم إدارات الإعلام والعلاقات العامة في الأجهزة الأمنية بجهود إعلامية امنية متخصصة.

❖ ثانياً: وسائل الإعلام الرسمية والخاصة في المجتمع

يفترض أن تقوم وسائل الرسمية والخاصة بدور رئيس في هذا المجال ينطلق من نظرية المسئولية الاجتماعية التي تحاول التوفيق بين استقلال وسائل الإعلام وبين التزاماتها تجاه المجتمع حيث تحاول هذه النظرية التوفيق بين ثلاثة مبادئ: الحرية والاختيار الفردي من جهة، وحرية وسائل الإعلام من جهة ثانية والتزام هذه الوسائل تجاه مجتمعها وقيمه من جهة ثالثة، وترتكز المبادئ الأساسية لهذه النظرية على ما يلي:

1) على وسائل الإعلام – ومنها الصحافة– أن تقوم بالتزامات معينة تجاه مجتمعها.
2) يتعين التزام وسائل الإعلام عند قيامها بأدوارها المجتمعية بالمعايير المهنية للأداء الإعلامي المصداقية، والموضوعية، والدقة،..

3) على وسائل الإعلام أن تعكس الآراء والأفكار المتنوعة في المجتمع وأن تتجنب ما قد يؤدي إلى العنف أو الفوضى أو الجريمة أو ما يسئ إلى الأقليات.
4) على الإعلاميين أن يكونوا مسؤولين تجاه مجتمعاتهم ومؤسساتهم الصحفية والإعلامية.

المطلب الثالث: وظائف الإعلام الأمني

تتعدد وظائف الإعلام الأمني ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه الوظائف على النحو التالي:

- خلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها باعتبارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع.
- تنمية روح المشاركة والارتباط بين أجهزة الأمن وأبناء المجتمع على أساس أن تحقيق الأمن يمثل ضرورة أساسية لكل ابناء المجتمع وان تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب تكاتف جهود الكافة.
- إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية.
- التغطية الإعلامية لكافة الأحداث المتعلقة بأجهزة الأمن.
- التعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي تدخل في نطاق الخدمات الحكومية الرسمية التي يحتاج إليها المواطنون وشرح الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على هذه الخدمات.
- التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي بدأت في الظهور في المجتمعات المعاصرة، هذا فضلاً عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحصينهم من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن.
- توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة.

- التسويق للسياسات والأنشطة الأمنية المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين بصدد الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية وذلك للتوصل إلى الأساليب الملائمة لتطوير الأداء باستمرار.
- السعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها.
- إعداد السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة.
- إيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة داخليًا وخارجيًا بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وتوثيقها وتحليلها من زوايا ومنظورات متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية.

هذه هي أهم الوظائف المتعلقة بالإعلام الأمني ولاشكٌ في أن تحديد الأولويات بالنسبة لها وأساليب القيام بها يرتبط ارتباطاً واضحاً بالإستراتيجية العامة الشاملة للأمن وموضع إستراتيجية الإعلام الأمني منها.

المطلب الرابع: الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني

تواجه الإعلام الأمني العديد من الإشكاليات في واقع الممارسة ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:

- إشكالية الإفصاح والسرية:

وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث والأمن الذي قد تتطلب المهام المكلف بالقيام بها الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات،والواقع أن أحد المهام الرئيسة للإعلام

الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه.

- **إشكالية الأمن والحرية:**

وهي إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدي إلى تقييد للحريات وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، والواقع ان الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للاعتبارات الأمنية وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديمقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون ولاشك أن الإعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة.

- **إشكالية الأحكام المسبقة:**

هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والإحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها هذا فضلاً عن الثقافة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية ويترتب على ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيداً عن الواقع واستناداً إلى الأحكام المسبقة، ولقد بدأ هذا واضحاً في بعض الحالات بمصر فقد استطاعت أجهزة الأمن إلقاء القبض على مرتكبي بعض الجرائم بعد وقوعها بمدى زمني قصير وهو ما يعد انجازًا هامًا في مجال عملها وأصدرت بيانات رسمية تعلن فيها كيف تم القبض على مرتكبي هذه الجرائم والأدلة والقرائن التي اعتمدت عليها في عملها ولكن المفاجأة تمثلت في عدم تقبل قطاعات من المواطنين لما جاء في بيانات الشرطة استناداً إلى رؤية مسبقة غير صحيحة تقوم على أساس أن الشرطة لا تتحرى الدقة في عمليات الضبط وأنها ترغب في التخلص السريع من أعباء البحث عن الجناة وذلك

من خلال اتهام أي من المجرمين المسجلين لديها، أو من يقع تحت يديها من أشخاص في حملاتها الأمنية.

هذه هي أهم الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني ولا شكَّ في أن المخطط الاستراتيجي للإعلام الأمني لابدَّ وأن يأخذها في الاعتبار عند وضعه لإستراتيجية الإعلام الأمني.

الفصل الخامس





سمات وأهمية وأهداف الإعلام الأمني

الفصل الخامس
سمات وأهمية وأهداف الإعلام الأمني

(1) سمات الإعلام الأمني:

أولاً: من حيث الموضوع

1) الموضوع الأمني واسع وشامل: تبعا لما يفرضه المفهوم الحديث للأمن من اهتمامات متعددة.
2) حساس: لما قد يترتب عليه من آثار تطال المجتمع وأفراده وهيئاته المختلفة، قد تهتز صورة المجتمع أو النظام أو إجراءاته التنفيذية من خلال الحديث مثلا عن عدم الجدية في مواجهة الانحرافات.
3) دقيق وذو مزالق خطرة:يفترض ذلك توخي أقصى درجات الدقة في اختيار الموضوع المطروح وفي تحديد الطرق المناسبة للمعالجة في المراحل المختلفة، إضافة إلى الدقة في اختيار المعلومات وفي تحديد المواقف منها أو الاستنتاجات.
4) موجه: الموضوعات الأمنية تعرض غالبا لدفع المجتمع لاتخاذ سلوك معين ضد ما تتناوله، الدعوة لاتخاذ سلوك معين ضد الانحراف والمنحرفين مثلا، إضافة إلى تهيئة المجتمع لتقبل ما يتخذ من إجراءات ضد المنحرفين (الموضوعات الأمنية توجه نحو المنظومة العاطفية والانفعالية لدى الجمهور).
5) المواقف منه معلومة: الموضوعات الأمنية تقابل بمواقف مؤيدة، لكن من المهم تحويل الاقتناع إلى تصرف والتأثر إلى سلوك.

ثانياً: من حيث الحدث:

يقصد بالحدث الواقعة الأمنية التي تمثل مدار الموضوع الأمني، وهي تتسم بما يلي:

1. الحدث الأمني حدث جماهيري لأنه مثير وجذاب، ومع ذلك لابد من تقديم المعلومات المتعلقة بجوهره.
2. حدث مفاجأ لا يمكن توقع حدوثه.
3. متغير ومتقلب وملتبس لتعدد أبعاده وتداخلها
4. حدث متجدد ومتسع لا يرى منه سوى الجزء الظاهر.
5. الحدث الأمني عبارة عن لحظة في سياق، هذه اللحظة رغم غناها بالوقائع إلا أنها زائلة مع استمرارية السياق، ولذلك لابد من معالجة الحدث ضمن سياقه العام.

ثالثاً: من حيث الهدف أو الوظيفة

1. يرتبط هدف الوسيلة من نشر المواد الأمنية بشخصيتها وتوجهها
2. الوسائل الجادة تقدم الأحداث الأمنية لتعريف الجماهير بالانحرافات وتوعيتهم بأساليبها ودوافعها وطرق معالجتها وتحسيسهم بالجهود التي تبذل للقضاء عليها.
3. الوسائل الشعبية تتعامل مع الأحداث الأمنية لذاتها من خلال ما تتوافر عليه من إثارة وجاذبية وسرعة انتشار بغية الوصول لأكبر عدد من الجماهير.
4. تركز الوسائل الشعبية على الجوانب المثيرة في الأحداث الأمنية (الأشخاص، طرق التنفيذ، التوقيت) دون الاهتمام بتقديم المزيد من المعرفة التي ترفع من إدراك الجماهير للأحداث الأمنية.

رابعاً: من حيث للجمهور:

1. يتنوع جمهور المواد الأمنية تبعاً لتنوع حاجاته الاتصالية (تنتمي جماهير وسائل الإعلام لعدة فئات ديموغرافية)
2. هناك علاقة مباشرة بين سعي الوسيلة الإعلامية لتلبية حاجات جماهيرها واتجاه وشخصية هذه الوسيلة
3. الوسائل الجادة تقدم الأحداث الأمنية باعتبارها مواد إعلامية تلبي الحاجات المشروعة للجماهير
4. الوسائل الشعبية لا تكتفي بإشباع الحاجات الحقيقية، بل تعمل على استحداث حاجات وهمية جديدة.

(2) أهمية الإعلام الأمني:

تكمن أهمية الإعلام الأمني في أنه لا يقف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الجمهور فقط، بل يسعى إلى تأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح التي تكفل الالتزام بالتعليمات والأنظمة من أجل أمن وسلامة الإنسان في شتى مجالات الحياة، الأمر الذي أوجب تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة لخدمة واستقرار هذا الأمن، وقد ذكر الحوشان (2005 م، ص 15، 13)، بأن الإعلام الأمني يستمد أهميته من الأمور التالية:

1. من خلال أهمية الإعلام بشكل عام في حياة الشعوب، والدول على اختلاف درجات وعيها وتطورها.
2. من خلال اعتباره إعلاماً موضوعياً دقيقاً يقدم المعرفة الأمنية إلى الناس؛ بهدف رفع درجة الوعي الأمني.

3. يزيد الإعلام الأمني من قوة المشاركة الجماهيرية لخدمة قضايا المجتمع الأمنية من خلال تقريب وجهات النظر، وتكوين رأي عام موحد تجاه القضايا الأمنية.
4. تعاون وسائل الإعلام مع المتخصصين في المجالات المختلفة بتطويع مختلف العلوم لخدمة المجتمع.
5. يزيد الإعلام الأمني من الارتباط بين المجال الأمني ووسائل الإعلام، حيث يعد غياب هذا الارتباط سبباً رئيساً لفقد المجتمع عنصراً مهماً من العناصر المطلوبة لوعيه وتقدمه.
6. يشكل الإعلام الأمني مدخلاً مناسباً إلى ترقية العقول من خلال البساطة والصدق في تناول الموضوعات الأمنية وعرضها.
7. يعمل الإعلام الأمني على تضييق الفجوة بين الثقافة العامة والمعرفة العلمية الأمنية.
8. يوفر الإعلام الأمني للمتخصصين في هذا المجال فرصاً متعددة لنشر دراساتهم، والتعبير عن أفكارهم وتسليط الضوء على إبداعاتهم وابتكاراتهم.
9. من منطلق الأهمية الحيوية للأمن بشكل عام ودورها في استقرار وتنمية قدرات الشعوب، وبالتالي قدراتها على الازدهار في شتى مجالات الحياة.
10. من خلال خطورة الجهل بالأمن وحيوية مهام الأجهزة الأمنية والأنظمة – الحاكمة لحركة المجتمع وعلاقات أفراده – ويقابل ذلك أهمية المعرفة بحيوية الأمن ودور رجاله.

كما تزداد أهمية الإعلام الأمني في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجريمة والإرهاب الذي يتعرض له الوطن من الداخل والخارج معاً، الأمر الذي يتطلب ربط المواطنين بهموم بلدهم في الداخل والخارج، والكشف بوضوح عن الحالة الأمنية، وإطلاعهم على كامل الحقائق المتعلقة بأمنهم وسلامتهم وتوعيتهم بكافة المخاطر المحدقة بهم، وذلك للاستفادة من وسائل وتقنيات الإعلام المتطورة في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن (بدر، 1997 م، ص 26).

وقد يرى البعض(باختصار) أن أهمية الإعلام الأمني المتخصص، تعود إلى تأثير عدد من العوامل، منها:

1) تعقد الحياة وتشابكها، وتداخل العديد من العوامل في معطياتها.
2) تزايد الحاجات الاتصالية للجماهير الحديثة.
3) سيادة مفهوم اقتصاد السوق بين المتنافسين في الصناعة الإعلامية
4) تنامي معدلات الجريمة، وظهور العديد من الأنماط الإجرامية الحديثة.
5) ظهور الأبعاد الجديدة التي عرفها الأمن بمعناه الشامل (القومي، الاجتماعي، الفكري، البيئي) وارتباط ذلك بعوامل سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية تؤدي عبر تفاعلها أدوارا تسهم في استقرار المجتمع.
6) تنامي الإحساس بالدور الذي يمكن أن يسهم به الإعلام في المنظومة المتكاملة للعمل الأمني.

(3) أسس الإعلام الأمني:

يعتمد الإعلام الأمني على العديد من الركائز والأسس التي ينطلق من خلالها لتأدية الدور المنوط به، والتي أشار إليها شعبان (2005 م، ص 62)، كما يلي:

1) النشر الصادق: ويقصد به فحص الحقائق والآراء والاتجاهات المتصلة بالأحداث والوقائع بشفافية ووضوح.
2) الاستخدام المتوازن والمناسب لوسائل الإعلام.
3) التغطية الإعلامية الديناميكية للحدث أو الموضوع الأمني.
4) دعم العمل الأمني في مجال تحقيق أمن واستقرار المجتمع.
5) الدعم الدائم للرأي العام بكافة المعلومات والحقائق الأمنية.
6) العمل على تحسين الصورة الذهنية لأجهزة الأمن في المجتمع.

(4) أهداف الإعلام الأمني:

يهدف الإعلام الأمني إلى بث مشاعر الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع وانظمته الاجتماعية وقيمه الروحية من خلال المشاركة في الحفاظ على كيان المجتمع وأمنه، حيث تعتبر الأهداف الوقائية والتوعوية والاجتماعية في مقدمة الغايات التي يهدف إليها الإعلام الأمني ويسعى إلى تحقيقها، وتتمثل تلك الأهداف كما حددها ناجي (1997 م، ص 27 – 28)، فيما يلي:

1. الأهداف الوقائية:

ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال التوعية المستمرة للأفراد بكيفية تدابير الحفاظ على أمنهم وسلامتهم وسلامة ممتلكاتهم، ليتسنى تضيق النطاق والحيلولة دون ارتكاب الجرائم لمن تخول له نفسه، بل يتعدى ذلك إلى توعية الجمهور بأساليب درء المخاطر وأضرار الكوارث بأنواعها وتعريف الجمهور بالمجهودات التي تقوم به لأجهزة الأمنية لتحقيق الهدف الوقائي من خلال لدوريات، والحراسات، ومراقبة المشتبه بهم تنظيم المرور، وأعمال الإنقاذ والإطفاء وغيرها من المجالات الأمنية.

2. الأهداف التوعوية:

ويمكن تحقيقها من خلال نشر الحقائق الأمنية، وتقديم العون للأجهزة الأمنية، وتوثيق العلاقة بين الجمهور وتلك الأجهزة، بحيث يؤدي كل منهم الدور المناط به دون مساس بدور الآخرين، بما يحقق العدالة وتبصير الجمهور بحقائق الموقف.

3. الأهداف الاجتماعية:

وتتحقق تلك الأهداف من خلال نشر الرسائل الإعلامية التي تحث على حماية الأخلاق والقيم ورعاية السلوك الاجتماعي، وتحصين المجتمع ضد الجرائم،

والتصدي لمواجهة مشكلات الغزو الثقافي والأفكار الهدامة والسلوك المنحرف، وترسيخ الوازع الديني الذي يعد من أقوى خطوط الدفاع ضد الجريمة، والحض على قيم الفضيلة، وتأكيد قيم التآخي والتراحم والتعاون، وهي من أبرز مسببات استقرار وتماسك المجتمع.

(5) الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة الإرهاب:

- **القيم الإعلامية للأحداث الإرهابية:**

تتوافر الأحداث الإرهابية على قدر عال من الجاذبية بفعل كونها:

1. من أهم الأحداث السلبية غير المتوقعة.
2. تحتوي على جوانب درامية مثيرة.
3. تتناول العنف الموجه للإنسان (يستحوذ العنف على الانتباه لأنه يهدد حياة الإنسان ورغبته في البقاء).

- **مكانة وسائل الإعلام في إستراتيجية مكافحة الإرهاب:**

1) دور الوسائل في دعم ومساندة الآراء المناهضة للعنف.
2) إسهام الوسائل في تعزيز السلام من خلال طرح الطرق البديلة لإحداث التغيير.
3) ترسيخ الوسائل للنهاية المأساوية للإرهابيين.

- **الإسهامات المهنية لوسائل الإعلام في التعاطي مع قضايا الإرهاب**
- **يمكن أن تسهم وسائل الإعلام في التعاطي مع قضايا الإرهاب عبر:**

1. **تغطية الأحداث الإرهابية**

- **مفهوم التغطية الإعلامية.**

- فنون التغطية الإعلامية المواد الإخبارية: الأخبار، التقارير..

2. معالجة قضايا الإرهاب

- مفهوم المعالجة الإعلامية
- فنون المعالجة، مواد الرأي: المقالات، الكاريكاتيرات، المواد التفسيرية: التحقيقات، الأحاديث الصحفية.

6. عوامل قصور الإعلام الأمني ومشكلاته

1) عدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني، ومسؤولياته.
2) ضعف الإمكانات المتاحة أمام القائمين على الإعلام الأمني.
3) ضعف إيجابية اتجاهات الجماهير نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية، ولوسائل الإعلام الحكومية خاصة طبيعة واتجاه الاتصال المتاح في الوسائل الرسمية، ويعود ذلك إلى:

أ. مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية؛ مما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلاً عن العمل المهني.

ب. مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية باعتباره "عملاً دقيقاً معقداً ومنظماً يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل إجرامي.."، يصدق ذلك أحياناً على ما يقدم من بيانات حول الأحداث الإرهابية، حيث تطغى الرسمية على الخطاب، وتقل العناية بتوظيف المداخل، والصياغات، والأساليب الإعلامية المناسبة، وتسود الإنشائية، وعبارات الأوامر والتهديد، إلى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صورة.

4) اشتداد المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة بحثاً عن الانتشار الأوسع، بفعل تأثير العوامل التالية:

أ. دور آليات السوق، لم يعد قرار النشر عن هذه الأحداث بيد إدارة التحرير
ب. ما فرضته التقنيات الحديثة من توفير كم كبير من المواد الإعلامية.
ج. ضعف الكفاية المهنية للقائمين على الإعلام الأمني.

- يتطلب نجاح العاملين في الإعلام الأمني في القيام بواجباتهم الوظيفية توافرهم على قدر عال من الكفاية المهنية، ويؤدي افتقاد العاملين في الإعلام الأمني للكفاية المهنية إلى:

أ. التوسع في نشر الجرائم، وهو ما يسهم في فقدان الجماهير للإحساس بالأمن
ب. يمكن أن تحيل بعض صيغ التناول المجرمين إلى أبطال عبر اتصافهم بالبراعة والذكاء مما قد يدفع الشباب للإعجاب بهم ومحاولة تقليدهم، كما يمكن أن تقلل هذه الصيغ من مكانة رجال الأمن عبر تقديمهم في شكل محدودي الكفاية والخبرة والذكاء
ج. قد تتركز القيم الموجهة للعمل الإعلامي في الإثارة فقط بحيث تصبح هذه القيمة هي القيمة الوحيدة الموجهة للعمل الإعلامي.
د. يمكن أن يؤدي ابتسار الأحداث الأمنية من سياقاتها العامة إلى تقديم وقائع غامضة ومضللة وغير مقنعة، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات قد تبدو أكثر خطورة من الأحداث الإجرامية نفسها.

الفصل السادس



خصائص الإعلام الأمني

الفصل السادس
خصائص الإعلام الأمني

المطلب الأول: خصائص الإعلام الأمني:

تناول العديد من المختصين في مجال الإعلام الأمني خصائصه حيث ذكر خضور (1426هـ، ص 10، 6)، تلك الخصائص التي يتميز بها هذا الإعلام على النحو التالي:

1) المجال الأمني:

أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الدولة العصرية، وتطور مفهوم الأمن، لي اتساع المجال الأمني، وتعقده وتحوله، إلى حياة كاملة حافلة بالأحداث والظواهر والتطورات، وتهم مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

2) الموضوع الأمني:

يتميز الموضوع الأمني بالعديد من الجوانب التي انعكس تأثيرها على الإعلام الأمني بشكل عام، ومن تلك الجوانب ما يلي:

- الموضوع الأمني موضوع حساس جدا بسبب ارتباطه بوجود الفرد والجماعة، أو تعلقه بمصالح الفرد والجماعة، أو صلته الوثيقة بقيم ومعايير واتجاهات الفرد والجماعة.
- يعكس الموضوع الأمني ويجسد جميع التطورات والتغيرات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.
- أنه موضوع ذو عمق في الواقع والمجتمع، ويحتاج إلى قدر كبير من المعارف لفهمه واستيعابه ومن ثم معالجته.

- أنه مفتوح للنقاش لأنه يهم الجميع، ولكن جهة اتخاذ القرار بشأنه محددة.

3) الحدث الأمني:

يتميز الحدث الأمني بالخصائص التالية:

- الإيقاع السريع، والحركة المفاجئة، والتطور العاصف والمذهل.
- يتعلق بالجوانب السلبية في حياة الفرد والجماعة والمؤسسة.
- محاولة غالبية الجهات المعنية بالحدث الأمني إخفائه والتعتيم عليه والصمت عنه.
- يمتلك الحدث الأمني قدرا من الجاذبية والإثارة تدفعان صاحبه إلى إخفائه، وفي الوقت نفسه تدفعان الوسيلة الإعلامية إلى استغلاله، وتدفعان الجمهور العام إلى البحث عنه والسعي للإطلاع عليه.
- مصادره في الغالب رسمية، أو شخصية فردية. وتتميز بحرصها الشديد على تقديم معلومات محددة ومقننة.

4) الظاهرة الأمنية:

أصبح ضروريا لتشخيص الظاهرة الأمنية المعقدة والمتشابكة، وفهمها، وتحليلها أولاً إلى العناصر التي تتكون منها، وفهم جميع هذه العناصر، ومعرفة تفاوت قوة وأهمية هذه العناصر، وتحديد

الأساسي والثانوي منها، ثم علاقات التأثر والتأثير القائمة بين هذه العناصر والعوامل. وبعد ذلك إعادة تركيب هذه العناصر للحصول على الصورة الكاملة سعيا وراء فهم الظاهرة أو حل المشكلة. ومن المؤكد أن الظاهرة الأمنية لا توجد في فراغ. بل هي حصيلة سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية محددة، وبالتالي لا يمكن فهمها ومعالجتها بمعزل عن هذا السياق الذي أنتجها،

وربما يعيد إنتاجها. كما أن تشابك المصالح وتعدد القوى يحدث ضغوطا مختلفة تعيق عملية التحليل والتركيب، وتشوش على المعالجة العلمية والمنهجية للظاهرة.

5) وسيلة الإعلام الأمني:

إن خصائص الموضوع والحدث والظاهرة الأمنية قد انعكست على وسيلة الإعلام الأمني.

ويمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاثة أنواع من الوسائل:

الوسيلة الأولى: وسيلة إعلام أمني ذات طابع رسمي. تتميز بقدر كبير من الجمود والرتابة والنمطية في اختيار الأحداث والمواضيع، وأساليب معالجتها، وطرق تقديمها وعرضها.

الوسيلة الثانية: وسيلة إعلام أمني ذات طابع تجاري تتميز بقدر كبير من الإثارة والحيوية والجاذبية في تحريرها وإخراجها، وفي تنوع مصادرها، وكذلك في معايير اختيارها لموادها. ولكنها غالبا ما تتمتع بقدر أقل من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية في معالجتها لقضايا الجريمة والانحراف والأمن عموماً.

الوسيلة الثالثة: وسيلة إعلام أمني تحاول أن تقيم نوعا من التوازن بين المسؤولية الاجتماعية في تناول المواضيع والأحداث والظواهر الأمنية، وبين متطلبات فن التحرير الإعلامي وضرورة استخدام الأساليب والفنون القادرة على إيصال المادة الإعلامية الأمنية إلى الجمهور بهدف التأثير فيه، وتعريفه بالقضايا الأمنية، وحمايته من الانحراف، ووقايته من الجريمة، ودفعه للمشاركة والقيام بدور فاعل في تحقيق الأمن.

6) مصادر الإعلام الأمني:

هناك مصادر متعددة للإعلام الأمني في تغطيته للأحداث والموضوعات الأمنية منها:

- المصادر الرسمية: وتعتبر المصادر الرئيسة للإعلام الأمني. وربما تكون المصادر الوحيدة، حيث تتمتع المصادر الرسمية بدرجة عالية من الرسمية، وبالتالي من المصداقية والثقة والمسؤولية. ولكنها في المقابل، تخضع لأنظمة وقوانين وقواعد عمل تجعلها في كثير من الأحيان متحفظة ومتكتمة وربما غير متعاونة. ويعود ذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة الحدث الأمني، وبمتطلبات التحقيق، ومستلزمات القضاء. كما قد تعود أحيانا إلى عدم تقدير المصادر الأمنية الرسمية لطبيعة العمل الإعلامي الأمني، وللدور الذي يقوم به في المجتمع. الأمر الذي يؤدي غالبا إلى سوء فهم وإلى وجود علاقة غير ودية بين الأجهزة الأمنية من جهة وبين الأجهزة الإعلامية من جهة أخرى.
- المصادر الخاصة: ويقصد بها الأشخاص أو الجهات والمؤسسات الخاصة أو الأهلية المعنية بحدث أمني أو المتورطة في قضية أمنية. ويجب التعامل معها بحذر شديد فيما يتعلق بالمعلومات التي تقدمها؛ إذ غالبا ما تتحكم مصالح هذه المصادر بنوعية المعلومات والآراء والوقائع والتحليلات التي تقدمها.
- الخبراء والمختصون: تتطلب شمولية الموضوع الأمني وعموميته الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الموضوع الأمني الذي تتم معالجته أو تغطيته (الاجتماع، الاقتصاد، البيئة، الطب.... الخ)، لإلقاء ضوء على الحدث الأمني، أو على الظاهرة الأمنية. حيث يجدر بالصحفي الأمني الحرص على انتقاء الشخصية المناسبة، ودفعها للكتابة، أو للحديث بأسلوب صحفي مناسب للوسيلة الإعلامية الأمنية.

7) جمهور الإعلام الأمني:

يتميز جمهور الإعلام الأمني بالعديد من السمات التي ألقت بظلالها على اداء الإعلام الأمني ومن تلك السمات ما يلي:

- جمهور واسع ومتنوع وغير متجانس، وقد يعود ذلك إلى جاذبية الموضوع الأمني.
- تباين الحاجات الإعلامية تباينا شديدا في أوساط جمهور الإعلام الأمني، فهناك الفئات التي تبحث عن إشباع حاجات ذات طابع غريزي انفعالي استثارتها جاذبية الموضوع الأمني، وهناك فئات تبحث عن إشباع حاجتها إلى معرفة وفهم الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية والسلوكية والإنسانية للحدث الأمني.
- تتفاوت درجة التركيز والاهتمام عند التعرض للمادة الإعلامية الأمنية تفاوتاً كبيراً في أوساط الشرائح المختلفة من الجمهور الأمني.
- تتميز الشرائح الواسعة من جمهور الإعلام الأمني شأنها في ذلك شأن جميع جماهير الإعلام الخفيف والترفيهي بأنها تمل بسرعة، وتبحث دائما عن مواد جديدة وأساليب معالجة متطورة، وطرق تقديم غير معروفة من قبل، وبالتالي يصبح من الصعب إرضاؤها والاحتفاظ بها كسبيل للوصول إليها والتأثير فيها.

8) الكادر الإعلامي الأمني:

أدت التطورات العاصفة في الحياة الأمنية، وفي مفهوم الأمن إلى تقليص عصر الإعلام العام غير المتخصص؛ بسبب عجزه عن مواكبة الحياة الأمنية، وتأمين مستلزماتها، وإشباع حاجاتها، وبالتالي فإن هذه التطورات أنهت مرحلة الصحفي العام غير المتخصص بسبب عدم مقدرته على مواجهه الحياة الأمنية وتغطية أحداثها، ومعالجة ظواهرها وتطوراتها، وإشباع الحاجات الإعلامية الأمنية لجمهور

يتمتع بمستوى مرتفع نسبياً من التعليم والثقافة، وبدرجة عالية من الاهتمام، ومن ثم ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود كادر إعلامي أمني مؤهل ومختص، ليعمل في الإعلام الأمني المتخصص حتى يستطيع هذا الإعلام إنجاز مهامه والقيام بوظائفه، على أن يشتمل تأهيل الكادر الإعلامي الأمني على المتطلبات التالية:

- تأهيل إعلامي: يمكنه من امتلاك المتطلبات الإعلامية المهنية من خلال الدراسة الإعلامية الأكاديمية المتخصصة.
- تأهيل أمني في مجال محدد من المهارات الأمنية (الجنائي، البيئي، الاقتصادي، المروري.... الخ) من خلال الدراسة المتخصصة في هذه المجالات، وبذلك يمكن الحصول على كادر إعلامي أمني يمتلك مهارات إعلامية، ويقف على أرض إعلامية صلبة، ويمتلك معرفة علمية عميقة وشاملة بالمجال الأمني الذي يريد العمل فيه.

كما أن للإعلام الأمني خصائص ينبغي أن تتحلى بها الكفاءات والكوادر المؤهلة العاملة في هذا الإعلام المتخصص وهي كما ذكرها الجحني (2001م، ص ص 299، 285)، على النحو التالي:

1. الأمانة.
2. الصدق.
3. الإخلاص.
4. القدوة الحسنة.
5. مراعاة النظام العام.
6. مراعاة التوقيت.
7. مراعاة مقتضي التكرار.
8. مراعاة لغة القوم المخاطبين.
9. مبدأ عدم الجهر بالسوء من القول في الإعلام.
10. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
11. التعاون.

ويرى الباحث أن الالتزام هذه الخصائص واعتبارها قواعد أساسية في العمل الإعلامي الأمني، ينعكس على مصداقيته، مما يكون له الأثر في إحداث التغيير المطلوب نحو وعي أمني عام يسود المجتمع، وتعاون بناء من قبلهم في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة لترسيخ قواعد الأمن بمفهومة الشامل.

المطلب الثاني: الوظائف الايجابية للإعلام الأمني

تناول العديد من الباحثين والمختصين هذه الوظائف، حيث ذكرها إسماعيل 1406 هـ، ص ص 54– 55)، فيما يلي:

- الإسهام بفاعلية في الارتقاء بالمجتمع العربي وتطويره، وتكوين وعي حضاري يتكيف مع روح العصر.
- الإيجابية نحو الاهتمام بالأسرة، وتأكيد دور المدرسة في توجيه النشء والأحداث توجيهاً هادفاً في إطار قيم وتراث المجتمع العربي المسلم.
- ضرورة تخلص وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة من آثارها السلبية حفاظاً على أمن المجتمع.
- دعم خطط المسؤولين عن تنفيذ السياسات الأمنية في الوطن العربي، وتوجيههم لحماية المجتمع من الجريمة والسلوك الانحرافي.
- تجنب الإشارة إلى كل ما يمت إلى الجريمة بصلة، والاهتمام بالتحليل الموضوعي، وبذل الجهد للارتقاء بوعي أفراد المجتمع، ومناهضة الجريمة بكل صورها وأشكالها.
- دعم أجهزة الإعلام الأمني، واختيار الكفاءات الجيدة للعمل فيها، مع الاهتمام بتوفير التدريب المناسب والجيد للكفاءات المختارة.
- العمل بكل السبل الممكنة لمحاربة الغزو الثقافي والإعلامي الأجنبي بجميع صوره وأشكاله، وسد الطريق أمام آثار المطبوعات والأفلام المشبوهة، التي تزين الجريمة والسلوك المنحرف.

دعم الصلة والتعاون بين أجهزة الأمن والجمهور، وإزالة التوجس والحذر الذي يتخذه الجمهور عادة من رجال الشرطة ومسئولي الأمن.

الفصل السابع



العوامل المؤثرة في قدرة الإعلام الأمني على الإقناع

الفصل السابع
العوامل المؤثرة في قدرة الإعلام الأمني على الإقناع

تعتمد قوة تأثير المادة الإعلامية الواردة في وسائل الإعلام الأمني على العديد من العوامل التي تناولها الشرعة (2005 م، ص ص94، 88)، وهي:

(1) تنوع الوسائط الإعلامية وتعددها:

شهد العقدان الأخيران ثورة كبيرة في الكمية والكيفية للوسائط التي تنقل المعلومات، فبالإضافة إلى الوسائط التقليدية من صحافة ومذياع وتلفزيون، جاء الإنترنت والبريد الإلكتروني، وتطور فنيات معالجة المعلومات بحيث أصبحت هذه الفنيات من أهم المؤثرات التي تقنع الجمهور المستهدف بمضمون المادة الإعلامية.

وتكرار عرض المادة الإعلامية الأمنية بأكثر من وسيلة من وسائل الإعلام يساهم بشكل أفضل في إقناع الجمهور المستهدف بتلك المادة، وكذلك يضمن وصولها إلى معظم الناس.

(2) المادة الإعلامية:

وهي ما تتضمنه الرسالة الإعلامية من حقائق، ومعلومات، وقيم، وعادات اجتماعية، وجوانب تثقيفية مختلفة، ولكي تصبح المادة الإعلامية قادرة على الإقناع، لا بد لها أن تستوفي المتطلبات الآتية:

- تحديد الأهداف التي تسعى المادة الإعلامية لتحقيقها.
- أن تكون سهلة الفهم والاستيعاب، ومرتبطة بالمنظومة الاجتماعية المتمثلة بالعقيدة والقيم والعادات للفئة المستهدفة.
- أن تكون قادرة على جلب الانتباه وتدفع الأشخاص لمتابعتها.

- أن تكون قابلة للتصديق، لأن المادة الإعلامية غير الصحيحة لا يتقبلها عقل الفئة المستهدفة، وبالتالي تفقد قدرتها على الإقناع.
- أن تلبي طموحات الفئة المستهدفة وحاجاتها.
- خلوها من أسلوب الأمر والإجبار.
- أن تقدم المادة الإعلامية بطريقة منسقة ومترابطة وخالية من التناقض.
- أن يكون مضمونها قابلاً للتنفيذ، وتتوفر فيه عناصر تحويله إلى سلوك لدى الفئة المستهدفة.
- صياغتها بلغة سليمة ومفهومة وواضحة لدى جميع المستويات التعليمية والثقافية للفئة المستهدفة.

(3) مقدم المادة الإعلامية:

مما لاشك فيه أن المادة الإعلامية تتأثر بمن يقدمها. فقدرة وكفاءة وأسلوبية من يقدم المادة الإعلامية عناصر أساسية في فعالية وإقناع المستهدفين لها. ولخص بدر (1997 م) من خلال مراجعته لأدبيات الإعلام بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تتوفر في مقدم المادة الإعلامية ومنها:

- إدراكه للأهداف المحددة والمرسومة لتلك المادة.
- اتصافه بسعة الإطلاع وعمق المعرفة في مضمون المادة الإعلامية.
- الدافعية والحماس لمضمون المادة الإعلامية، والإيمان بما يقول ويفعل فيما يتعلق بمضمون المادة الإعلامية.
- السمعة السلوكية والأخلاقية والمهنية المقبولة.
- القدرة على التنويع في أسلوب التعامل مع المادة الإعلامية ومحاورتها، وهذا بالتالي يسهل على الفئة المستهدفة إدراكها والاقتناع بها.

(4) الفئة المستهدفة والظروف المحيطة:

وهي الهدف الأهم للمادة الإعلامية والتي لا يمكن بأي حال بينها وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بتلك الفئة، فهي متأثرة بشكل مباشر بتلك الظروف، وبالتالي فإن اقتناع تلك الفئة لا يتوقف على عوامل تعدد وتنوع الوسائط الإعلامية، ولا بمضمون المادة الإعلامية ومن يقدمها فقط، وإنما مرتبطة بالفئة المستهدفة وظروفها.

الفصل الثامن



نظريات التأثير الإعلامي على الحالة الأمنية

الفصل الثامن
نظريات التأثير الإعلامي على الحالة الأمنية

المطلب الأول -نظريات التأثير الإعلامي:

تطرق العديد من الباحثين إلى مجموعة من هذه النظريات، ويعرض الباحث لأهمها كما يلي:

(1) نظرية ترتيب الأولويات.

هناك عوامل عديدة تصاحب مضمون الرسالة الإعلامية تتمثل في ترتيب رسالة معينة من بين رسائل مختلفة ومساحتها الزمنية أو المكانية في الوسيلة الإعلامية، والشكل الذي تقدم فيه، وغيرها من عوامل الإبراز المختلفة التي تشير إلى اهتمام الوسيلة الإعلامية بقضايا معينة، ويطلق على هذه العملية ترتيب الأولويات التي تتأثر بمتغيرات عديدة ترتبط كثيراً بسياسة المؤسسة الإعلامية (البشر، 1424هـ، ص68).

فالصحف عبارة عن صفحات أو مواقع على الصفحات تتباين في أهميتها، ولا يمكن لصحيفة ما أن تحدد مستوى واحداً من الأهمية لكل الصفحات أو المواقع، بالإضافة إلى أنها لا يمكن أن تجد مساحات أو مواقع ذات أهمية واحدة لكل الأخبار أو القضايا المتباينة في الأهمية بسبب تأثير السياسات العامة أو الخاصة بالجريدة، لذلك أصبح لزاماً قيام الصحف ووسائل الإعلام بتنظيم

عرض المواد الإخبارية والقضايا والموضوعات في ترتيب يشير إلى علاقة هذه المواد ببعضها، وتتبنى الوسيلة هذا الترتيب بحيث يعبر عن سياستها أو اتجاهها من هذه المواد، ويطلق على هذه العملية ترتيب أولويات الاهتمام للوسيلة الإعلامية، أو باختصار وضع أجندة الوسيلة وتحديدها (Agenda Setting) تتم بناء على

قرارات عديدة تتأثر بالسياسات العامة والسياسات التحريرية والنظم الفنية والإنتاجية (عبدا لحميد، 1997 م، ص 273).

الفكرة الرئيسة لهذه النظرية في أن القضايا التي تعرضها وسائل الإعلام لا تحظى بمستوى واحد في التغطية الإعلامية، فتقوم بترتيب الاهتمامات والأولويات للموضوعات والقضايا التي تنشر من خلال الرسائل الإعلامية والتي تهم الأفراد داخل المجتمع، وحسب التوجهات السياسية للقيادة في المجتمع فإنها لا تقوم بعرضها دفعة واحده، بل تقوم بترتيبها حسب الأولوية والأهمية.

(2) نظرية الاستخدامات والاشباعات:

تقوم هذه النظرية على مفهوم أن الجمهور يستخدم المواد الإعلامية التي يريدها ويحتاج إليها لإشباع رغبات معينة لديه، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تعطي المتلقي ما يحتاج إليه أو ما يريده ومن هنا فإن الجمهور هو الذي يحدد مضمون المواد الإعلامية ومحتواها (البشر، 1424 هـ، ص 58).

فالجمهور في هذه النظرية يتميز بأنه يفاضل بين وسائل الإعلام المختلفة، ويختار ما يريده ويحتاج إليه من الوسيلة أو البرنامج الذي يحقق ذاته ويشبع رغباته، ويقول ما كويل "نتيجة لذلك حاولت وسائل الإعلام أن ترضي جماهيرها من خلال تنويع المضامين التي تقدمها، وظهرت رسائل إعلامية متخصصة في التجارة والمال والرياضة والشباب والمرأة... الخ، ترى أن المضامين الإعلامية التي يتم إنتاجها بناء على الخبرة والتجربة والأبحاث الجماهيرية ستكون محل إعجاب فئات كبيرة من الجمهور" (ما كويل، 1418 هـ، ص 110).

ومن خلال هذه النظرية يمكن القول بأن الشخص الذي لديه ميول لمشاهدة برامج العنف فإنه يبحث عنها في وسائل الإعلام المتنوعة كالتلفزيون والسينما والفيديو.

(3) نظرية الغرس الثقافي:

نشأت هذه النظرية في السبعينيات باسم نظرية الأعراف، أو القيم الثقافية، وهي من نماذج التأثيرات المتوسطة لوسائل الإعلام (فهمي، 1999 م، ص 221).

وتعتبر هذه النظرية تصويراً تطبيقياً للأفكار الخاصة بعمليات بناء المعنى، وتشكيل الحقائق الاجتماعية، والتعلم من خلال الملاحظة والأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في هذه المجالات.

وتربط هذه النظرية بين كثافة العرض واكتساب المعاني والمعتقدات والأفكار والصور الرمزية حول العالم الذي تقدمه وسائل الإعلام بعيداً عن العالم الواقعي أو الحقيقي (عبد الحميد، 1997 م، ص262).

كما تعد هذه النظرية امتداداً لدور وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية حيث تهدف إلى إكساب الفرد اتجاهات وسلوكيات معينة، ويتمثل الاختلاف بين التنشئة والغرس في أن التنشئة نوع من التعلم المقصود، أما الغرس فهو تعلم عرضي (فهمي، 1999 م، ص 222).

(4) نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين:

مفهوم هذه النظرية هو أن تدفق المعلومات من وسائل الاتصال الجماهيري يستقبلها قادة الرأي في المجتمع الذين ينقلون هذه المعلومات بدورهم إلى الجمهور من خلال اللقاءات الشخصية والمناقشات التي تدور بينهم (البشر، 1997 م، ص 41).

(5) نظرية حارس البوابة:

تفترض هذه النظرية أن القائم بالاتصال في وسائل الإعلام كالحارس الذي يقرر من يدخل أو لا يدخل وفقاً لاعتبارات قد تكون شخصية، أو تنظيمية أو

أمنية، وحسب التوجيهات والسياسات التي يرسمها أصحاب الملكية، أو القائمون عليها. وفي ذلك يقول الحضيف "أن النظرية من حيث استخدامها في الحديث عن تأثير وسائل الإعلام تنطلق من أن الأشخاص العاملين في وسائل الإعلام يتحكمون فيما يصل إلى الناس من مواد إعلامية" (الحضيف، 2000 م، ص 25).

وقد استخدم كيرت لوين (Kurt Lewin) مصطلح حارس البوابة في عام 1947 م ليشير إلى العملية التي تسير فيها المادة الإعلامية في قنوات حتى تصل إلى الجمهور، وخلال هذه القنوات تمر بعدة نقاط تكتسب فيها تصريحاً بالمرور من هذه النقاط التي تشبه حواجز التفتيش.

وفي هذه النقاط يتم إصدار التصريحات أي تقرير ما يمر وما لا يمر. وسمى كيرت لوين هذه النقاط بوابات، وسمى الأفراد الذين يقفون عليها حراس بوابة، وفي عملية الإعلام يمثل حراس البوابة وظائف متعددة مثل: الناشرين والمحررين ومديري المحطات وغيرهم ممن لهم سلطة تقييم محتوى الإعلام لتحديد علاقته وقيمته بالنسبة لجمهور المتلقين. ويعتبر حراس البوابة جزء من التنظيم المؤسسي، ويعملون في إطار سياساته، وهم وإن كانوا غير مرئيين إلا أنهم جزء حيوي لاستكمال وظائف الأدوار المختلفة ومسئولياتها داخل التنظيم، وحارس البوابة يمكنه أن يقوم بوقف النشر، أو الإذاعة، وأن يغير ويحذف، أو يضيف من مصادر أخرى. وترتبط وظائفه عادة بالضبط الاقتصادي من جانب تذوق الفرد، أو تحيزه من جانب آخر، إضافة إلى تأثير العقائد ونظام القيم (عبد الحميد، 1997 م، ص ص 120، 116).

المطلب الثاني: التأثير الإعلامي على الحالة الأمنية

يصعب التمييز بين التأثير الذي ينتج عن وسائل الإعلام، والتأثير من غيرها، وتأخذ آثار الرسالة الإعلامية طريقها إلى المتلقي لتنعكس في عدد من نواحي النشاط الواعي لديه من أهمها: المعرفة والفهم، والتنبيه الوجداني، والتمثل والاتجاه، والقيم. وفيما يلي عرض لطبيعة هذه الآثار كما ذكرها الحوشان (2004 م، ص ص 99، 95)، على النحو التالي:

1) التأثير على مستوى المعرفة:

وهى أبسط صور التأثير التي يمكن أن تنتقل بواسطة الإعلام، وتتأثر المعرفة بالتعرض المتكرر للمعلومات، وتتمثل في جعل الناس يحيطون بالأحداث والأشخاص والتوقعات التي تقع خارج نطاق خبراتهم، وتعتمد مقدرة المرء على تذكر أحداث وسائل الإعلام مع الخبرات والمصالح الشخصية للمتلقين، وهذا التأثير يشير إلى المعرفة بمعناها الواسع والذي يبدو بدرجات تبدأ من مجرد العلم بالحدث وصولا إلى مستويات عالية من المعرفة، وحيث أن الإعلام يقوم على نظام التخاطب المباشر فإنه يتطلب حدا معينا من الانتباه، ولهذا فإن وسائل الإعلام تتبع أساليب معينة لجذب أقصى قدر من الانتباه لدى الفرد مثل: (استخدام العناوين الكبيرة، أو الاستعانة بالألوان أو الاستفادة من الأماكن البارزة في الصحيفة أو العناوين الأكثر إثارة، أو الصور)، وذلك لاستثارة الدافع أو استقطاب عمليات الإدراك والانتباه.

2) الفهم:

ويمثل واحدا من أهم جوانب التأثير المعرفي لوسائل الإعلام في الأفراد، فمن الممكن فهم المادة الإعلامية بصورة تتعارض مع حقيقتها، أو مع الدافع من توجيه هذه الرسالة، كما هو الحال في بعض الرسائل الإعلامية الموجهة ضد تعاطي المخدرات التي قد تدعو إلى إثارة فضول المتلقي إلى تجريب المخدرات.

3) التنبيه الوجداني:

يعتمد تأثير الرسالة الإعلامية في النواحي الوجدانية على الطريقة التي يدرك بها الفرد هذا التنبيه، وطريقة تفسيره له، وهذا معنى الاستجابة الوجدانية التي تشكل لدى الفرد تجاه التنبيه الإعلامي الذي يقود إلى الطريقة التي تم بها إدراك وتفسير مضمون التنبيه، لذلك تختلف الاستجابات الوجدانية لدى المتلقين من شخص لآخر نتيجة لاختلاف إدراكهم وتفسيرهم لهذه الأحداث، وهذا الاختلاف بدوره يعود إلى عوامل التعلم والدافعية والشخصية التي تختلف من شخص لآخر، وكذلك الفروق الثقافية والعمرية لدى جمهور المتلقين.

4) التمثل:

وهو استغراق الشخص في معايشة الأحداث الدرامية التي يشاهدها بحيث يؤدي إلى قيام علاقة بينه وبين أحد المشاركين في هذا العمل تصل به إلى محاولة التشبه هذه الشخصية.

5) ترتيب الأولويات:

تقوم وسائل الإعلام بترتيب الأولويات لدى الجمهور، فما هو مهم لدى وسائل الإعلام تفرضه على الجمهور.

6) الاتجاه:

يرتبط التأثير في اتجاهات الأفراد ارتباطا وثيقا في التأثير في كل من المعرفة والفهم والتذكر، لأن نقص المعرفة الناتج عن ضعف التنبيه أو العجز عن الفهم لابد أن يعوق التأثير المباشر على الآراء.

7) **القيم:**

هناك تأثير للإعلام في عدد من القيم السلوكية وتشمل: القيم الشخصية، والقيم الاجتماعية والتوجهات الأخلاقية، والاتجاه نحو الحياة، وثبت تأثير وسائل الأعلام على نشاط الناس أثناء وقت الفراغ. ويحتاج تغيير السلوك إلى وقت ليس بالقصير متأثرا بعوامل مختلفة.

الفصل التاسع



الإعلام والأمن

الفصل التاسع
الإعلام والأمـن(1)

مقدمة:

الإعلام الأمني أضحى مفهوماً إعلامياً متخصصاً، نشأ نتيجة التزاوج بين الإعلام كوظيفة وعلم، ولأمن كوظيفة وغاية. وزادت أهميته بفعل تطور أنماط الجريمة بمختلف أشكالها وباتت مسؤولياته غايات وقائية واجتماعية لكي يسهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها...... على أن هذا النوع من (الإعلام المتخصص) لن يستطيع تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية والدينية (فالكل مسؤول)، حتى تتحقق هذه الغايات.

إن كسر الحاجز بين رجل الأمن والإعلام بهدف أن تكون هناك علاقة تكاملية بين الإعلام والأمن وخاصة في سبيل الحصول على المعلومة الحديثة التي تخدم بالتالي المصلحة المشتركة ما بين هاتين القطاعين. فالإعلام الأمن من المتغيرات الحديثة التي انتشرت وأخذت مكانتها على خريطة العمل الأمني، وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ونشر الفكر والتوعية بهدف الحفاظ على أمن المواطن والجماهير وأمن الوطن والإنجازات في ظل متغيرات متعددة كادت تقضي على العديد من الإنجازات والمكتسبات الوطنية.

ويتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعتها بأهمية هذا النوع من الإعلام، الذي يعتمد في تغذيته على مدى تعاون الأجهزة الأمنية التي تقدم المادة الإخبارية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام، لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لنشرها على القراء بما

(1) لواء دكتور، حمدي شعبان، خبير بالمكتب العربي للإعلام الأمني.." مقال الإعلام والأمن "...............

يحقق انسجاما تاما ما بين رجل الإعلام ورجل الأمن، وهذا أيضاً بعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع.

لقد حدث تغير جذري وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية والأهلية الفاعلة في المجتمع لتحقيقها.

وليس هناك أدنى شك في أن العلاقة بين كل من الأمن والإعلام هي علاقة ارتباطيه، فالإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات كما أنه أداة جوهرية في التوعية بعواقب الجريمة ومخاطرها من خلال الأعمال الدرامية الراقية ومن خلال التغطية المباشرة للنشاطات الإجرامية.

ومن ناحية أخرى فإن الأنشطة الأمنية بكافة أشكالها هي معين لا ينضب تغترف منه وسائل الإعلام بغير حساب.

وكل هذا يؤدي بناء في النهاية إلى حقيقة لا لبس فيها وهي ضرورة توثيق العلاقة بين الأمن والإعلام فهما جناحا الأمن والاستقرار في المجتمع.

أولاً: إشكالية العلاقة بين الأمن ووسائل الإعلام[1]:

هناك حقيقة ينبغي أن ندركها جيداً، وهي أن قوة وسائل الإعلام تعتمد بالدرجة الأولى على (المعلومة)، ومن ثم فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات، وهي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعرفة والحقائق.

ومن ناحية أخرى فإن الأمن يتأثر خطيراً بما تعرضه أجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية، فالإعلام يقوم على مخاطبة الجماهير، والأمن في حد ذاته

1 لواء دكتور حمدي شعبان– خبير بالمكتب العربي للإعلام الأمني، الإعلام الأمني.

شعور يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان، لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور من خلال أجهزة الإعلام يؤثراً بالغاً وسريعاً، ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ على الأمن، فقد يكون هذا التأثير في بعض الأحيان على المواطن، يشعره بالأمان والأمن ووجوب الهيبة والاحترام لرجال الأمن، وقد يكون العكس بإحداث تأثير سلبي لا يخدم الأمن بل يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في مقدرة أجهزة الأمن على تحقيق أهدافها.

ومن هنا نؤكد على أن الحاجة تقتضي تنسيق المتبادلة بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، وتتجلى ذلك في التزام وسائل الإعلام منها المقروءة والمرئية والالكترونية على استقاء المعلومات من المصدر الأصلي في الأجهزة الأمنية – وهنا يمكن أن تقوم إدارات الإعلام الأمني بدور فاعل – وأن تتحري ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة بهدف التأكد ليس إلا، وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات وصولاً المعرفة التي تهم المجتمع برمته، وكذلك تساعد طبيعة العمل الأمني على تزويد الوسائل الإعلامية بأخبار وتقارير على جانب كبير من الأهمية، لذا فعلى الأجهزة الأمنية، أن تقدم هذه المعلومات الأكيدة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الفتن والمبالغات التي تجاوز حقائق الحدث لعدم إتاحة لأية فوضى تثير البلبلة، فالمجتمعات الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية يجب أن تتم بحرص شديد. وإذا كان الإعلام الأمني هو في الأساس أحد شرائح الإعلام التي تهم المجتمع بالكامل، والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام بكفاءة وتقنية عالية، فإن قيام الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أولويات التعاون بين الطرفين.

واختلاف فلسفة كل من رجل الإعلام ورجل الأمن في النظر إلى الجريمة وأسلوب معالجتها إعلامياً قد أدى في كثير من المواقف إلى أنواع من الصراع بينهما، كما أدى في بعض المواقف الأخرى إلى الإساءة إلى مسار التحقيقات الجارية، بل

وأحياناً إلى قضية العدالة ذاتها غير أن الخدمات الجليلة التي تؤديها وسائل الإعلام المختلفة والصحافة بصفة خاصة، في مجالات الأمن والعدالة الجنائية تحتم على رجال الأمن ضرورة التوصل إلى صيغة مناسبة لما يجب أن تكون عليه العلاقة الطيبة السليمة بين الإعلام والأمن، بحيث يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل مما يساهم في تقديم إعلام أمني يرقى إلى مستوى طموح الإعلاميين والأمنيين.

إن وجود فجوة بين رجال الأمن وبين الإعلاميين من جهة أخرى أوجدت اتهاماً بين الاثنين، إذ يرى الإعلاميون أن رجال الأمن غير مدربين على الاتصال الإعلامي الجيد وينقصهم الوعي في علاقتهم بوسائل الإعلام، ولذلك يميلون إلى فرص رقابة على الأنباء.

وفي الوقت نفسه ينظر رجال الأمن إلى الإعلاميين على أنهم متسرعون ولا يميلون إلى التريث والمضي وراء التحقيق أو التفاصيل بصبر ووعي هادئ وأنهم يبحثون على الإثارة دون تقدير للمسؤولية. كما يبالغون في نقل الحدث وقد يضر رجال الإعلام بالإجراءات القانونية. ويؤثرون على الرأي العام.

ويعقد رجال الأمن أن الإعلامي لا يهمه إلا ما يقدمه... ولا يقدر متاعبهم، ولا يفهم الفرق بين ما يذاع وينشر، وبين ما ينبغي حجمه فهم يطالبون بالكثير، ويريدون التفاصيل التي تتبلور بعد والتي لا يسمح لرجل الأمن بحكم عمله وواجبه ومسؤوليته أن يميط اللثام عنها لأسباب أمنية أو نظامية أو اجتماعية أو إنسانية.

قد يكون هناك الكثير من الصدق في هذه الاتهامات المتبادلة. ولكن حرص الإعلامي على السبق. والحصول على تفاصيل كثيرة وجديدة تجعله ينسى أو يتناسى عدداً كبيراً من الأساسيات، ولا يتنبه للظروف التي تعمل في إطارها الأجهزة الأمنية وبذلك يزيد الشعور بعدم الثقة... وتبالغ الأمنية في الحفاظ على السرية... ويستشيط الصحفي غضباً... ولن تضيف هذه الفجوة، ولن تزول هذه الفجوة حتى يفهم كل منهما رسالة الأخر... ويقدر الغذاء الذي يتكبده، ويدرك أن

وظيفتيهما في النهاية هي خدمة المواطن. رجل الأمن بتأمين حياته.. وماله، والإعلامي بتزويد بالأخبار وتنويره ونقل الحقائق إليه.

ثانياً: أسباب تأثير العلاقة بين الأمن والإعلام:

1) الحرية الإعلامية:

ما زال الجدل قائماً بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل الأمن إلى تحري مسئولو الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة وتخويف الآمنين، ونشر المعلومات المضللة للعدالة وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية، التي يرى رجال الأمن أنهم مسئولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الإعلام العربي في فهمه لمعنى الحرية، حيث يتصور أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يناصب الحكومات العداء، حيث تكون قاعدته هي الاختلاف مع هذه الحكومات ومصارعتها بأي صورة من الصور.

2) رسالة الإعلام الأمني:

يعتقد البعض من أفراد المجتمع (ومنهم بعض رجال الإعلام) بأن رسالة الإعلام الأمني هي مسئولية رجال الأمن والقائمين عليه وحدهم، بينما هي في الحقيقة مسؤولية عامة مشتركة يجب أن يقوم بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته.

3) صعوبة التعامل إعلامياً مع الحقائق الأمنية:

حيث يتم التعامل في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي قائمة، أما في العلوم الأمنية – بوصفها من العلوم الاجتماعية – فتبرز أهمية قراءة الحقائق، وتفسيرها، وتحليلها، وهذه عمليات تخضع أساساً لمفهوم الأمن، والمرجعية المتبناة لمواجهة الظاهرة الأمنية، ولفهم الإعلامي الأمني وقناعاته.

4) ندرة المعلومات الأمنية:

تمثل ندرة المعلومات المتعلقة بالحدث او الظاهرة الأمنية عائقاً حقيقاً في السعي الدائب لتقديم التغطية الإعلامية المناسبة للظاهرة الأمنية، وخاصة في الكثير من الأنظمة التي مازال مفهوم الأمن فيها محدوداً، ومازال الإعلام الأمني فيها غير متطور، كما تمثل كثرة المعلومات والبيانات وتناقضها وتنوع مصادرها وتنافرها معطياتها ومضامينها، سواء عن الحدث أو الظاهرة، أو عن البيئة والمجتمع، عائقاً ومضامينها سواء عن الحدث أو الظاهرة أو عن البيئة والمجتمع، عائقاً حقيقياً أمام تقديم تغطية إعلامية واضحة وموضوعية، وخاصة في الأنظمة المتطور أمنياً وإعلامياً.

5) الطابع الرسمي والسري المعلومات الأمنية:

يزيد الطابع الرسمي والسري الغالب على مصادر البيانات والمعلومات والوقائع الضرورية للتغطية الإعلامية الأمنية وطبيعتها من مصاعب هذه التغطية.

6) العجز في الكادر البشري الإعلامي الأمني المؤهل:

والقادر على أن يقيم علاقات قوية مع الأجهزة الأمنية، والذي يمتلك الثقافة الأمنية العميقة الواسعة، والحس الأمني السليم، الذي يستطيع بالتالي اعتماداً على ما تقدم تقديم المعالجات المناسبة للأحداث والظواهر والتطورات والموضوعات الأمنية في المجالات.

7) محدود الإمكانات المادية والفنية:

ويقدر بالإمكانيات المادية (الميزانية والاعتمادات والتجهيزات) والإمكانات الفنية (التقنية) ويضاف إلى ذلك تواضع الإمكانات والتواضع الإنتاج الإعلامي والتوعوي.

8) قلة الاعتماد على الأساليب العلمية:

ممثلة في قلة البحوث والدراسات والاستفتاءات، واستطلاعات الرأي وقياسه، والتقييمات في المجال الإعلامي المهني والتوعية الأمنية.

إذا كانت هذه هي خلاصة الصعوبات، فإن التعامل معها ومعالجتها بأمل التغلب عليها أو حتى التخفيف من حده تأثيراتها، يكون أمراً مطلوباً بإلحاح في هذا التطوير، وطريقاً للوصول إلى التطوير المستهدف.

وفي ظل العولمة الإعلامية وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها الأمني، كما كان سابقاً إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة فقط والتي سوق يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية أوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية وحل بدلاً عنها الانفتاح الإعلامي وأصبح الحل الوحيد للحد من هذه المشكلة هو إيجاد قنوات فضائية حديثة ومتطورة بأجهزتها ومعداتها وآلياتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة لكي تحاول منافسة القنوات الفضائية الأخرى، من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وبالتالي ضمان استمرار العمل الإعلامي قبل أن تصبح هذه القنوات مجرد تكملة عدد للقنوات الفضائية الأخرى.

وكلنا نعرف أن التعتيم الإعلامي الأمني قد يتسبب أحياناً في انتشار الإشاعات التي تساهم في خلق البلبلة في المجتمعات المغلقة، ونظراً للانتشار الرهيب لمراسلي وكالات الأنباء ومراسلي الإذاعات والمحطات الفضائية التليفزيونية فإنه أصبح من الأفضل بمكان أن تبادر الأجهزة الأمنية بوضع إستراتيجية إعلامية يتم من خلالها تقديم المعلومة الأمنية التي لا تخل بالأمن، لكنها تساعد على معرفة الحقيقية دون التعرض للإشاعات المغرضة التي تكون أضرارها أكثر بكثير من تقديم المعلومة الصحيحة، علماً أن الجمهور سوف يتعرف على الحقيقة عاجلاً أم

آجلاً، فعل نحاول الحفاظ على ما تبقى لدينا من إعلام أمني من خلال توعية وتثقيف العاملين بالأجهزة الأمنية على الأسلوب الأفضل في التعامل مع وسائل الإعلام وتزويدها بالمعلومة الصحيحة التي أصبحت مطلباً للمواطن والمقيم وللجمهور الخارجي في جميع أرجاء العالم؟ وهل يصبح إعلامنا الأمني متطوراً يواكب النقلة الحضارية في عصر الاتصالات الفضائية؟ بالطبع الإجابة نعم إذا بذلت الجهود المطلوبة لتوعية رجال الأمن والإعلاميين بأهمية الإعلام الأمني، وفتحت سبل التعاون بينهم.

ثالثاً: أسس التعامل الحديثة بين الأمن ووسائل الإعلام:

إن علاقة الأجهزة الأمنية بوسائل الإعلام يجب أن تقوم على عدد من المبادئ التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، وبما يضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع بصدد نشاط الأجهزة الأمنية ودورها في المجتمع من ناحية، وتعزيز الجهود لمكافحة الجريمة وإقرار الأمن والنظام وموازرتها من ناحية أخرى.

وتخطيط السياسة الإعلامية للأجهزة الأمنية يجب أن يقوم على دعامتين أساسيتين:

الدعامة الأولى: كفاءة الخدمات الأمنية وامتياز الأداء والحرص على قضاء مصالح الجماهير والكياسة والأمانة والحيدة في المسلك، وسرعة المبادرة بتقديم العون والنجدة للمواطنين.

الدعامة الثانية: الإعلام المخطط الصادق عن هذه الخدمات، وعن طريق أدائها وسبل المواطنين في الحصول عليها بسرعة ويسر، وعن كافة الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية، والمعايير التي تنتهجها في اختيار وإعداد وتنمية رجالها، وعمل التطوير المستمر للنظم والإمكانات بهدف توفير الأمن والاستقرار للمجتمع.

ويستوجب الأخذ بهذه الفلسفة الجديدة أن تأخذ الخطط الإعلامية اتجاهين واضحين.

الاتجاه الأول: يستهدف رجال الأمن من خلال البرامج المختلفة التي يوجهها قادة الأمن إلى سائر أفرادهم لحثهم على الارتفاع بمستوى الأداء وحسن معاملة الجمهور وتقديم العون له وحل مشكلاته.

الاتجاه الثاني: ويستهدف المواطنين وحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية وقيامهم بدور إيجابي يعزز جهودها ويؤازرها في مجالات الأمن، ومكافحة الجريمة وإقرار النظام وقيام فلسفة الإعلام الأمني على نقل مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الأجهزة الأمنية إلى الرأي العام، لا يحمل معنى تنازل الأجهزة الأمنية عن جانب من مسئولياتها أو تخليها عن قدر من واجباتها.

إن من شأن تطبيق هذه الفلسفة أن تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الأجهزة الأمنية إلى مستوى المجتمع كله، وهذا في حقيقته تطوير لنظرتنا عن دورنا ومهمتنا ودعم لهذا الدور، وتلك المهمة.

إن التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أمر ضروري وطبيعي فكلاهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام، وإن كان لكل منهما أسلوبه في إقناعه الناس، فطالما أن الأهداف مشتركة فإن تحالف الإعلام والأجهزة الأمنية أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته. والاعتبارات التالية يمكن أن تفيد في تدعيم مثل هذا التحالف:

1. أن تنمي الأجهزة الأمنية الثقة بينها وبين وسائل الإعلام من خلال المعلومات التي تقدمها.
2. أن تكون المعلومات صادقة ومؤسسة على الحقائق الثابتة ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات.

3. أن توفر السبل والوسائل التي تمكن وسائل الإعلام من الاتصال الفوري المباشر بالأجهزة الأمنية في كل الأوقات والمناسبات.
4. أن تحرص الأجهزة الأمنية على أن تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة ومبهمة.
5. أن تلتزم الأجهزة الأمنية الجدية في العامل مع كافة وسائل الإعلام ومندوبيها.
6. أن تنأي الأجهزة الأمنية ما استطاعت عن قول (لا تعليق) لأن مثل هذا التصريح يجمد جهود وسائل الإعلام.
7. أن تحرص الأجهزة الأمنية على الرد على استفسارات المعلقين والمحررين والمراسيلن أولاً بأول.

الفصل العاشر





الشباب والإعلام الأمني

الفصل العاشر
الشباب والإعلام الأمني

مقدمة[1]:

لم تعد مسألة الاهتمام بالشباب والطفولة ظاهرة محلية وإقليمية، بل أضحت ظاهرة عالمية لما للشباب وللطفولة – باعتبارهم شركاء الحاضر وكل المستقبل من دور بارز ومميز في دعم ميسرة المجتمع، وتفعيل العملية التنموية الشاملة نماء وإنماء لاعتبارات بشرية وتنموية وسياسية (السرحان، 1–2) وغيرها.

ومع أن التفكير في قضايا ومشكلات واهتمامات وتوجيهات الشباب والطفولة ومحاولات إيجاد الحلول الملائمة على الأقل محاولات قديمة، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بهذه المسألة من قبل العديد من المختصين، كعلماء الاجتماع، والنفس، والتربية، والانثروبولوجيا، ورجالات الخدمة الاجتماعية، والعاملين مع الشباب، إلى الحد الذي أدى إلى ظهور الخدمة الاجتماعية، والعاملين مع الشباب، إلى الحد الذي أدى ظهور ما يسمى بثقافة الشباب (الأحمر، 1981م، 156) كثقافة فرعية متميزة والتي تشير إلى وجود فكر وقيم واتجاهات وعادات ولباس وموسيقى خاصة بالشباب، تميزهم عن سائر الفئات الأخرى.

والحديث عن قضايا ومشكلات حديث متشعب وذو شجون، ولكن في كل الأحوال لا نستطيع الحديث عنها بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم. فالشباب جزء لا يتجزأ من التركيبة الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات البشرية، وبالتالي فإن الحديث عن قضايا ومشكلاتهم هو حديث عن قضايا المجتمع برمته، لا وأن مشكلاتهم هي بالنتيجة جزء من مشكلات المجتمع ككل.

(1) د. محمود فظام السرحان، الإعلام الأمني والشباب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م

وعلى هذا الأساس فإن التفكير بأي أو مشروع حل لمشكلات الشباب لن يكتب له النجاح إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف المجتمعة المحيطة بالشباب، ولا سيما وأن الشباب بحكم نسبته العددية الكبيرة وحيويته وقدراته خير من يؤثر بما يدور في المجتمع من أحداث سلباً وإيجابياً.

فوضعه الشباب في التركيبة الاجتماعية وإمكاناتهم ومشكلاتهم، تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وقد تختلف في داخل المجتمع الواحد في فترة زمنية واحدة.

لذلك ينظر إلى الشباب في كثير من دول العالم والوطن العربي- ومنه الأردن – على أنهم مؤشر بارز ومميز على قدرة الدولة والمجتمع على توجيه المستقبل وتوظيف الحاضر من رصد احتمالات الواقع والمستقبل المنظور وغير المنظور سواء بسواء.

ونظرتنا هنا في الوطن العربي – ومنه الأردن – إلى الشباب تؤكد الأهمية الملقاة على كاهلهم، ودورهم الريادي في قيادة مسيرة البناء والإنماء، باعتبارهم مشروعاً وطنياً وقومياً للوطن والأمة، وبهم ومن خلالهم تتحدد ملامح الحاضر والمستقبل.

ورعاية الشباب على هذا الأساس تعد عملية استثمارية على المدى البعيد، فعلى قدر ما نعطي الشباب ونرعاهم ونعدهم الإعداد السليم، بقدر ما يرتد عائد هذا العطاء سخياً على شكل خبرات بشرية أصبحت بحق هي ثروة العصر وعدة الأمة في حاضرها ومستقبلها، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية بهمة وعزم لا يلين في عالم سريع التغير.

أولاً: من هم الشباب:

الشباب لغة، كما ورد في لسان العرب لابن منظور تعني الفتوة والفتاء، بمعنى الحيوي والقوة والديناميكية، والمعنى لغة ورد نفسه في قواميس اللغات الحية، ومنها اللغة الإنجليزية فكلمة (Youth) تعني هنا أول الشيء، بمعنى أنه طازج وحيوي، لذلك قيل قديماً الشمس لا تسطع في المساء كما تسطع في الصباح.

والشباب اصطلاحاً هناك أكثر من اتجاه تعريف الشباب منها: الاتجاه البيولوجي الذي يريد أن مرحلة الشباب تتحدد زمنياً وعمرياً من سن 24 سنة، وهذا الاتجاه هو السائد حالياً في العديد من دول العالم، ومنها الوطن العربي – الأردن – حيث أقرات هيئة الأمم المتحدة هذا الاتجاه وحذت حذوها الجامعة العربية في عام 1969م، في مؤتمر وزراء الشباب العرب (مجلس وزراء الشباب العرب، 1969)، وبالتالي أقر الإردن هذا الاتجاه في تحديد مرحلة الشباب (السياسة الأردنية، 1983، 30–34) واشار تقرير إحصائي لليونسكو سنة 1984 إلى عدد الشباب العربي بلغ ما مجموعة 58 مليون نسمة سنة 2000 (السرحان، 1992، 61–62) وقدر عدد الأطفال العرب عام 2000 (130) مليون طفل يشكلون نواة الأمة القادمة وسيقفون وجهاً لوجه مع تحديات المستقبل وتصل نسبة الشباب الأردنيين حسب المفهوم بالنسبة لمجموع السكان حسب إحصاءات عام 1994 إلى نسبة 23٪ ووصلت نسبة من هم دون سن الثلاثون في الإردن حسب إحصاءات العام ذاته لإلى 75٪ من مجموع السكان (نشرة إحصائية، 1995، 16).

ثانياً: أهمية الشباب:

نظرت وتنظر العديد من دول العالم ومنها الوطن العربي – الإردن – إلى الشباب كمشروع وطني وقومي، تتحدد من خلاله ملامح الحاضر والمستقبل باعتباره مؤشراً بارزاً على قدرة الدولة والمجتمع في توجيه المستقبل، والتمكن من إداراته بفعالية عالية لعدة أسباب أبرزها:

حيث يشكل الشباب قطاعاً حيوياً في مجمل التركيبة المجتمع، حيث وصلت نسبة الشباب الأردني حسب المفهوم المتعارف عليه عالمياً وعربياً وأردنيا (15-24) سنة إلى 23٪ من مجموع السكان لعام 1994 وتصل نسبة من هم دون سنة الثلاثين إلى 75٪ من مجموع السكان لعام 1994، مما يشير إلى مجتمعنا العربي الأردني مجتمع فتي وشاب وكله قوة وحيوية وديناميكية وإمكانات هائلة وطاقات غير محدودة.

بشرياً: يعد الشباب عنصر أساسياً في العميلة التنموية، نماء وبه ومن خلاله نرى مستقبل الوطن. ورعاية الشباب على هذا الأساس تعد عملية استثمارية على المدى البعيد، فعلى قدرما نعطي الشباب ونرعاهم بقدر ما يرتد عائد هذا العطاء سخياً على شكل خبرات بشرية أصبحت بقدر هي ثروة العصر وعدة الأمة في قادم الأيام.

اقتصادياً: لأن العلاقة بين العمل السياسي والعمل الشبابي علاقة تبادلية تفاعلية ترابطية، ولأن إعداد الشباب وتربيتهم عملية سياسية في النهاية خاصة ونحن نعيش في ظل المد الديمقراطي والتعددية بكافة أشكالها وأنماطها.

سياسياً: باعتبار الشباب العمود الفقري للقوات المسلحة والجيش في إي مجتمع من المجتمعات البشرية وخصوصاً في منطقة تموج بالأحداث ومستهدفة بأكثر من عد طامع للنيل من عقيدتها واستغلال ثرواتها وتحجيم تطلعاتها والسيطرة على ترابها الوطني وقهر شعوبها وفرض الوصاية والتبعية على الأرض والإنسان.

عسكرياً: من هنا فإن عملية إعداد الشباب ورعايتهم حق لهم وواجب على وطنهم أن يقدمه لهم، باعتبارها مهمة أساسية لمجتمع ينشد التقدم وتخطي حاجز التاءات الثلاث – التبعية والتجزئة والتخلف – كما أسماها سمو الأمير الحسن وهي مهمة أيضاً لعدة أسباب أبرزها:

1. ضرورة ملحة تحتمها مصلحة الشباب ومصلحة الوطن سواء بسواء، كما تحتمها العملية التنموية الشاملة التي يشكل الشباب قطب الرحى فيها.
2. ضرورة فردية لأن من شأنها إذا كانت صالحة أن تساعد الشباب على كشف وتنمية قابلتهم وإمكاناتهم وقدراتهم الجسمية والعقلية والروحية والانفعالية والجمالية والاجتماعية وعلى الإعداد للدور المتوقع منه في المساهمة في تنمية مجتمعه.
3. ضرورة اجتماعية لأن قوة أي مجتمع وتماسكه وسلامة بنيانه وأخلاقه ومتانة العلاقات السائدة فيه تتطلب جيلاً من الشباب الواعي القادر والمسئول والملتزم بقضايا مجتمعه وأمته والمبادر إلى البناء والتطوير والتغيير.
4. ضرورة إنمائية لأنه لا يمكن تحقيق تنمية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمع دون اعتمادها على عنصر الشباب باعتباره دينامو الحركة المجتمعة برمتها.

ثالثاً: ما هو الاتجاه الأمثل والأنسب للتعامل مع الشباب والطفولة:

هناك أكثر من اتجاه في التعامل مع الشباب تبعاً لاعتبارات المكان والزمان والثقافة والأيدلوجيا، ومن بين هذه الاتجاهات:

1. اتجاه النبذ والاضطهاد والتهميش وعدم الأكثرات بالشباب كطاقة وقوة وقضية وهذا الاتجاه يعكس البعد السلبي في مسألة التعامل مع الشباب باعتباره مشروعاً للهدم والتدمير ويشيع في ظل أجواء التخلف والجهل والأمية والنتائج المترتبة على شيوع مثل هذا الاتجاه تجد طريقها في أنماط التمرد والثورة التي يلجأ إليها الشباب كوسيلة وآلية مناسبة لتحقيق أهدافهم وأغراضهم العاجلة والآجلة على حد سواء.
2. اتجاه التتبع والمراقبة والتدقيق في ظل هذا الاتجاه يتم التعامل مع الشباب كمشروع مهم حيث ينشغل النسق السياسي والاجتماعي والتربوي والشبابي القائم في المتابعة والتدقيق والمراقبة على الشباب وحركاتهم وسكناتهم،

بحيث يرصد كل حركة وكل همسة من همسات وحركات الشباب، خوفاً وخشية ورهبة من قوة وطاقة الشباب وأوقات فراغهم التي هي أمس الحاجة إلى العقلنة والتقنين والتوظيف الإيجابي لصالح الشباب والمجتمع والتي بالضرورة وبالنتيجة إن لم يحسن التعامل معها بعقلانية ستفلت من عقالها وتؤدي إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها.

3. اتجاه التوجيه والإرشاد والاستثمار الذي يؤكد ضرورة التعامل مع الشباب كأصدقاء وكشركاء أساسين في الملية التنموية الشاملة نماء وإنماء باعتبارهم مشروعاً وطنياً وقومياً لحاضر الوطن ومستقبلية، ويتوقف مصير الوطن ومستقبلية على ضوء إعدادنا ورعايتنا لهم، لذلك فحتى نضمن المستقبل حسب منظور هذا الاتجاه لا بد أن يكون الشباب شركاء في كل شيء يتعلق بمصيرهم وبحاضرهم ومستقبلهم، باعتبارهم الذين يعيشون الحاضر بكل ما فيه من آلات وآمال وطموحات، وهم الذين سيرثون المستقبل باعتبارهم وليس سواهم كل المستقبل بعيداً عن التعامل معهم وفق العقلية البطريركية القائمة على إصدار التعليمات والأوامر والنواهي أحياناً والوعظ أحياناً أخرى، والتي بمجملها تعبر عن مسلك الوصاية وفرض التبعية والاحتواء وتهميش دورهم واستلابه والعمل معهم ككلهم مهمل لا يملك قراره في الحاضر والمستقبل والتي ستؤدي بالنتيجة إلى تعرض الشباب إلى حالات الوجود الحادة كما أسماها الفيلسوف الفرنسي (كارل ياسبرز)، كالقلق والإخفاق واليأس والإحباط والاضطراب والحيرة والصراعية وغيرها.

رابعاً: أخلاقيات العمل مع الشباب:

تشتمل أخلاقيات العمل مع الشباب على عدة نقاط لعل من أبرزها:

ويعني تقبل الشباب كما هم في الواقع، واحترامهم الذي من شأنه أن يشيع عاطفة اعتبار الذات ويشعرهم بأن لهم كرامتهم وكيانهم، وبذلك يتمكن

العاملون مع الشباب سواء أكانوا آباء وأمهات، أم معلمين ومعلمات، أم مقدمي خدمة للشباب، من امتصاص مشاعر الدونية التي يشعر بها الشباب، والتقبل يعني أيضاً الاهتمام بالشباب من حيث ميولهم ورغباتهم وتوجهاتهم وأوجه نشاطاتهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة، ومن خلال التقبل تنشأ العلاقة الحميمة بين العاملين مع الشباب والشباب، وعلى العاملين مع الشباب أن يهتموا بالشباب جميعاً ون تتميز، بغض النظر عن معتقداتهم وأفكارهم، كذلك ينبغي أن تتوفر في العاملين مع الشباب الرغبة في المساعدة والتوجيه والخدمة دون منة.

التقبل: ويعني منح الشباب الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لمحصلتهم حاضراً ومستقبلاً، واشتراكهم في تحمل الجزء الأعظم من مسؤولية توجيه أمور حياتهم من الجوانب كافة.

التوجيه الذاتي: ويعني أن يسعى العاملون مع الشباب إلى إتاحة الفرصة للشباب لكي يعبروا هذا فحسب وما يجول بخاطرهم أمامهم دون شقوف محددة وليس هذا فحسب بل عليهم العمل على تذليل الصعوبات التي تعترض الشباب أولاً بأول، وحل المشكلات التي تواجههم وعدم مراكمتها، فضلاً عن الحديث مع الشباب عوضاً عن الحديث إلى الشباب وشتان ما بينهما، فالأول يعني التشاركية في التفاعل والتواصل والتأثير والتأثر من قبل جميع أطراف العملية الاتصالية في حين يعني الحديث إلى الشباب من جانب واحد واتصال أحادي وغلبة الطابع الإملائي والتلقيني والأبوي والسلطوي في إعطاء والأوامر وما على الطرف الآخر سوى الإذعان والطاعة والتنفيذ.

الإنصات إلى الشباب: أهم التغيرات الأساسية على مشارف الألفية الثالثة:

- الثورة المعرفية والمعلوماتية.
- الثورة الديمقراطية.
- الانفجار السكاني.

- ثورة الاتصالات.
- الأزمة البيئية.

والهدف من هذا الفصل سنركز حديثنا على الثورة المعرفية والمعلوماتية:

ماذا يترتب على ثورة المعلومات:

1. تقليص سلطة الدولة الوطنية مرة من الداخل بحيث أصبح المواطن يعرف أكثر مما تعرف الدولة ومرة من الخارج بفعل العولمة.
2. تغير مفهوم الأمن الوطني: فلم يعد الأمن هو غياب المشكلات والقدرة على الدفاع عن النفس ورد العدوان فحسب، فقد دخل إلى العالم مفهوم جديد يسمى الأمن الإيجابي، ويعني الانتفاع من مصادر المعرفة والطاقة والغذاء والمتعة والعمل والبيئة.

وأضافت ثورة المعلومات بعدين جديدين لمفهوم الأمن:

1) الأمن الدولي: حيث لا تستطيع دولة أن تعيش في أمن بمعزل عما يجري حولها ويكفي وجود إرهابي واحد في العالم حتى يقلق الجميع.
2) الأمن الفردي: وهو شعور المواطن بالقدرة على إشباع حاجاته الفسيولوجية والنفسية وتمتعه بحقوقه كاملة وبغياب الأمن الفردي لا مجال للحديث عن الأمن الجماعي أو الدولي.
3) تغير مفهوم الحدود الوطنية التي أصبحت من موروثات الماضي، فالحدود أصبحت مسامية قابلة للاختراق والنفاذ وشفافة لا تمنع مرور شيء، فالمعارف ألغت الحدود الجغرافية وأصبحت مسافات الاتصال بين جميع النقاط متساوية وبذلك انتفى مفهوم المسافة والقرب والبعد وخصائص الزمان والمكان.

4) تغير مفهوم السلام، فلم يعد السلام هو منع ظهور العداء أو عدم ممارسة العدوان فحسب، فالعالم يتحدث اليوم عن مفاهيم جديدة للسلام، مفاهيم العدالة والمساواة وغياب الهيمنة والسيطرة والاستغلال، فالسلام ليس حفظ السلام أو منع العدوان فحسب، بل أصبح اليوم بناء السلام وظروف السلام في المجتمع وهي حقوق المواطن، التربية التعددية الثقافية. صيانة الانسجام بين الأفراد والجماعات والدول.

5) تغير في قيمة وسائل الإنتاج وأدواته وأشكاله ففي مجال علاقات الإنتاج أصبحت المعلومات هي العامل الحاسم، وصار الإنسان الناجح هو الذي يمتلك معلومات أكثر وأصبحت قيمة السلطة تحسب بالشكل التالي:

- 1٪ من قيمتها مواد خام.
- 5٪ من قيمتها أعمال تقليدية وتصنيع.
- 94٪ من قيمتها معلومات وأفكار ومعارف.

خامساً: انعكاسات التغيرات على حاجات الشباب:

أ. زيادة الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، فلا يستطيع فرد أو جماعة أو مجتمع أن يشبع حاجاته بمعزل عن الآخرين.

ب. إدراكاتنا للعالم وللآخرين أننا ندرك العالم كما نفهمه ونفسره، ومسؤولية برامج الشباب هي مساعدة الشباب على إدراك الآخرين مهما اختلفت ثقافاتهم وأديانهم وأجناسهم، بعيداً عن النمطية والأطر الثابتة والأحكام المسبقة.

ج. الصراع وحلول الصراع: انتهى عهد حل الصراعات عن طريق استخدام العنف.

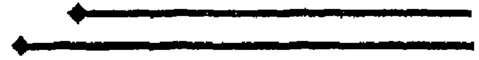
د. توجيه النظر إلى المستقبل: لا بد أن تتوجه برامج الشباب إلى المستقبل وهناك ثلاثة أنواع من المستقبل:

- مستقبل مقرر حتماً: لا مجال للتغيير فيه ولكننا نستطيع الاستعداد له.

- مستقبل قد يأتي: وهو مستقبل تعذر قدومه وعلينا أن نخطط لتسريع ما فيه من إيجابيات وتقليص ما فيه من سلبيات.
- مستقبل ترغب أن يأتي وعلى برامج الشباب أن تنكي المهارات اللازمة لاستقدامه.

في ضوء التغيرات كيف نتعامل مع الشباب؟ وما هي البرامج المناسبة.

الفصل الحادي عشر



الإعلام الأمني والعولمة

الفصل الحادي عشر
الإعلام الأمني والعولمة

1) شيوع العولمة:

فرضت العولمة نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاماً عالمياً يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول، الذي كان من ميزات الثورة الاتصالية التي رافقتها حركة اجتماعية دولية، وأصبحت تستخدم بموجبها أشكالاً جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، خلقت نوعاً من التلقي الأمني.

ومن هنا يذهب قسم من الباحثين الى الحديث عن مفهوم عولمة الإعلام بوصفه عملية تهدف إلى التعاظم المتسارع والمستمر في قدرة وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية بين المجتمعات، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة، وذلك لدعم توحد أسواق العالم ودمجها من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات، على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجال الإعلامي من ناحية أخرى[1].

يعتبر انهيار سور برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاشتراكي والذي كان يتقاسم الهيمنة مع الولايات المتحدة انتصاراً للنظام الرأسمالي الليبرالي والتي أظهرت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى النظام الرأسمالي وتبني أيدلوجية النظام العالمي الاستعماري – تحت ستار... العولمة – والتي تمثل مرحلة متطورة للهيمنة الرأسمالية الغربية على العالم.

---

(1) د. محمد نبيل طلب، البرامج التعليمية والثقافية بالإذاعة والتلفزيون، القاهرة، الدار العربية للنشر وللتوزيع،2009 ، ص 108

إن سقوط النظام الاشتراكي أدى إلى تحول العالم من "نظام الحرب الباردة" المتمركز حول الانقسام والأسوار إلى نظام العولمة المتمركز حول الاندماج وشبكات الإنترنت "تتبادل فيه المعلومات والأفكار والرساميل بكل يسر وسهولة". وانتصار الرأسمالية على الاشتراكية أدى إلى تحول كثير من الاشتراكيين إلى الرأسمالية والديمقراطية باعتبارها أعلى صورة – بزعمهم – وصل إليها الفكر الإنساني وأنتجه العقل الحديث حتى عده بعضهم أنه نهاية التاريخ.

2) تعريف العولمة:

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل السأسة والاقتصاد والإعلام. وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. يقول "عبد الصبور شاهين" عضو مجمع اللغة العربية: "فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي... وأما صيغة الفعلة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل.

وكثرت الأقوال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات وذلك لغموض مفهوم العولمة، ولاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف، وللسياسيين تعريف، وللاجتماعيين تعريف وهكذا، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع: ظاهرة اقتصادية، وهيمنة أمريكية، وثورة تكنولوجية واجتماعية.

النوع الأول: أن العولمة ظاهرة اقتصادية

عرفها الصندوق الدولي بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.

وعرفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو- بأنها:"العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية.

وقال محمد الأطرش: "تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات" بهذا التعريف للعولمة ركز على أن العولمة تكون في النواحي التجارية والاقتصادية التي تجاوزت حدود الدولة مما يتضمن زوال سيادة الدولة ؛ حيث أن كل عامل من عوامل الإنتاج تقريباً ينتقل بدون جهد من إجراءات تصدير واستيراد أو حواجز جمركية، فهي سوق عولمة واحدة لا أحد يسيطر عليها كشبكة الإنترنت العالمية.

وعند صادق العظم هي: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

التعريف الثاني: إنها الهيمنة الأمريكية:

قال محمد الجابري: "العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع" فهي بهذا التعريف تكون العولمة دعوة إلى تبني إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم. ولعل المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" صاحب كتاب "نهاية التاريخ" يعبر عن هذا الاتجاه فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها هيمنة التكنولوجيا الأمريكية.

التعريف الثالث: إنها ثورة تكنولوجية واجتماعية:

يقول الاجتماعي "جيمس روزناو" في تعريفها قائلاً: "العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة". وعرفها بعضهم بأنها: "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود. أي أن الحدود الجغرافية لا يعتبر بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم".

فهو يرى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط، فهي امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

وهناك من يعرفها بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات". وعرفها إسماعيل صبري تعريفاً شاملاً فقال: "هي التداخل

الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.

وبعد قراءة هذه التعريفات، يمكن أن يقال في تعريف العولمة: أنها صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم أجمع باستخدام الوسائل الإعلامية، والشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة وتعميمها على العالم.

الفرق بين العولمة والعالمية:

إن التقابل بين العالمية والعولمة وإيجاد الفرق بينهما فيه نوع من الصعوبة وخصوصاً أن كلمة العولمة مأخوذة أصلاً من العالم ولهذا نجد بعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تعني معنى واحدا وليس بينهما فرق. ولكن الحقيقة أن هذين المصطلحين يختلفان في المعنى فهما مقابلة بين الشر والخير.

العالمية: انفتاح على العالم، واحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها. فالعالمية إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية. وخاصية العالمية هي من خصائص الدين الإسلامي، فهو دين يخاطب جميع البشر، دين عالمي يصلح في كل زمان ومكان، فهو لا يعرف الإقليمية أو القومية أو الجنس جاء لجميع الفئات والطبقات، فلا تحده الحدود. ولهذا تجد الخطاب القرآني موجه للناس جميعا وليس لفئة خاصة فكم آية في القرآن تقول "يا أيها الناس" فمن ذلك قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى "وقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا " وقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ " إلى غير ذلك من الآيات التي ورد فيها لفظة الناس وقد تجاوزت المائتين آية؛ بل إن الأنبياء السابقين عليهم صلوات الله وسلامه تنسب أقوامهم إليهم

"قوم نوح" " قوم صالح" وهكذا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فإنه لم يرد الخطاب القرآني بنسبة قومه إليه صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على عالمية رسالته صلى الله عليه وسلم فهو عالمي بطبعه، "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ".

ومن أسباب تخلفنا عن الركب الحضاري هو إقصاء الإسلام عن عالميته، وعدم زجه في كثير من حقول الحياة بزعم المحافظة على قداسته وطهوريته، وهذا نوع من الصد والهجران للدين، وعدم فهم لطبيعة هذا الدين والذي من طبيعته وكينونته التفاعل مع قضايا الناس والاندماج معهم في جميع شؤون الحياة، وإيجاد الحلول لكل قضاياهم وهذا من كمال هذا الدين وإعجازه. فهو دين تفاعلي حضاري منذ نشأته. فمنذ فجر الرسالة النبوية نزل قوله تعالى: ((الم (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بِضْعِ سِنِينَ ..)) فيذكر الخطاب القرآني الكريم المتغيرات العالمية، لإدراك أبعاد التوازنات بين القوتين العظميين في ذلك الزمان، وذلك "أن المسلم يحمل رسالة عالمية، ومن يحمل رسالة عالمية عليه أن يدرك الوقائع والأوضاع العالمية كلها وخاصة طبيعة وعلاقات القوى الكبرى المؤثرة في هذه الأوضاع.

أما العولمة: فهي انسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات الأمة وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر. فالعولمة تنفذ من خلال رغبات الأفراد والجماعات بحيث تقضي على الخصوصيات تدريجياً من غير صراع إيديولوجي. فهي "تقوم على تكريس إيديولوجيا " الفردية المستسلمة" وهو اعتقاد المرء في أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، فتقوم بإلغاء كل ما هو جماعي، ليبقى الإطار "العولمي" هو وحده الموجود. فهي تقوم بتكريس النزعة الأنانية وطمس الروح الجماعية، وتعمل على تكريس الحياد وهو التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية، وهي بهذا تقوم بوهم غياب الصراع الحضاري أي التطبيع والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري. وبالتالي يحدث فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، مما يفقد الهوية الثقافية من كل محتوى، فالعولمة عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن إنه عالم المؤسسات والشبكات

العالمية "يقول عمرو عبد الكريم": العولمة ليست مفهوماً مجرداً؛ بل هو يتحول كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والإعلام؛ بل وأخطر من ذلك كله هو أن العولمة أضحت عملية تطرح – في جوهرها – هيكلاً للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه وتثبيته وقسر مختلف شعوب المعمورة على تبني تلك القيم وهيكلها ونظرتها للإنسان والكون والحياة.

3) نشأة العولمة:

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ليس لها علاقة بالماضي؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية.. فبدات العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة.

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً. يقول إسماعيل صبري:" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية.

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية، ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث:"سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة

نظام عالمي جديد" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام 1780: "من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله".

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام 1973: "إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية. لقد وصلنا إلى نقطة تحول في التاريخ البشري حيث يكون أحسن اختيار هو تجاوز حدود السياسة القومية، والتحرك نحو بناء نظام عالمي مبني على أساس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية".

وقال بنيامين كريم أحد قادة حركة العصر الجديد عام 1982: "ما هي الخطة؟ أنها تشمل إحلال حكومة عالمية جديدة، وديانة جديدة".

وكانت ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر قد اقترحت فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغن. ووجهة نظر تاتشر الاقتصادية – والتي عُرفت بالتاتشرية – انبثقت من الاستحواذ اليهودي للمال والعتاد... حيث أن فكرتها الاقتصادية والتي صاغها اليهودي جوزيف وهي تهدف بجعل الغني أغنى والفقير أفقر.

ويذكر "بات روبرتسون" إن النظام العالمي الجديد نظام ماسوني عالمي، ويعلل على ما يقول: " بأن على وجهي الدولار مطبوع علامة الولايات المتحدة، وهي عبارة عن النسر الأمريكي ممسكاً بغصن الزيتون رمز السلام بأحد مخالبه، وفي المخلب الآخر يوجد 13 سهماً رمز الحرب. وعلى الوجه الآخر هرم غير كامل، فوقه عين لها بريق المجد، وتحت الهرم كلمات لاتينيه (Novus Order Seclorum) وهي شطرة من شعر فرجيل الشاعر الروماني القديم معناها "نظام جديد لكل العصور". إن الذي صمم علامة الولايات المتحدة هذه هو تشارلز طومسون، وهو عضو في النظام الماسوني وكان يعمل سكرتير للكونجرس. وهذا الهرم الناقص له معنى خاص بالنسبة للماسونيين، وهو اليوم العلامة المميزة لأتباع حركة العصر

الجديد."وبعد تحليل ليس بطويل يصل المؤلف إلى وجود علاقة واضحة تربط بين النظام الماسوني والنظام العالمي الجديد.

وقد جاء في مجلة المجتمع بحثاً عن منظمة "بلدربرج" والذي أسسها رجل الأعمال السويدي "جوزيف هـ. ريتنجر" – والذي سعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية، وتكوين المجتمع الأطلسي – وهي منظمة سرية تختار أعضاءها بدقة متناهية من رجال السياسة والمال، وتعقد اجتماعاتها في داخل ستار حديدي من السرية، وفي حراسة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ولا تسمح لأي عضو بالبوح بكلمة واحدة عن مناقشاتها، ولا يحق للأعضاء الاعتراض أو تقديم أي اقتراح حول مواضيع الجلسات، ويمول هذه المنظمة مؤسسة روكفلور اليهودية وبنك الميارديرِ اليهودي روتشيلد، ومعظم الشخصيات في هذه المنظمة هم من الماسونيين الكبار، وكثير من رؤساء الولايات المتحدة نجحوا في الانتخابات بعد عضويتهم في هذه المنظمة مثل: ريجان، وكارتر، وبوش، وكلينتون، وبعد اشتراك تاتشر في المنظمة بسنتين أصبحت رئيسة وزراء إنجلترا، وكذلك بيلر أصبح رئيساً للوزراء بعد مضي أربع سنوات من اشتراكه في المنظمة، وهي تسعى للسيطرة على العالم وإدارته وفق رؤيتها، فقراراتها تؤثر على التجارة الدولية وعلى كثير من الحكومات.

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديموقراطية كنظام سياسي عام للدول. ولكن هناك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية فانهيار سور برلين، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وايديولوجية وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم.

4) مفهوم الإعلام:

إن الإعلام أهمية كبرى فهو الأداة الرئيسة في عملية الاتصال الجماهيري وقد ازدادت أهمية الإعلام في هذا الوقت في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالات الحديثة فأرى أن يعرف الإعلام بأنه نشر وتقديم المعلومات والأفكار الصحيحة والآراء والرغبات والعواطف الصادقة وتقديمها للناس بأمانة وموضوعية.

5) العلاقة بين الإعلام والعولمة:

إن الانقلاب العاصف لتقنيات الاتصال وانفجار القنبلة التليفزيونية الدولية ومحاولة الدول الصناعية المالكة لتقنيات الاتصالات الفائقة التطور إيصال البث التليفزيون الأقمار الصناعية مباشرة إلى البيوت في جميع أنحاء العالم دون الحاجة إلى المحطات الأرضية أدى إلى عولمة الفضاء الإعلامي حيث نتج عن التوجه نحو عولمة الإعلام ثلاثة مظاهر إعلامية ثقافية على صعيد العالم ومن هذه المظاهر هي:

1. إلغاء الحدود القائمة بين الدول لتحويلها إلى خطوط وهمية مما أدى إلى فقدان الأنظمة المغلقة على نفسها قدرتها على التحكم بها.
2. الأخذ بالمشاهد الواقعية reality show ودمجها بالخيال العلمي لإنتاج المسلسلات والبرامج الناجحة.
3. إنشاء بنوك المعلومات التي تعمل بالنظام المعلوماتي العالمي والتي تعد ذاكرة العالم في عصر العولمة[1].

---

(1) www.alriydh.com.

6) ما المقصود بعولمة الإعلام؟

يضع المفكّر الدكتور محمد شومان تعريفاً لعولمة الإعلام بقوله إنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع المستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى[1].

إن عولمة الإعلام هي سمة رئيسية من سمات العصر المتّسم بالعولمة وهي امتداد أو توسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي نتيجة ذلك التطور لوسائل الإعلام والاتصال، التي جعلت بالإمكان فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدود، ومن الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع حيث استُخدم مصطلح "العولمة" معرفياً على لسان العالم السوسيولوجي الكندي مارشال ماكلوهان، أستاذ الإعلام السوسيولوجي في جامعة تورنتو، عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم "القرية الكونية"[2]. وتشير عولمة الإعلام إلى تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية العابرة للقارات لاستخدامها في نشر وتوسيع نطاق النمط الرأسمالي في كل العالم من خلال ما يقدم من مضمون عبر وسائل الإعلام في المجالات المختلفة.

(1) هبة فتوح، مقال في "عولمة الإعلام"......

(2) بدرية، البشر: واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض نموذجان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيار 2008 ص 15.

7) موضوع عولمة الإعلام:

في عصرنا الحديث أصبحت وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التلفاز من أقوى المؤثرات في حياة الناس بتغيير توجيهاتهم وطبيعة حياتهم ومواقفهم فقد طغت وسائل الإعلام المرئية والمتمثلة بالتلفاز على كل المؤثرات الأخرى مما أدى إلى التأثير على ثقافة الإنسان وعمله واقتصاده وعلى حياته الاجتماعية[1].

إن الإعلام الفضائي والمرئي أصبح له تأثير في حياة الناس بمختلف شرائحهم العمري والجنسية[2].

يوجد من يؤيد عولمة الإعلام ويبرز إيجابياتها وفوائدها ويوجد أيضاً من لا يؤدي عولمة الإعلام ويبرز سلبياتها ويوجد أيضاً من يتحفظ على عولمة الإعلام فهو ليس من المؤيدين لها أو من المعارضين لها.

إن مفهوم عولمة الإعلام ابرز الدور المستقبلي للإعلام والاتصال كما أكّد على تفاعله– تأثراً وتأثيراً– وتداخله العميق في مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة، وإذا كانت السياسة والاقتصاد والإعلام عناوين كبرى متناقضة في مدارس واتجاهات لكنها متلاقية في ميادين واسعة للعولمة وتجلياتها[3]. من هنا ظهر العديد من التعريفات التي تقول أنها التقدم المذهل وغير المسبوق في تكنولوجيا الاتصال وضغط المكان والزمان مع تقديم مضامين وصور متشابهة تتجاوز الحدود السياسية والثقافية بين الشعوب، وتعريف آخر يقول إنها تركيز وتوسع ملكيات وأنشطة الشركات متعددة الجنسية العاملة في مجال الإعلام والاتصال.

(1) العميد الركن أحمد عيد المصاروه، الإعلام والأمن الوطني وتحديات العولمة، مجلة الأقصى، العدد (998)، تصدرها مديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية، جمادى الآخرة 1426هـ، آب 2005م، ص (26).

(2) د. مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة، رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001ص 64.

(3) نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية،ص1، بيروت، كانون الثاني، 2005ص396.

إنـه مـن الملاحـظ إن عولمـة الإعـلام توظـف بشكل خـاص لصـالح السـيطرة الاقتصادية والثقافية فالعولمة تتعدى على القوميات من خلال مبادئها المرتكزة على الرأسمالية والسيطرة على اقتصاد وأفكار وثقافيات الشعوب والتي توجهها شركات عملاقة هدفه الربح المادي والسيطرة على الشعوب وتفتيتها وتجزئتها بحيث تنفرد الشركات العملاقة والسلطات الحاكمة في النهاية في تلك الدول[1].

8) أبعاد عولمة والإعلام[2]:

تتضّمن أبعـاد عولمـة الإعـلام كمـا هـو واضـح مـن المفهـوم عمليـة التكامـل والانـدماج بـين وسـائل الإعـلام الجمـاهيري وتكنولوجيـا الاتصـال وثـورة المعلومـات وتطور الحاسبات وشبكات الهاتف والجوال وشبكات المعلومات وتقنيات البث الفضائي والاتصال المتعدد والوسائط والاتصال التفاعلي وشبكة الإنترنت، فإن تركيزنا على الوسـائط الـتي تسـتخدمها هـذه "العولمـة" مـن شـبكة اتصـالات عالميـة وقنـوات تلفـزة فضائية وهاتف عالمي محمول إلى كل بقعة وعبر كل مجال دون قيد أو رقابة، يأتي من باب اعتبار هذه الوسائط هي الوسائل التي تستخدمها العولمة الثقافية في نشر مضامينها المختلفة. إن هذا التكامل والاندماج بين الوسائل أحدث تحولات هيكلية في بنية العمليات الاتصالية وأتاح للمتلقين إمكانات غير محدودة للاختيار والتفاعل الحـرّ مـع القـائمين بالاتصـال وتبـادل الأدوار الاتصـالية وكسـر مركزيـة الاتصـال وكذلكُ ساهمت تلك الوسائل في التسويق والترويج والتجارة على الصعيد المحلي والدولي.

ومن ضمن أبعاد عولمة الإعلام إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري بحدّ ذاته والذي يقتصر في معظمه على مجرّد توصيل رسائل نمطية إلى جماهير غير متجانسة يصعب التعرّف على ردود أفعالها تجاه هذه الرسائل أو إجراء حوار معها. فثورة تكنولوجيا الاتصال فتحت آفاق جديدة لاستخدامات ووظائف جديدة

(1) عبد الله محمد أبكر، عولمة الإعلام، المجلة العربية، العدد 326، 2004، الرياض، ص 38.

(2) بدرية البشر، مرجع سابق، ص18.

للاتصال وربما حطمت الفواصل التقليدية بين الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي وقادته إلى نمط اتصالي جديد يتسع لكل انماط الاتصال هو الاتصال التفاعلي القائم على التفاعل الحرّ والمباشر بين المرسل والمستقبل وتبادل أدوار الاتصال بين الطرفين علاوة على اتساع حرية المتلقي في الاختيار ولعلّ من أبعاد العولمة هو تزايد أهمية اقتصادات الإعلام والاتصالات وتبادل المعلومات وظهور ما يعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي.

ولا ننسى بعداً آخر من أبعاد عولمة الإعلام الا وهو تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بفضل الأرباح المغرية التي يؤمنها قطاع الاتصالات والمعلومات وسعي هذه الشركات نحو الاحتكار والتركيز والاندماج، ولا تزال فكرة الدمج مستمرة في التنفيذ حيث أن حركة الاندماج المتسارعة بين الشركات متعددة الجنسيات أخذت في التنافس ويسيطر عليها ما يسمى بملوك الإعلام والاتصال والترفيه أمثال روبرت مردوخ وبيل جيتس وجان لوك لاجا ردين وتيد تيريز.

لقد حولت العولمة الإيديولوجيا إلى فيديولوجيا (vedeologie) قائمة على أشرطة سمعية بصرية. فالفيديولوجيا أكثر ضبابية وأقل وثوقية من الإيديولوجيات السياسية التقليدية، لكنها مع هذا تنجح في زرع القيم الجديدة التي يحتاج إليها إزدهار الأسواق العالمية. إنها إيديولوجيا تفرض على الشعوب اختياراً مستحيلاً، إما التقليد الأعمى للغرب الذي يقطعها عن ثقافتها الخاصة، أو ثورة التشبث بالهوية التي تفصل هذه الشعوب عن الحداثة.

9) سمات الإعلام في عصر العولمة[1]:

أ. إعلام متقدم من الناحية التكنولوجية ومؤهل لتطورات مستقبلية مستمرة.

ب. يشكل جزءاً من البنية السياسية الدولية الجديدة.

---

(1) د. صابرين: الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية" مرجع سبق ذكره.

ج. يشكل جزءاً من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرض على الكل إن العمل ضمن شروط السوق السائدة من صراعات ومنافسات وسعي متصل لتحقيق الربح للمؤسسات التي تحتكره.

د. يشكل جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات لتكوين ما يعرف بالانفتاح الثقافي.

ه. يشكل جزءاً من البنية الاتصالية الدولية التي مكنته من تحقيق عولمته وعولمة رسائله ووسائله حيث تشكل وسائله نسبة 23٪ من قائمة الشركات المائة الأكبر في العالم.

10) المجموعات الإعلامية الدولية الكبرى[1]:

هناك ست مجموعات رئيسة كبرى تعمل في الأنشطة الإعلامية على مستوى العالم ولها حضور دولي كبير متفاوت من مؤسسة لأخرى، أربعة منها أمريكية، وواحدة أوروبية، وواحدة أسترالية أمريكية، وهذا عرض لأبرز أنشطة هذه المجموعات:

1. تايم ورنر(3) Time Warner

أكبر مؤسسة إعلامية في العالم؛ إذ تفوق مبيعاتها 25 بليون دولار، ثلثها من أمريكا والباقي من العالم. ويتوقع ارتفاع دخلها من خارج أمريكا إلى 50٪، وتملك العديد من الأنشطة الإعلامية المتنوعة ومنها:

- 24 مجلة (منها تايم).

أ. ثاني أكبر دار للنشر في أمريكا.

ب. شبكة تلفزيون ضخمة واستديوهات برامج وأفلام، ودور عرض للسينما (أكثر من 1000 شاشة)، وأكبر شبكة كيبل تلفزيوني مدفوع في العالم.

---

(1) د. مالك أحمد إبراهيم، العولمة في الإعلام.

ج. شركات أفلام في أوروبا، والعديد من محلات البيع بالتجزئة.
د. مكتبة ضخمة من الأفلام (6000 فلم) والبرامج التلفزيونية (25000 برنامج).
ه. بعض القنوات الدولية التلفزيونية مثل HBO, TNT, CNhN.
و. مساهمات رئيسة في قنوات وشبكات تلفزيونية أو مرئية.

وللعلم، فإن عدد مشاهدي المحطة الإخبارية CNN يفوق 90 مليوناً في 200 دولة، ولدى HBO 1.2 مليون مشترك حول العالم.

2. مجموعة برتلزمان Bertelsmann:

أكبر مجموعة إعلامية في أوروبا وثالث أكبر مجموعة في العالم. دخلها السنوي يجاوز 15 بليون دولار، وتتميز بأن لها تحالفات وتعاوناً مع العديد من المجموعات الإعلامية الدولية في أوروبا واليابان، ولها العديد من الأنشطة الإعلامية ومنها:

أ. قنوات تلفزيون في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا؛ إضافة إلى استوديوهات سينمائية متعددة.
ب. مجموعة من الإذاعات الأوروبية.
ج. 45 شركة نشر للكتب بلغات أوروبا المختلفة.

- أكثر من 100 مجلة في أوروبا وأمريكا.

3. مجموعة فياكم Viacom: مجموعة إعلامية قوية في أمريكا؛ وربع دخلها السنوي (13 بليون دولار) من خارج أمريكا، ولها نشاط محموم للتوسع الدولي؛ حيث أنفقت بليون دولار في السنوات الأخيرة للتوسع في أوروبا، ولها تحالفات مع العديد من المجموعات الإعلامية ونشاطها متنوع ومنه:

- 13 محطة تلفزيون في أمريكا إضافة إلى شبكات بث فضائي دولي (شوتايم(4) نكلدون...).
- شركات إنتاج تلفزيوني وسينمائي وفيديوي وموسيقي.
- شركات نشر كتب.

4. ديزني Disney:

أكبر متحدٍّ لمجموعة تايم ورنر في العولمة الإعلامية. لها دخل يفوق 24 بليون دولار، ولها حضور قوي في مجال الأطفال بل تعتبر أكبر منتج لمواد الأطفال في العالم، ولها حضور من أقصى الشرق (الصين) إلى أوروبا والشرق الأوسط حتى أمريكا اللاتينية. ولها أنشطة متنوعة منها:

- استوديوهات أفلام وفيديو وبرامج تلفزيونية، وشبكة ABC التلفزيونية الضخمة في امريكا، ومحطات تلفزيون وراديو متعددة.
- قنوات تلفزيونية دولية متعددة بالأقمار الصناعية والكيبل مثل ديزني Espn، Disney الرياضية.
- محلات تجارية باسم ديزني، ومراكز ألعاب وترفيه حول العالم.
- دور نشر للكتب.
- 7 صحف يومية، و3 شركات لإصدار المجلات.

وللمجموعة تحالفات ومشاركات مع مؤسسات إعلامية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك مع شركات بث واتصالات متعددة الجنسيات.

5. نيوز كوربريشن News Corporation:

خامس أكبر مجموعة إعلامية من حيث الدخل (10 بليون دولار) لكنها أكبر لاعب دولي في مجال الإعلام حول العالم. أسس المجموعة روبرت مردوخ(5)

ويملك حالياً ثلثها، ولها وجود في جميع أنحاء العالم من خلال أنشطتها الإعلامية والتي منها:

- 132 صحيفة و25 مجلة في أستراليا وبريطانيا وأمريكا (تعتبر واحدة من أكبر ثلاث مجموعات صحفية حول العالم).
- شركة فوكس للإنتاج السينمائي والتلفزيوني، وشبكة فوكس للبث التلفزيوني؛ إضافة إلى 22 محطة تلفزيون.
- شبكة ستار للبث الفضائي حول العالم وشبكة سكاي (بريطانيا خصوصاً).
- دور نشر للكتب.
- وللمجموعة تحالفات مع مجموعات إعلامية حول الإعلام، وقاعدتها 6 دول رئيسة تنطلق منها أنشطتها المتنوعة وبالأخص: أستراليا بريطانيا أمريكا.

تعتبر هذه المجموعة من أعقد المجموعات الإعلامية وأوسعها، ولها نفوذ قوي في الصين والهند (فضلاً عن أوروبا وأمريكا)، وأسلوبها الناجح هو الشراكة مع جهات نافذة محلية مع عدم مصادمة التوجهات السياسية المحلية لهذه البلدان.

ومن أهم خصائص هذه المجموعة: أنها تبث بلغات البلدان المختلفة؛ فمجموعة (Fox) نفسها مثلاً تبث بالأسبانية في أمريكا اللاتينية وأسبانيا إضافة إلى الإنجليزية بوصفها لغة دولية وتتميز هذه المجموعة أيضاً بقدرتها على اختراق الدول النامية وتوطيد أقدامها فيها، كما أن لها مصادرها الخاصة بالأخبار والبرامج ممثلة في شركات تابعة أو شريكة إضافة إلى قنوات البث الخاصة بها.

6. مجموعة TCT:

وهي مجموعة إعلامية متخصصة بالبث التلفزيوني عبر الكابل وكذلك عبر الأقمار الصناعية من خلال نظام الاشتراكات، ولها وجود قوي دولي في هذا الميدان؛ حيث تمتلك قمرين صناعيين للبث حول العالم (قيمتهما 600 مليون دولار) والدخل السنوي للمجموعة يفوق 7 بليون دولار.

مجموعات إعلامية أخرى:

هناك مجموعات إعلامية دولية أخرى على صنفين:

الأول: يمثل النشاط الإعلامي جزءاً من نشاط أوسع للشركة الأم.
والصنف الثاني: مجموعات إعلامية أصغر (من حيث الدخل؛ وإلا فإنها إمبراطورية إعلامية لا يقل دخلها عن بليون دولار سنوياً)، وسنذكر هنا أبرزها وأكثرها تواجداً على الساحة الدولية:

1. **يونيفرسال:** تملكها مجموعة سيغرام الدولية، ويمثل دخل المجموعة الإعلامية (7 بليون دولار) نصف عائدات الشركة الأم. وأبرز أنشطتها: أعمال الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي ونشر الكتب، ولها 27 مكتباً حول العالم، ولها وجود قوي في أوروبا وشرق آسيا (سوف تنفق 200 مليون دولار في الصين حتى العام القادم).
2. **بولي جرام:** تمتلكها شركة فيليبس المشهورة، وأعمالها الرئيسة: إنتاج سينمائي وموسيقي، ودخلها يجاوز 6 بليون دولار نصفها من مبيعاتها في أوروبا وربعها في أمريكا.
3. **سوني للترفيه:** وهي جزء من سوني للإلكترونيات اليابانية الضخمة، وهي متخصصة في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي والبث الفضائي، ولها دخل يجاوز 9 بليون دولار سنوياً، ولها شراكات وتحالفات متعددة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
4. **جنرال إلكتريك:** من أكبر الشركات في العالم خصوصاً في الكهربائيات، وتملك شبكة NBC للتلفزيون والراديو، ودخلها يجاوز 5 بليون دولار، ولها وجود دولي وتحالفات متعددة مع شركات برامج كمبيوتر (ميكروسوفت) حيث انفقت 500 مليون دولار من أجل قناة دولية للأخبار عبر الإنترنت MSNBC.

5. مجموعة هولنجر (كندا): ولها نشاط صحفي واسع؛ حيث تمتلك 60 صحيفة يومية.
6. التلفزيون المباشر (Direct TV) الأمريكي: [المملوك لشركة هيوز Huges للإلكترونيات والتي تمثل بدورها فرعاً من جنرال موتورز] وهي شركة بث عبر الأقمار الصناعية (14 قمراً حول العالم) وتصل إلى 100 دولة.

عموماً هناك العديد من المجموعات الإعلامية (أكثر من 20 مجموعة يفوق دخلها بليون دولار سنوياً في أمريكا ومثلها تقريباً في أوروبا) والطابع العام لها هو التحرك الأفقي ومحاولة كسب أوسع مساحة من الأرض إعلامياً؛ وإن كان الوجود الأمريكي هو الطاغي لهذا التحرك.

11) العولمة الإعلامية والتقنية:

ترتبط العولمة بالتقدم والتوسع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً؛ ولذلك كانت عملية الرقمية (Digital) في نقل الصوت والصورة والكلمة حاسمة في تسهيل وصول هذه المواد للمستهدف، كما أنها خفضت التكلفة مما ساعد على توسيع دائرة الانتشار عالمياً، كذلك ساعدت شبكات الاتصال الفائقة (Fibers) في تسهيل نقل كميات كبيرة من المعلومات وبدرجة نقاء عالية وبوقت قصير حول العالم، وأصبح هناك تحالف ظاهر بين شركات لاتصالات وشركات التقنية والبرامج مع المؤسسات الإعلامية نظراً للمصالح المشتركة بين هذه الأطراف؛ فالأولى ترصف الطريق والثانية تسير عليه.

1. أهداف العولمة الإعلامية:

من المعلوم أن الربحية غرض رئيس للرأسمالية الغربية، وأي نشاط اقتصادي يكون وسيلة لزيادة الدخل وللربحية فإنه مُحبّب ومرغوب.. هذا هو منطلق العولمة الإعلامية: ربح وربح وربح.

لكن لا ننسى أن القائمين على هذه المؤسسات والعاملين فيها لهم خلفيات وعقائد ومبادئ ينقلونها إلى العالم من خلال أنشطة مؤسساتهم الإعلامية مثل ما تنقل السفينة البضائع، فلا يُستغرب أن نرى مضامين هذه العولمة الإعلامية متوافقة تماماً مع ما درج عليه أصحابها؛ فالعنف يستشري في دمائهم، والجنس قضية بيولوجية؛ أما العقيدة فهي مجموعة من الخزعبلات والخرافات والشعوذات تتوافق أحياناً مع تربيتهم الدينية (النصرانية) وتصادمها أخرى.

مَنِ المستهدَف؟

ليس هناك مجتمع محدد مستهدف بالعولمة ولا قطاع معين أو دولة محددة، لكن أينما وجدت التسهيلات الفنية والإمكانات المالية فتجدهم هناك، لذلك نجد توجهاً قوياً للمجموعات الإعلامية الدولية تجاه المراهقين والأطفال؛ نظراً للوقت الطويل الذي يقضونه أمام شاشات التلفاز، الإنترنت، الكمبيوتر.

والمجتمعات العربية والإسلامية مستهدفة بهذه العولمة ضمن هذا الميدان؛ فحيثما شُرعت الأبواب لهم فإنهم داخلون، لا يعتدُّون غالباً بالبيئات وثقافتها وتقاليدها فضلاً عن دينها ومبادئها.

2. من يقود العولمة الإعلامية؟

المتابع لوسائل الإعلام بكافة أنواعها والتلفاز والسينما والإنترنت على وجه الخصوص لا يخفى عليه الحضور الأمريكي الطاغي؛ لدرجه أن أصواتاً عدة ارتفعت في أوروبا (فرنسا على وجه الخصوص) لمقاومة المد الإعلامي الأمريكي الغازي.

وفي الوقت نفسه بدأ السعي الحثيث لدى بعض المؤسسات الإعلامية الأوروبية نحو العولمة، بدءاً بالانتشار الواسع داخل أوروبا نفسها ثم الانطلاق نحو الأسواق الخارجية خصوصاً ذات الثقافة واللغة المتشابهة.

3. تطور العولمة الإعلامية:

بدأ التحول الضخم في اتجاه العولمة في مجال الاعلام بدءاً من الثمانينيات، وكانت البداية أفرعاً لمؤسسات وموزعين لمنتجات إعلامية، ثم تطورت الأمور مع التوسع الاقتصادي والنمو السكاني والانفتاح السياسي والاقتصادي بين الدول.

استطاعت مجموعة من المؤسسات الإعلامية أن تفهم حاجات المجتمعات المختلفة للمواد الإعلامية مما ساعدها على تطوير أدوات إيصال لهذه المواد مستفيدة من التطور التقني الواسع في ميدان الاتصالات.

بدأت المؤسسات الإعلامية الأمريكية القوية في موطنها في تكوين شركات متعددة الجنسيات وشراء أنشطة ومؤسسات إعلامية في البلدان الخارجية المختلفة.

واكب ذلك تحالفات استراتيجية مع الجهات المحلية القوية مستفيدة بدرجة كبيرة من النفوذ الأمريكي السياسي في العالم وتهاوي أدوات المنع أو الرقابة ووسائلهما في البلدان المختلفة.

وتطورت الأمور تجاه العولمة بسرعة بالتواكب مع العولمة الاقتصادية؛ حيث يمكن إدراج الإعلام جزءاً من الأنشطة الاقتصادية.

وصل عدد المؤسسات الإعلامية الدولية إلى 40 مؤسسة نصفها تقريباً أمريكي.

ويتوقع الاستمرار نحو هذا الاتجاه وزيادة التكتلات والمجموعات الإعلامية الدولية وذلك في المدى القريب والمتوسط.

دراسات:

في دراسة تمت عام 1996 حول الإعلام في 41 دولة كانت النتائج ما يلي:

- أكثر الأفلام مشاهدة أمريكية، و9 أشرطة من كل 10 أشرطة فيديو أمريكية.
- 20.000 مستهلك حول العالم (19دولة) سئلوا عن الثقافة الإعلامية الأمريكية أجاب ما يقارب النصف منهم بأنها جيدة جداً أو ممتازة.
- 90٪ من الإعلام في إيطاليا يسيطر عليه الإعلام الأمريكي.
- 25٪ من سوق الكتب (8 بليون دولار إجمالي دخل الكتب في العالم) تسيطر عليه 10 دور نشر وأكبرها بل أكثرها مملوكة لمؤسسات إعلامية دولية (تايم ورنر، بريكزمان، فياكم)

4. خطورة الثورة الإعلامية على مجتمعاتنا النامية في عصر العولمة:

إن خطورة الثورة الإعلامية الحديثة على مجتمعاتنا النامية والعربية بصفة خاصة تكمن في تلك التحديات الفكرية والمعرفية خاصة في هذا العصر الحديث (عصر العولمة الثقافية والاقتصادية والسيطرة الفكرية) وما تواجهه مفردات ثقافتنا من تحديات خاصة من خلال تلك الثورة الإعلامية والتي تصوب في اتجاه مجتمعاتنا خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

هناك العديد من الاعتبارات التي يجب الإشارة إليها حتى نؤكد على خطورة ثورة الإعلام الحديثة على مستقبل ثقافة الأمة خاصة ونحن لا نعي جيداً خطورة كل ما يمكن أن ينقله التليفزيون العربي خاصة القنوات الفضائية العربية وما تبثه إذاعتنا ومحطاتها المختلفة خاصة تلك المحطات الحديثة وتأثيرها المباشر والغير مباشر على الفرد والجماعة في العالم العربي ومصر خاصة في عصر التحديات وما تواجهه من الموجات الدعائية الخارجية والادعاءات الكاذبة التي توجه إلينا من وسائل المعرفة الغربية لتصيب جوهر ثقافتنا العربية والإسلامية من خلال

عزل العقل عن الجسد ولا يستهان أبداً بتأثير تلك الأغنيات المصورة العربية التي أصبحت أكثر إثارة من أي فيلم من أفلام الإثارة[1].

5. نماذج لأنشطة إعلامية محددة ذات صيغة دولية:

بالإضافة إلى برامج التلفاز والسينما الأمريكية ذات الحضور الدولي الكثيف من خلال الشركات الإعلامية المذكورة سابقاً فإن هناك أنشطة إعلامية صحفية ذات طبيعة دولية؛ فتجد صحيفة دورية تصدر في أمريكا مثلاً ولها العديد من الطبعات الدولية ذات المضمون نفسه أو بتغير طفيف مثل مجلتي (نيوزويك) و(التايم) الأمريكيتين.

كذلك هناك مجلة (ريدرز دايجست) الأمريكية التي لها 17 طبعة، كل طبعة بلغة مختلفة وبنسخ تعد بالملايين.

كذلك مجلة ناشيونال جيوغرافيك لها العديد من الطبعات بلغات مختلفة آخرها وأحدثها اليابانية – اللغة الميتة – وبنسخ تفوق المليون شهرياً (ليس لها طبعة عربية).

6. المخاطر التي تفرزها لعولمة:

ويمكن إبراز المخاطر التي تفرزها العولمة ما يلي:

1) ازدياد عدد الجريمة المنظمة والتجارة بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والمخدرات حسب تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 1999 من الأمم المتحدة.

(1) د. نسمة أحمد البطريق، " الإعلام والمجتمع في عصر العولمة:دراسة في المدخل الاجتماعي"، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر التوزيع، ص 13، 14.

2) ظهور التطرف الديني كرد فعل للعولمة التي لا تقيم لأي شئ وزن سوى السلع والاقتصاد والمال التي تدعو إلى تغيير الشعوب في أخلاقهم وعقائدهم وأنماط سلوكهم بل فرضها على الآخرين بالقوة الفاشية.

3) إن العولمة جعلت النقود تتحدث بصوت أعلى من الحاجات الحقيقية للإنسان حيث إن التركيز على الأغذية المحسنة وراثيا والأدوية ومساحيق التجميل كانت أكثر أهمية من اللقاحات الطبية والإجراءات الوقائية من بعض الإمراض المعدية في ظل العولمة.

4) تعد العولمة العدو الأول للبيئة الطبيعية لا سيما وان اقتصاد السوق ومصالح الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات لا تعير أي اعتبار للأضرار القصيرة أو البعيدة المدى على الطبيعة.

5) إن العولمة توفر المزيد من الفرص للشركات العابرة للحدود التي تعد ركائز أساسية للدول الرأسمالية سياساتها الامبريالية وواحدة من ابرز الأدوات التنفيذية للسياسة الاستعمارية الجديدة حيث تعمل هذه على تخريب اقتصاديات الدول النامية والتدخل في شؤونها الداخلية..

6) من خلال العولمة الامبريالية التي هي إحدى أشكال التفرد الأمريكي والتي تمثل إخلالا بالنظام الدولي ودليلا آخر على اللاعدل واللا انصاف فيه وتسعى قوى السيطرة الامبريالية إلى التضييق على المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والتلاعب بسياساتها وتوجيهها لغير الأغراض التي وجدت من أجلها وقد كانت قضية العدوان والهيمنة والحصار وما آل إليه الحال في علاقته بالأمم المتحدة وهيمنة أمريكا على الهيئة الدولية ومؤسساتها في مقدمتها مجلس الأمن.

7) العولمة انعشت الدول الغنية وزادت نسب الفقر في العالم الثالث فقد استطاعت العولمة الأمريكية أن تفرض أساليب اقتصادية على العالم جاءت بكثير من الخسائر والأضرار للعالم الثالث وذلك بإخضاع اقتصاديات العالم لمقررات قانونية أو اتفاقيات دولية تقدم التسهيلات للسلع والصناعات الغربية والأمريكية منها بوجه خاص وتفتح لها أسواقا أوسع مما يشكل إضعافا

لمستويات الصناعة ولمجمل جوانب الإنتاج الوطني المستقل في بلدان العالم الثالث.

8) محاولات الغزو الفكري تتم في شكلها الأرقى في المفاهيم الكبرى (لا في إشكالها التلفزيونية أو الإعلامية أو السياحية)، بتظليل المفاهيم الخاصة الأصلية ونصب مفاهيم آخر باسم تحديث الحضارة وتحويل القيم عن اتجاهاتها الصحيحة وهذه هي العمليات التي تمارس اليوم تجاه مختلف الثقافات.

أ. كما يصنع الغرب المواد ويبيعها لنا بأعظم الأثمان كذلك يفرغ الأمة من العقول ويستخدمها لغزو الآخرين بشكل خبراء يعملون له.

ب. من طرائق الغزو زرع الإيديولوجيات ، وجعل الأمم الأخرى تستبطن أفكار الأمة الغازية وتفكر من خلالها ، وهكذا يستندون أساسا إلى الفكر النابع منا والى التسميم الذاتي في تدعيم التبعية والهيمنة، لا يريدون جعلنا غربيين ولا صهيونيين ولكن تابعين.

ج. الصفوة الثقافية مخترقة، فالمثقفون المحليون هم في الجمهرة بعض أدوات الغزو وهو بحكم واقعهم القيادي من عوامل الإسراع في تأثيره.

د. السياحة مصدر غزو بشع، وهي شكل من الاستعمار الجديد ، وثمة تخطيط امبريالي لجعلها بديل الإنتاجية.

ه. وسائل تقنيات الاتصال القوية تحمل بدورها كل عناصر الغزو والياته وممارساته.

و. برامج ووسائل الغزو الثقافي صناعة فنية يجري إعدادها وتصنيعها وتصديرها كما يجري ذلك للسيارة وللأجهزة الكهربائية ، وهي تسلل إلى الثقافات الأخرى أيضا بسبب الحاجة الحياتية إليها.

ز. أهداف الغزو ليس حيادياً ولا عفوياً ، إن الهدف الأساسي للغزو هو إدخال المنطقة العربية ضمن إطار التبعية الكاملة (سواء للامبريالية الغربية أو الاشتراكية الدولية) أمريكا اللاتينية تنبهت لهذا وتقيم التنمية فيها على أساس رفض التبعية، ليس صدفة أن تهمل الأبعاد الجيوبولتيكية من

النظريات التنموية التي تصدرها الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء إلى العالم الثالث. إن التبعية توطد الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية والاحتواء ومنع الإبداع الاستقلالي وإقصاء الفكر لا يهدفان إلى جعلنا غربيين مثلهم ولكن إلى جعل الثقافة المحلية غير خطرة على الاستغلال المفروض. والى إدخال البلاد ضمن عجلة الذيلية بنشر مشاعر الدونية ، والتسطح ، والسوبرمانية والقيم الخلقية.

ح. إن عملية دفع الغزو هي عملية دفاعية وإبداعية معاً، إن الأخذ عن الحضارة الغربية هو مطلب متفق عليه يجب أن لا يسمح له بأن يصبح عبودية وذيليه وأن جوهر إنسانيتنا هو النقد وامتلاك المعرفة النقدية والمنهج سواء تجاه التراث والذي لا نعتبره مقدساً بحيث لا يمس. أما بالنسبة لمعطيات العصر والثقافات الأخرى وتعددية الرؤية الثقافية مطلوبة شرط وحدانية المنهج، والصدور عن الإبداع الذاتي الأصيل. وفي كل الأحوال ففي الأمر جدلية تتعلق بمدى الانفتاح والانغلاق ، فإذا لم يكن أحد يقول بالانغلاق المطلق (وهو غير ممكن)، فما من أحد يقول بالانفتاح المطلق. أن الشيء ونقيضه يوجدان معا، لأننا نعيش مظاهر التخلف والتقدم الصناعي الجديد في وقت واحد معاً، وهي موجودة حتى في داخل أشخاصنا ، وأخطر صور الدفاع وضع كل القوى أمام ثغرة واحدة، وأن نحسب في ذلك الاتجاه في حين تبقى الجبهة الأخرى مفتوحة.

7. التأثيرات السلبية للعولمة على مجتمعاتنا:

1) الإخفاق في تحقيق نسب عمل مرتفعة وتفاقم مشكلة البطالة في العالم فالمنافسة في الاقتصاد المعولم لا تعرف الرحمة ولم يعد هناك فرص كما إن الأجور في انخفاض مستمر.

2) القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة وهي الطبقة النشطة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً في المجتمعات المدنية وهي التي وقفت في وجه تيارات التطرف وقاومت قوى الاستغلال والاحتكار.

3) ازدياد نزعات العنف والتطرف.
4) ارتفاع نسبة الجرائم وجرائم القتل في العالم فقد دل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والعدالة لعام 1999 إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقاس بالبطالة وعدم الرضا بالضغط عامل رئيسي في ارتفاع معدل الجريمة[1].

8. التأثيرات الإيجابية للعولمة على مجتمعاتنا:

1) ترتبط العولمة بالثورة المعلوماتية والثورة العلمية والتكنولوجية التي جعلت العالم أكثر قربة وتأثراً ببعضه البعض.
2) جددت العولمة الثقة بالعلم والتكنولوجيا وأكدت أن عصرنا هو عصر العلم والثورات العلمية[2].

قامت جريدة (الشرق الأوسط) ورابطة العالم الإسلامي بعقد ملتقى أعلامي يناقش قضايا (تأثير العولمة على الإعلام) ويقدم تصوراته للمؤتمر العام من خلال المناقشات التي تتم خلاله ومن أهم ما جاء من أفكار في هذا الملتقى الإعلامي: (مما لا شك فيه أن الإعلام في عصرنا الحاضر أصبح وسيلة مهمة ومؤثرة من وسائل الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى ويمكن الإفادة منها في برامج التعريف بالإسلام كما إن الإعلام وسيلة تساعد على طرح الأفكار البناءة لمعالجة المشكلات والقضايا المستجدة التي أفرزتها تيارات العولمة خلال العقدين الماضيين)[3].

---

(1) www.Tahawolat.com
(2) www.Tahawolat.com
(3) جريدة الشرق الأوسط، " جريدة العرب الدولية"، اليوم: الخميس 21 محرم 1423، 4 أبريل 2002، العدد 8528، الصفحة: آفاق إسلامية.

9. مظاهر العولمة في الإعلام العربي[1]:

تتعدد هذه المظاهر فمنها ما يتعلق بالقضايا ومنها ما يتعلق بالقيم ومنها ما يتعلق بالبرامج ومنها ما يتعلق بأسلوب الأداء وسيتم التوضيح كالآتي:

1) القضايا: حيث يهتم الإعلام العربي بعدد من القضايا التي تعكس تأثره بثقافة العولمة منها على المستوى الاجتماعي والديني: تعميق مفهوم المساواة بين الجنسين من منظور غربي دون مراعاة للاختلافات الفسيولوجية من ناحية وخصوصية المجتمعات العربية من ناحية أخرى، إدماج الرجل في المنزل ومزيد من اقتحام المرأة ودمجها خارج المنزل في مجالات قد لا تناسبها، شيوع فكرة الجنس الثالث وزواج الرجل بالرجل وزواج المرأة بالمرأة وكذلك إثارة بعض التساؤلات التي تتعارض مع ثوابت قرآنية مثل: لماذا لا ترث المرأة كالرجل على الرغم من اقتحامها ميادين العمل والاستثمار.

2) القيم: وعلى مستوى القيم والمفاهيم فإن أخطر ما ترسخه ثقافة العولمة من خلال الإعلام العربي هو:

1. تعميق مفهوم الحرية بالمنظور الغربي بحيث يتاح للفنان والمبدع إن يتعدى على الذات الإلهية أو يسب الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو يخرج عن الشرع والتقاليد العربية.
2. تعميق مفهوم العاطفة والحب بالمنظور الغربي القائم على الألفاظ الإباحية والتفكير الهابط والملامسات الجسدية وممارسة الزنا والخيانة الزوجية وكل ذلك تحت ستار الحب وإشكال فنية مؤثرة على وجدان الفتاة والشاب العربي كالأغاني والموسيقى والأفلام والمسلسلات والبرامج المتخصصة إلى تعلم فن الغزل والغرام.

---

(1) رحاب على بدوي، أثر العولمة على الإعلام، من كتاب الإعلام التربوي.

3) البرامج: حيث تبرز ثقافة العولمة بوضوح في التركيز على برامج الرقص والغناء التي تظهر فيها على الهواء مباشرة فتيات عربيات تتلوى تماماً على الطريقة الغربية وكذلك برامج عروض الأزياء بما فيها الأزياء الداخلية ومتابعة مسابقات ملكات جمال في كل أنحاء العالم، والإكثار من الأفلام والمسلسلات الأجنبية المدبلجة وما تحمله من مشاهد وقيم أسرية وأخلاقية مدمرة.

4) أسلوب الأداء: كأسلوب تجزئ الحوار من خلال كثرة تدخل المذيع أو المذيعة بطريقة مملة وغير مناسبة في محاولة لتقليد المذيعات الغربية، المشاهد التي تؤديها المذيعة العربية بعيونها ورموشها وتقبيل زميلها المذيع أحياناً والحركات التي تغازل بها الجمهور في بداية البرنامج أو نهايته ومشاركة الضيوف بالأستوديو في الرقص والغناء، والملابس التي تظهر بها المذيعات في أشكال غريبة وشاذة وكاشفة لمعظم مناطق الفتنة والإغراء[1].

10. مستقبل العولمة الإعلامية:

تعتبر أمريكا أكبر دولة في العالم اقتصادياً وسياسياً؛ وفي جانب الاتصالات هي الأولى وكذلك في جانب الكمبيوتر. أما الإعلام فلا يوجد لها منافس حقيقي في الساحة. هذه الحقيقة تعطي تصوراً واضحاً للمستقبل الإعلامي العالمي؛ فقيادة أمريكا له ظاهرة.

وتداخل الإعلام مع التقنية في الكمبيوتر والاتصالات تجعل القدرة الأمريكية في استمرار الهيمنة الإعلامية مؤكدة؛ خصوصاً إذا انتبهنا إلى الأسلوب المستخدم في الإعلام (المرئي على وجه الخصوص) والذي يعتمد على الإيحاء والخيال الواسع والصورة والحركة لإيصال الرسالة الإعلامية بعيداً عن الكلام الكثير والحشو المطول.

---

(1) د. صابرين: الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع): ط1، 2008، ص 60- 61- 113- 114- 115- 118).

ومما هو مشاهد أن التوسع الإعلامي (الأمريكي على وجه الخصوص) أفقي وعمودي؛ وقد استفاد من التحالفات المحلية (في المناطق القوية) والسيطرة والاحتكار (في البلدان الضعيفة).

كذلك فإن النظرة للعولمة من جهة الشركات الإعلامية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص يزداد مع الأيام، والقناعة به بدأت تسري حتى في المؤسسات المتوسطة والصغيرة فضلاً عن الكبيرة.

هذا الأمر (العولمة الإعلامية) سيتجذر مع مرور الأيام، وسيصبح جزءاً مفهوماً من الواقع العالمي.

وبالطبع سيتأثر هذا الأمر بمدى المقاومة السياسية للبلدان المستهدفة وبمدى قدرتها على المقاومة أصلاً أو حتى برغبتها في ذلك أو عدم الرغبة.

كذلك سوف تتعرض البلدان المتخلفة لضغوط سياسية واقتصادية للقبول بهذا الواقع الإعلامي الجديد من باب: حرية الناس، وحقوق الإنسان، الإعلام الحر، تبادل الثقافات، وحوار الحضارات.

ولا ننسى أيضاً أن الشركات الإعلامية تتحرك بمساعدة حكومية من بلدانها الأم وهي تنظر إلى الناس (في كل مكان) أنهم مستهلكون لسلع هم ينتجونها، ولا ينظرون إليهم بصفتهم مواطنين في بلدانهم لهم ثقافاتهم الخاصة وعقائدهم المتميزة.

11. الإعلام الأمني والعولمة

هل نستطيع الحديث عن إعلام أمني محلي أو وطني أو إقليمي أو عربي أو إسلامي أو عالمي في ظل العولمة بكافة أشكالها واتجاهاتها وأنماطها، حيث أصبحت الحدود السياسية والجغرافية من مخلفات الماضي ولم تعد ذات جدوى وأهمية في عالم اليوم بل أصبحت حدوداً مسامية قابلة للاختراق والنفاذ وشفافة لا تمنع مرور

شيء، مما أدى إلى تراجع في السيادة الوطنية للدولة القطرية مرة من الداخل بفعل أن المواطن أصبح يعرف أكثر مما تعرف الدولة ومرة من الخارج بفعل العولمة وتياراتها المتعددة والتي أصبح من المشكوك القدرة على الوقوف في وجهها من قبل الأفراد والجماعات والدول.

ومن الواضح صعوبة الحديثة عن الإعلام الأمني في ظل العولمة لعدة اعتبارات أبرزها: (عسيري، 2000، 130 –134).

1. صعوبة التحكم الرسمي أو الأمني في البث الإعلامي العالمي من قبل الحكومات المحلية، فلم يعد بالإمكان التشويش على الإذاعات أو الإرسال التلفزيوني للمحطات غير المرغوب فيها كما كانت تفعل بعض الحكومات في الماضي القريب حيث تحجب عن مواطنيها استقبال الإذاعات والمحطات التلفزيونية وتمنع دخول الصحف المخالفة لاتجاهاتها الفكرية والسياسة وإخضاع مواطنيها لسياسة الرأي الواحد والاتجاه الواحد، كما كان يحدث في البلدان الشيوعية على سبيل المثال حيث أصبح الإرسال الإذاعي والتلفزيوني العالمي متاحاً لمن يرغب سماعه أو مشاهدته كيفما يشاء وفي الوقت الذي يشاء، كما ساعد الإنترنت على انتشار الصحافة المكتوبة عالمياً فبإمكان الشخص تصفح أي صحيفة عالمية في التو واللحظة لصدورها في أي مكان في العالم ولا يعيقه عن ذلك سوى مدى فهمه للغة التي تكتب بها.
2. ساعد الاتصال العالمي وتناقل الأخبار العالمية في التو واللحظة وبتوجهات مختلفة ولغات مختلفة على إيجاد نوع من التبلد الحسي لدى المشاهد، حيث ان المشاهد العربي على سبيل المثال يشاهد في اليوم الواحد عشرات الحوادث الإجرامية العالمية، وعشرات الكوارث العالمية، مما يجعله يصاب بنوع من التبلد الحسب يجعله لا يخشى مثل تلك الإحداث شأنه في ذلك شأن رجال الأمن المدربين على التعامل مع الحوادث أو شأن الأطباء الذين يتعاملون يومياً مع عشرات المرضى تطبيباً وجراحة حيث يصابون بنوع من التبلد

الحسي تجاه تلك القضايا التي أصبحت لا تشكل لهم أهمية كبيرة أو تشغل جزءاً من تفكيرهم.

3. أدى تصدير النموذج الأميركي إلى كافة شعوب العالم بما فيها الدولة العربية إلى محاكاة وتقليد العديد من الجرائم التي تقع في المجتمع الأميركي وربما بنفس الطريقة والأسلوب، وما ذلك إلا نتيجة لكون النموذج الأميركي، هو النموذج القدوة لدى معظم شعوب العالم الثالث، كما أن الإعلام الأميركي هو المسيطر على معظم مصادر المعلومات العالمية..... لذا فإن العديد من الأحداث الإرهابيين أو الإجرامية التي تقع في المجتمع الأميركي لا تلبث أن تنفيذ في مكان آخر من العالم بما في ذلك العالم العربي ولعل أقرب مثال على ذلك ما حدث مؤخراً في إحدى المدارس الأميركية من إطلاق نار من قبل بعض الطلاب على زملائهم ومدرستهم حيث لم يمر على الحادث شهر واحد تقريباً بعد أن تناقلته وكالات الأنباء العالمية حتى تكرر حوادث مشابهة في الولايات المتحدة الأميركية نفسها والمملكة العربية السعودية وغيرها.
4. يؤدي التعرض اليومي للإعلام الخارجي العالمي إلى تثبيت العديد من المفاهيم الخاطئة المستهدفة في أذهان الجمهور العربي مما يجعلهم يتقبلونها مع الزمن، ويصدقون مضامينها ومصداقيتها انطلاقاً من مبدأ التعود بواسطة التكرار.
5. التحريض على الشعور بالقهر وانعدام الحرية الإعلامية العربية كما هو الحال في الغرب.
6. الترويج للعديد من القضايا الهادفة إلى زعزعة الأمن العربي وفساد الشارع العربي وانحرافه بالجريمة والانحراف والفساد الخلقي وذلك لضمان استمرارية الشعب العربي شعباً استهلاكياً وسوقاً رائجة للبضائع الغربية والثقافية الغربية، وضمان استمرار التبعية في كل الأمور.
7. إبراز الغرب على أنه القوة التي لا تقهر، وإبراز كل من ينتمي للغرب بذلك المقياس، في حين تبرز العرب على أنه شعب يتصف بالضعف والانحطاط

والإرهاب والجنس، ونظرة تحليلية ناقدة لما جرى في الولايات المتحدة الأميركية من اختطاف أربع طائرات مدنية ومهاجمة رموز القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية في البنتاغون ومركز التجارة العالمي، تؤكد الموقف العدائي الواضح حيال العرب والمسلمين في العالم من قبل الإعلام الغربي عموماً والأميركي خصوصاً.

ولم يتوقف تأثير العولمة عند هذا الحد فحسب بل تعدى ذلك إلى عولمة الجريمة والأمن على مستوى العالم فيكفي وجود إرهابي واحد ليرهب دولاً ومجتمعات عالمية عديدة.

وبالرغم من محدودية انتشار الإنترنت لغاية الآن بين الشباب العربي، إلا أنها ستكون قنبلة حقيقية ستؤدي إلى هز أركان العمل الأمني ليس على مستوى العالم العربي فقط وإنما على مستوى العالم بأسره، حيث أنه لا يمكن السيطرة عليها أو تقييدها ويرى البعض أن خطورة الإنترنت تكمن في سرعة انتشارها ومحدودية السيطرة عليها ومقدرتها على استيعاب كل ما يراد وضعه فيها من معلومات فيها الخير والشر بالقدر نفسه ويمكن من خلالها ترويج الفضيلة ولكن بالقدر نفسه يمكن أن تروج الرذيلة بل من الممكن أن يتم من خلالها رسم الخطط لتنفيذ الجريمة في أركان متعددة من المعمورة (عسيري، 2000، 85).

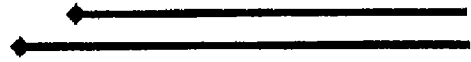
ويعد الإنترنت كذلك من أخطر وسائل الغزو الفضائي الذي يمثل الكم الهائل من القنوات الفضائية، وشبكة الإنترنت فهي وسيلة جديدة وسريعة لاختراق حدودنا وهويتنا وضمائرنا، إنها تسعى لاقتلاع القيم الإسلامية الأصلية من جذورها وإحلال القيم الغربية مكانها......إن البث الإعلامي الغربي سلاح عصري مؤثر يقتحم البيت لتدمير القيم الإسلامية وتمزيق الروابط الأسرية ودفع الجيل الصاعد إلى سبل الضياع والحياة التي لا تعرف طموحاً نحو معالي الأمور وإنما ترضى بسفاسفها (الجابر، الصنيع، آل ثاني، 2001، 64–66).

ويرى آخرون أنه لا يحق لدولة أن تدعي أنها مستقلة إذا كانت وسائلها الإعلامية تحت سيطرة أجنبية...... فليس هناك استقلال حقيقي وشامل دون وجود وسائل اتصال وطنية مستقلة تكون قادرة على حماية هذا الاستقلال وتعزيزه (عبد الرحمن، 1984، 72) والبديل المتاح هو كما وصفه أولف بالميه رئيسة وزارة السويد الراحل في الأمن المشترك والذي يرى أن البديل المتاح أمام العالم هو الأمن المشترك حيث لا يمكن الظفر في حرب نووية، فالكل خاسر فلن يتمكن أي منهما من البقاء إلا معاً، فالبقاء معاً، أو الدمار معاً، وبالتالي فإن الأمن العالمي يقوم على الالتزام بالبقاء المشترك وليس على التهديد بالتدمير المتبادل (البشري، البداينة،1999، 65).

ويذكر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي عدداً من المبادئ لإقامة الأمن في عالم الغد منها: (البشري، البداينة،1999، 65).

1. حق كافة الناس بالوجود الأمن وضرورة التزام الدولة بحماية هذا الحق.
2. ضرورة منع الصراع والحروب كأهداف أساسية للأمن العالمي وتعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها، وإزالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية المهددة بها.
3. استباق الأزمات وإداراتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة.
4. عدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسية مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.
5. عدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية حيث يعد ذلك تهديد للأمن العالمي.
6. أسلحة الدمار الشامل ليست أدوات مشروعة للدفاع الوطني.

الفصل الثاني عشر





ظاهرة الإرهاب

الفصل الثاني عشر
ظاهرة الإرهاب

1) الإرهاب:

عُدَّ الإرهاب من السمات البارزة للمتغير السياسي/ الإيديولوجي المعاصر.. إن لتغطية الإعلامية والإرهاب تربطهما علاقة وثيقة، وهما عملياً متلازمان ضمن حدود تلك العلاقة طبقا لجيمس أي. لوكازيوسكي (أحد مستشاري العلاقات العامة ممن كانوا يقدمون النصائح للدوائر العسكرية الأمريكية)، إذ يُغذّي كل منهما الآخر لتحقيق دوافع سياسية وأيديولوجية، فضلاً عن تحقيق الربح التجاري، ويظهر هذا التلازم عن طريق[1]:

أولاً: يحتاج لانتحاريون إلى وسائل الإعلام للفت الانتباه نحو قضاياهم.

ثانياً: إن نشاطاتهم تجتذب الاهتمام الإعلامي، وتحتل موقعاً بارزاً ضمن اهتمامات وسائل الإتصال الجماهيري، وتعدها بعض هذه الوسائل من الأحداث التي تؤدي تغطيتها إلى تعزيز مكانة الوسيلة الإعلامية، وأنها تحتاج إلى الإطالة والتعمق في قصص تلك الأحداث لان ذلك يكسبها مزيداً من المتلقين. ونعتقد إن اهتمام وسائل الإعلام بتلك الأحداث يأتي لأسباب تنطلق من:

- جانب موضوعي:

إن تلك الأحداث غالباً ما تتسم بالأهمية والضخامة فيما يتعلق بالجمهور لأنها تمس يومياتهم، وإن عدم تناقل المعلومات المتعلقة بها، قد يتنافى مع موضوعية الإعلام.. ولكن تبقى طريقة المعالجة الإخبارية لتلك الأحداث التي يجب أن لا تُقدم منفذي تلك القصص على أنهم من مستحقي التعاطف والثناء والرواج.

(1) سيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، بيروت الدار العربية للعلوم، 2004 ، ص130.

- جانب موضوعي:

يأتي هذا الاهتمام ضمن سياق إعلامي للدولة وأجهزتها الأمنية، للتعريف بخطر تلك الأحداث على مجتمعاتها، وتوفير مسوغات جماهيرية لرفضها ومواجهة منفذيها وتحريك الرأي العام بالضد من فعالياتهم، وخلق وعي أمني واتخاذ إجراءات وقائية.. وقد بدأت هذه الأجهزة بابتكار الأساليب التي تعالج قضايا الإرهاب، لتكون مادة إعلامية تتناولها وسائل الأعلام، للتذكير والتنبيه بأخطار الإرهاب على الدوام.

- جانب سياسي:

إذ بدأت بعض وسائل الإعلام الترويج لموضوع الإرهاب وصولاً إلى أهداف وأجندات سياسية معينة، لاسيّما في تلك الدول التي تشير إلى أن متغير الإرهاب بات السمة الأبرز التي تواجه المجتمع الدولي المعاصر، وان آثارها ستستمر لوقت مفتوح، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويحدد دونالد رامسفيلد مفهومه عن النصر على الإرهاب بالقول: "أنا أميز النصر بالطريقة التالية: أعتقد أنه من غير المحتمل إن ننجح في تغيير طبيعة البشر... كما أنه بسبب نهاية الحرب الباردة، وحرب الخليج، التي علمت الناس عدم جدوى مواجهة جيوش برية وقوات بحرية وبرية كبرى، بدأت بعض البلدان بالبحث عن طرق غير متماثلة يمكنهم من خلالها أن يهددوا الولايات المتحدة والدول الغربية، بالتكاثر وعبر إثارة التوتر... كما فعل أولئك الذين قادوا تلك الطائرات والحقوا بنا الضرر... أنا أقول: بأن النصر هو إقناع الشعب الأمريكي وبقية شعوب العالم، بان هذه ليست مسالة سريعة، يمكن أن تنتهي في شهر أو سنة أو حتى خمس سنوات.. إنه الشيء الضروري الذي يتوجب علينا القيام به، بحيث يمكننا أن نواصل العيش، في عالم مليئ بالأسلحة الفتاكة، ومع أناس يرغبون باستعمال تلك الأسلحة، ونحن نستطيع نفعل ذلك كدولة، وفي ذلك سيكون برأيي النصر".

أولاً: مفهوم الإرهاب:

أصبح الإرهاب ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول، وتعوق خطط التنمية بشتى أنواعها، وتهدد السلم والأمن الدوليين. وهو باتساع مفهومه أضحى من أبرز المهددات الأمنية لما له من تأثيرات بعيدة المدى والخطورة على الإنسانية كافة.

كما أن الإرهاب يعد من الظواهر البارزة وذات الصلة القوية بمستحدثات العصر(من تقدم تكنولوجي) في مجال المعلومات والاتصالات. هذا ويصنف الإرهاب من حيث محل وقوعه إلى نوعين هما:

1. الإرهاب الداخلي: وهو يقع داخل الدولة وتنحصر نتائجه داخل نطاقها.
2. الإرهاب الدولي: وهو يمس العلاقات الدولية.

ومن ناحية الشكل ينقسم الإرهاب إلى الآتي[1]:

1. الإرهاب السياسي: وهو يتعلق بالنزاعات السياسية بين القوى الخارجية.
2. الإرهاب الاقتصادي: وهو يتمثل في احتكار فئة معينة بالدولة للامتيازات الاقتصادية.
3. الإرهاب الاجتماعي: الذي يكون نتيجة للتمييز بين فئات المجتمع.
4. الإرهاب العسكري: الناتج عن التهديد عبر القوة العسكرية لإحداث الخوف والفزع.
5. الإرهاب الديني: الذي تنتهجه بعض الجماعات المتطرفة.

(1) مجلة الأمن، العدد (321) – 2009م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

وهناك أشكال أخرى للإرهاب مثل:

1. الإرهاب الإعلامي: وهو يتمثل فيما تبثه وسائل الإعلام من تغطية الأعمال الإرهابية أو ما يبث من خلالها من حرب نفسية ورسائل ترويع.
2. الإرهاب الفكري: وهو يستهدف تسميم العقول عبر بث الفكر الإرهابي الهدام.

والعمليات الإرهابية هي إحدى أنواع الأزمات الأمنية التي بدأت تظهر في المجتمعات الإسلامية من حين إلى آخر، ويتعاظم خطرها إذا كانت تنطلق من توجهات فكرية أو مصالح اقتصادية تخدم فئة معينة، وتتسع دائرة تأثيرها على أفراد المجتمع بحيث تزهق فيها أرواح بريئة وأنفس معصومة، وتتلف بسببها الممتلكات الخاصة والعامة، وتنتشر الرعب والهلع في المناطق التي تنشط فيها. وتستنفر الحكومات كل طاقاتها وجهودها لمحاصرة هذه الظاهرة والعمل على الحد من اثرها ومحاصرة ما قد ينتج عنها من أخطار. ونظراً للصعوبة التي تحيط بمفهوم الإرهاب والتي يمكن إرجاعها إلى العديد من الأسباب مثل:

طبيعة العمل الإرهابي، واختلاف نظرة الدول إليه، فما يراه البعض إرهاباً قد يراه البعض الآخر عملاً مشروعاً، فما يزال تعريف الإرهاب يمثل مشكلة كبرى أمام المفكرين والباحثين في هذه الظاهرة، فالإرهاب مفهوم يشوبه الكثير من سوء الفهم، ولا يمكن حصره ضمن إطار معين (الآغا، 2004 م، ص 22).

وقد ذكر العموش (1999 م، ص ص 68، 70) بأن عدم وجود تعريف محدد وواضح الملامح يفسر ظاهرة الإرهاب على المستوى النظري يعود إلى تباين النظريات والأطر الأيديولوجية المفسرة لهذه الظاهرة، وأيضاً لاختلاف الثقافات وتباينها من مجتمع لآخر. وإشكالية تعريف هذه الظاهرة تنطلق من الأبعاد الآتية:

1. عدم وجود إجماع بين العلماء والباحثين في ظاهرة الإرهاب حول هذا المفهوم، والذي يعود إلى تباين الثقافات والأهداف المتصلة بالفعل الإرهابي.
2. تداخل الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى المتصلة في المعنى مثل: (العنف السياسي –الجريمة السياسية – الجريمة المنظمة – التطرف).
3. مفهوم الإرهاب مفهوم ديناميكي ومتطور، وتختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافاً زمانياً ومكانياً، فزمانياً يتباين الإرهاب من فترة لأخرى في المكان الواحد، ويتباين في الزمن الواحد من مكان لآخر، كما تتباين الثقافات القائمة من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى.
4. إن مفهوم الإرهاب يشير لأول وهلة حكماً إلى ما ينطوي على الرفض والإنكار للإعمال الإرهابية.
5. عدم وجود نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة، وهذا يعود إلى اختلاف الإيديولوجيات والثقافات الإنسانية.

فالتباين بين الباحثين والفقهاء والمختصين في مجال مكافحة الإرهاب، وتعدد وجهات نظرهم واختلاف آرائهم، انعكس سلباً على تحديد دقيق وواضح للإرهاب دون النظر إلى أساليبه، وما يحيط به من ظروف ومتغيرات، وذلك لأن الإرهاب أصبح يسود كافة المجتمعات المختلفة، وفي حقب زمنية متفاوتة، فنجد بعض التعريفات تركز على جوهر الإرهاب، والبعض الآخر تركز حول مضمون الأفعال الإرهابية، وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات في هذا المجال:

(1) التعريف القانوني للإرهاب:

بذل المتخصصون في القانون جهوداً ملموسة في مجال التعريف بالإرهاب، وتحديد مفهومه، وتوضيح طبيعته وجوانبه، وإن كانت هذه المساهمة وحدها غير كافية لفهم هذه الظاهرة، وتلمس طبيعتها وأبعادها لمعرفة أسبابها ودوافعها لوضع الحلول الفعالة للوقاية منها، وعلاجها، حيث تجد أن النظرة القانونية غلبت على معظم ما قدم في هذا الصدد، وفيما يلي أبرز الإسهامات في ذلك:

- يعرف سرحان الإرهاب الدولي "بأنه كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي، ويعد الفعل إرهاباً دولياً، وبالتالي جريمة دولية، سواء أقام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول" (سرحان، 1973 م، ص 173).
- يعرف جيفانوفيتش الإرهاب بأنه "الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أياً كان، يتمخض عنها الإحساس بالخوف بأي صورة" (حلمي، 1988 م، ص 24).

(2) تعريف الاتفاقيات الدولية والعربية للإرهاب:

ما زالت الأسرة الدولية تبذل جهودها بين الحين والأخر من أجل الوصول إلى تعريف دولي موحد، ونتيجة لهذه المجهودات تم عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بمنع ومكافحة الإرهاب ومنها على سبيل المثال:

- **الاتفاقية الدولية الأولي لمكافحة الإرهاب (جنيف1937 م):**

فقد عرفت المقصود بأعمال الإرهاب من خلال المادة الأولى بأنها "الأفعال الإجرامية الموجهة ضد إحدى الدول والتي من شأنها – بحكم طبيعتها وأهدافها – إثارة الرعب في نفوس شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو في نفوس العامة" (الجحني،1999 م، ص 213).

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 م:**

عرفت الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم

للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (جامعة الدول العربية، 1998 م، ص2).

وقد حاولت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة تحديد مفهوم الفعل الإرهابي من منطلق أن "الإرهاب" هو شكل من أشكال العنف المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل كالسيارات والأتوبيسات والطائرات أو تفجيرها، وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للإضرار بها...... وغيرها.

كما يعرَّف الإرهاب هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء أكانت المواجهة داخلية، بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت المواجهة خارجية بين الدول. فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي، وذلك بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره، مما يؤثر في حرية القرار السياسي لدى الخصوم. والإرهاب هو باختصار عبارة عن العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعاً من القهر للآخرين، بغية تحقيق غاية معينة.

ويؤكد المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه الذي عقد في 26 شوال 1422 هـ (الموافق 10 كانون الأول 2002 م) في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة أن التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء، وأنها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له، ومن تأمّل مصدري الشريعة الإسلامية، كتاب الله الكريم وسنة نبيه "ص"، فلن يجد فيها شيئاً من معاني التطرف والعنف والإرهاب، الذي يعني الاعتداء على الآخرين دون وجه حق.

وفي البيان الذي أصدره المجمع في ختام هذه الدورة، تم تعريف الإرهاب بأنه "ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختص بقوم، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة.....

وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أحوالهم للخطر.

ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر. فكل هذا من صور الفساد في الأرض، التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها.

وأكد المجمع الفقهي الإسلامي" أن من أصناف الإرهاب إرهاب الدولة، ومن أوضح صوره وأشدها بشاعة، الإرهاب الذي يمارسه اليهود في فلسطين، وما مارسه الصرب في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو"، ورأى المجمع هذا النوع من الإرهاب "من أشد أنواعه خطراً على الأمن والسلام في العالم، وجعل مواجهته من قبيل الدفاع عن النفس والجهاد في سبيل الله ".

ومن النقاط المهمة في البيان الإجماع على أن الإرهاب ليس من الإسلام وأن "الجهاد" ليس إرهاباً، وتحليل ما المقصود بالجهاد الذي شرّع نصرةً للحق ودفعاً للظلم وإقراراً للعدل والسلام والأمن. كما أوضح البيان أن للإسلام آداباً وأحكاماً واضحة في الجهاد المشروع تحرم قتل غير المقاتلين، وتحرم قتل الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال وتحرم تتبع الفارين، أو قتل المستسلمين، أو إيذاء الأسرى، أو التمثيل بجثث القتلى أو تدمير المنشآت والمواقع والمباني التي لا علاقة لها بالقتال.

وأكد البيان انه لا يمكن التسوية بين إرهاب الطغاة الذين يغتصبون الأوطان ويهدرون كرامة الإنسان، ويدنسون المقدسات وينهبون الثروات وبين ممارسة حق الدفاع المشروع الذي يجاهد به المستضعفون لاستخلاص حقوقهم المشروعة في تقرير المصير.

الإرهاب: هو الاستخدام غير المشرع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما"[1].

الإرهاب بأنه[2] "استخدام وسائل القوة على شكل أفعال منظمة ولا يتم بالشرعية القانونية والمجتمعية وتهدف إلى تحقيق أهداف معلنة وغير معلنة وفرض الإرادة وخلق نوع من الرعب أو الفزع أو الفوضى على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي".

ثانياً: أنواع الإرهاب وأشكاله

يوجد أنواع متعددة للإرهاب تعود إلى اختلاف الهدف وطبيعة الفعل الإرهابي ومعايير التمييز، حيث قسم الظاهري (1423 هـ ، ص 71)، تصنيفات الإرهاب المنبثقة عن مؤتمر واشنطن عام 1976 م إلى أربعة أنواع هي:

1. إرهاب عقائدي: ويشمل الإرهاب اليساري والشيوعي وإرهاب اليمين المتطرف والإرهاب الصهيوني والهندوسي.
2. إرهاب وطني: ويشمل العمليات التي تستهدف إخراج المحتلين، أو تدمير آلياتهم ومصالحهم أو اغتيال رموزهم.

---

(1) حلمي نبيل أحمد،1988– الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، – الرياض، ص176.

(2) العموش أحمد فلاح،1999– أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض، ص69.

3. الإرهاب الديني أو العرقي أو اللغوي.
4. الإرهاب المرضي: الناتج عن اعتلال عقلي أو نفسي.

كما حدد حريز (1996م، ص 171)، أربعة معايير يمكن على أساسها التمييز بين الأنواع الرئيسة للإرهاب وهي:

1. المعيار التاريخي، ويستند على أساس ثنائية إرهاب الماضي والإرهاب المعاصر.
2. معيار الفاعلين، ويستند على أساس ثنائية الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة.
3. معيار النطاق، ويستند على أساس ثنائية الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي.
4. معيار الطبيعة، ويستند على أساس ثنائية الإرهاب الثوري، والإرهاب الرجعي.

أما عن أشكال الإرهاب فقد ذكرها الثقفي (2004 م، ص ص 286،288) على النحو التالي:

1. عمليات التفجير: وتعد الأسلوب الأكثر شيوعاً واستخداماً وانتشاراً في معظم الجرائم الإرهابية على مستوى العالم، لأن هذا الأسلوب يمنح الفرصة الكافية للإرهابي لإكمال العملية بنجاح، مع إمكانية الانسحاب من مسرح الجريمة دون القبض عليه أو اكتشافه.
2. الاختطاف: وهو شكل آخر من الجرائم الإرهابية ويوجه حيال الشخصيات السياسية.
3. احتجاز الرهائن: ويستخدم من قبل الجماعات الإرهابية من أجل الحصول على مكاسب سياسية تتعلق بمطالب التنظيمات التي يتبعونها، والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية الحاكمة لتحقيق مطالبها.
4. المصادرة والابتزاز: وتستخدمها التنظيمات من أجل الحصول على الأموال عن طريق السطو المسلح ومصادرة بعض الأموال، أو عن طريق ابتزاز بعض الأشخاص والشركات على شكل الحراسة والحماية، وقيام التنظيمات

بالابتزاز تعد من وجهة نظرهم ضرورة قصوى تدعو إليها الحاجة لكي تتمكن من الاستمرار، وتحقيق أهدافها.

5. تخريب وتدمير المنشآت الهامة: ويتم ذلك حيال المنشئات الإستراتيجية والحيوية المهمة، كما يتم حيال مراكز المعلومات والوثائق عن طريق سرقة المعلومات أو تخريبها أو تدميرها.
6. التهديد بالمعلومات الكاذبة: وهو إحدى العمليات التي يستخدمها الإرهابيون وتحقق آثار إيجابية منها: إنهاك الجهاز الأمني والسلطات المختصة وإثارة الرعب في المجتمع، وخلق حالة من الفزع لدى المواطنين.
7. الاغتيالات: وتوجه حيال الشخصيات المهمة والسياسية في النظام السياسي الحاكم والتي يعتقد التنظيم والإرهابيون أن اغتيالها سيحقق شيئاً من الأهداف المرسومة لهم.
8. خطف الطائرات: من أهم أساليب الإرهاب خاصة منذ السبعينيات من القرن الميلادي الماضي، وأدى إلى زيادة اهتمام السلطات بتأمين سلامة الطيران المدني.

ثالثاً: أسباب الإرهاب ودوافعه:

وقد حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 / 1 / 1400 هـ (29 / 11 /1979 م) أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب تتلخص في " سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير، وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام، والجوع والحرمان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة".

هذا ويمكن القول إن أسباب الإرهاب وبواعثه مستمدة من طبيعة الأعمال الإرهابية نفسها، ذلك تكون متباينة ومتعددة يصعب حصرها نذكر منها:(كافي، 2009)

1) الدوافع الشخصية: وهي تتعلق بالهدف الشخصي لمرتكب الجريمة.
2) الدوافع النفسية: وهي تتصل بالبناء السيكولوجي للفرد مثل إحساس الشخص بالدونية وبغضه للمجتمع والملل والرتابة وافتقاده للعوامل التي تساعده في تحقيق ذاته.
3) الدوافع السياسية: وهي تنعكس عبر السياسات غير العادية والكبت السياسي والصراعات المحلية والقمع السياسي وغيرها.
4) الدوافع الإعلامية: تعتمد على إفشاء الذعر ونشر جرائم الإرهاب.
5) الدوافع الاقتصادية: وهي تتمثل في الفقر والبطالة واتساع الهوة الاقتصادية بين الفقراء والأغنياء.
6) الدوافع الاجتماعية: وهي تتمثل في التفكك الأسرى، غياب القدوة الصالحة الفراغ الاجتماعي، ضعف الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات التعليمية.
7) دوافع أخرى: مثل ضعف الوازع الديني لدى بعض فئات المجتمع والدوافع الأيديولوجية والأثنية وغيرها.

اهتم العديد من الباحثين بمحاولة التعرف على هذه الأسباب، وفيما يلي أهمها:

1) اسباب جغرافية:

إن اتساع حدود الدول بالنسبة للقوات المسلحة وأجهزة الأمن لها والتي تتسم بالضعف والانتماءات الطائفية لقياداتها أدى إلى صعوبة تأمينها وفرض الرقابة عليها، وشجع بالتالي التنظيمات الإرهابية على التسلل من الحدود إلى الداخل لتحقيق أهدافها والقيام بعملياتها، كما أن الأماكن أو الدول التي لها تضاريس معينة تصلح كمخابئ تسهل العمليات الإرهابية، وتشكل المناطق العشوائية والمتخلفة تحدياً خطيراً لأمن واستقرار الوطن والمواطن، إضافة إلى تلك الأسباب

الجغرافية فإن المناطق الحارة تعتبر مكاناً مناسباً لانتشار الجرائم السياسية أكثر من المناطق الباردة شأنها في ذلك شأن جرائم الاعتداء على الأشخاص وإثارة الشغب، وقد اتضح بالفعل زيادة عدد الإرهابيين وسهولة استقطاب الشباب في مناطق صعيد مصر (رشوان، 2002 م، ص ص 91، 89).

2) أسباب سياسية:

وهي من أكبر الأسباب والدوافع وراء القيام بالإعمال الإرهابية، فقد ذكر رفعت والطيار إلى أن "معظم العمليات الإرهابية غالباً ما تكمن وراءها دوافع سياسية من بينها: الحصول على حق تقرير المصير للشعوب، أو مقاومة الاحتلال، أو رفض فكرة التفرقة العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان، أو جذب انتباه الرأي العام العالمي إلى مشكلة أو قضية تهم جماعة من الجماعات العرقية أو غيرها (رفعت والطيار، 1998 م، ص 209).

ويرى رشوان أن من أهم أسباب ظهور الإرهاب غياب الديمقراطية، والفراغ السياسي. فإذا حرم لناس من حرية التعبير عن الرأي، ومن محاسبة المسئولين عن أخطائهم وأعمالهم، فإنهم يتحولون إلى العمل السري. وكلما ازداد الكبت من الدولة ازداد التطرف والعنف من جانب الرعية (رشوان، 2002 م، ص 110).

3) أسباب إعلامية:

يستخدم الإرهابيون الإعلام كسلاح للوصول إلى أهدافهم، فكثيراً ما تلجأ المنظمات الإرهابية في العالم إلى ارتكاب العمليات الإرهابية، بغية لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى قضيتهم التي يدافعون عنها، من أجل إجبار الجهة المستهدفة على الرضوخ لمطالبهم.

ونظراً للأهمية الإعلامية الإرهابية، فقد أشار البعض إلى أن الإرهاب يعتمد في تحقيق أهدافه على عنصرين رئيسين هما:

الأول إثارة الرعب والذعر، والثاني نشر القضية.

فهدف الإرهاب يختلف عن أهداف الحروب النظامية التي قد تسعى إلى احتلال الأراضي، أو تدمير القوى العسكرية للخصم (عزا لدين، 1986 م، ص 151).

4) أسباب اقتصادية:

وهي من الأسباب والدوافع لكثير من العمليات الإرهابية، خاصة عندما يكون الهدف هو الإضرار باقتصاد دولة معينة، أو الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مخططاتها، وقد أكد ذلك الهواري عندما أشار إلى أن بعض الجماعات الإرهابية قد تقوم بتنفيذ بعض العمليات التي تستهدف الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ عملياتها مثل: الاتجار بالسلاح، والتعاون مع جماعات الإجرام المنظم والاتجار بالمخدرات، واختطاف شخصيات هامة في مقابل مادي، وتنفيذ عمليات الاستيلاء بالقوة على بعض محلات بيع الذهب والمجوهرات)الهواري، 2002 م، ص60).

والأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات المطحونة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي للأنظمة المصرفية في العالم زاد من هولة انتقال وتمويل الأموال بين شبكات الإرهابيين، إضافة معاناة الأفراد في دول العالم الثالث من مشكلات اقتصادية تتعلق بالإسكان والديون، والبطالة والفقر والتضخم في الأسعار، والمواصلات والصحة، كلها عوامل دفعت الشباب إلى التطرف والإرهاب(فرج، 2004 م، ص ص 89– 90).

5) أسباب تاريخية:

أشار الجبرين إلى أن الأسباب التاريخية قد تكون ذريعة لارتكاب أعمال إرهابية، فقد ترتكب الأعمال الإرهابية ضد دولة ما، أو ضد رعاياها لأسباب تاريخية كالانتقام من فئة معينة للاضطهاد الذي تعرضت له، أو القهر الذي تعرضت له بعض الشعوب والأقليات. من الأمثلة على ذلك ما يقوم به الجيش السري الأرميني ضد الحكومة التركية، أو ضد رعاياها بحجة أن تركيا قد ارتكبت العديد من المذابح ضد الأرمن) الجبرين، 1409 هـ، ص 32).

6) أسباب دينية:

إن الكثير من أسباب الأعمال الإرهابية وخصوصاً بين الطوائف الدينية المتعددة تعود إلى أسباب دينية، حيث أن معظم العمليات الإرهابية ترتكب باسم الدين، أو حماية الدين، أو الدفاع عن الدين، وتحت مسميات مختلفة، فالتطرف والتعصب الديني وعدم الفهم الصحيح لتعاليم الدين، والجهل بأحكامه وتشريعاته تؤدي بالكثير من الشباب إلى القيام بأعمال إرهابية مختلفة.

وقد أشار الغامدي إلى أن الخلافات الدينية والمذهبية تعتبر سبباً جوهرياً للأنشطة الإرهابية، فقد يتخذ بعض الأشخاص أو الجماعات موقفاً دينياً متطرفاً، وفعّالاً ينكرون فيه التصرفات والعديد من السلوكيات، ويأتون بقواعد وسلوكيات مخالفة للواقع أو البيئة الاجتماعية، وكذلك عندما يسود التعصب في أوساط بعض الأفراد ينشأ الدافع والمبرر لاستخدام الإرهاب ضد تلك الأقليات والتي قد تلجأ إلى القيام بتشكيل مجموعات إرهابية مضادة للدفاع عن وجودها وعقيدتها وكيانها (الغامدي، 2000 م، ص 60).

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم، والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي

يروجون لها ويعتنقونها، كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب.

ومن جهة أخرى نرى أن الكثير من دعاة العنف والتطرف والتزمت يفتقدون منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري.

قد يفضي الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده إلى الجنوح للغلو والتشدد في الدين، كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود أفعال عند الشباب، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر، بالقول أو الفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية، ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف، والتنفير من الدين وتشويه أهله، وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة، فإن هذا كله يسبب التطرف والغليان خاصة في نفوس الشباب الذين يقرؤون ويسمعون الاتهامات الكاذبة توجه إليهم وإلى مؤسساتهم، ولا يملكون إلا الاحتقان والانفعال، ولا تتاح لهم فرصة للرد.

ويتبع الإعلام الغربي سياسة تبعد عن العدل والإنصاف، عندما يتهم مناهجنا وثقافتنا الإسلامية ويعيبها بأنها ترسخ في أبنائنا كراهية الآخر، ومناصبته العداء، في الوقت الذي لا يسلط فيه الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين الذين هم في الثقافة والمناهج الدراسية الغربية.

7) أسباب تربوية:

ذكر فرج (2004م، ص90) أن من الأسباب التربوية المؤدية للإرهاب:

- نقص وضعف الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائي وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية.
- إسناد تدريس المواد الدينية لغير المتخصصين في العلوم الشرعية.
- عدم وضع برامج تربوية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومنها الإرهاب.

8) أسباب عنصرية:

من بين الأسباب التي تكمن وراء بعض الأنشطة الإرهابية أسباب ذات طبيعة عنصرية، حيث تولد الكراهية والأحقاد لدى بعض الطوائف أو الجماعات ضد عناصر عرقية أو دينية معينة الأمر الذي يحمل معه نشاطاً إرهابياً (الحقيل، 2001م، ص80).

ومن أمثلة ذلك ما تقوم به إسرائيل من ممارسات عنصرية، واضطهاد تجاه العرب والمسلمين في الأراضي المحتلة في فلسطين.

9) أسباب نفسية:

تلعب الجوانب السيكولوجية وما يعتريها من تغيرات دوراً مهماً في هذا الخصوص ولا سيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات النفسية التي تأخذ صورة أمراض نفسية، أو تقلبات نفسية حادة، وهذه الاضطرابات النفسية قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية، كما قد تعود إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة يتعرض لها الفرد، ومثل هذه الجوانب النفسية قد تكون هي الدافع الحقيقي للعديد من الأفراد نحو الأنشطة الإرهابية(حريز، 1996 م، ص 194).

10) جماعة الأصدقاء أو الرفاق:

أشار عيد بأن الفرد ميال بطبعه إلى الانضمام لغيره ممن يقاربونه في السن ويشابهونه في العادات بقصد قضاء وقت الفراغ، وتلعب الصحبة دوراً مهماً في نموه، فهو يؤثر بالصحبة ويتأثر بها، وغالباً ما تكون هذه الصحبة هي المصدر الذي يزود الفرد بالمعلومات عن الجماعات

المتشددة ومرجعيتها الدينية المقدسة التي يتم تفسيرها بالشكل الذي يؤدي إلى الإمعان في ممارسة الإرهاب الذي يكتسب صفة شرعية ودينية (عيد، 1999م، ص 138).

ويرى الباحث بأن جماعة الأصدقاء أو الرفاق من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى الانخراط في جماعات التطرف والإرهاب، لما لها من دور في التأثير والتحريض، وانخراط الشباب في هذه الجماعات يكون أحياناً بدافع الصداقة أو المصلحة المالية، أو نتيجة التأثير من الأصدقاء.

11) الممارسات الاستعمارية الصهيونية في فلسطين:

من الأسباب الرئيسية في تغذية التطرف الديني والإرهاب في البلاد العربية هو الممارسات الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين المحتلة وما جاورها، وهي تؤثر بشكل مباشر في ملايين من العرب الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السورية والاحتلال الأمريكي في العراق، ومن ثم في بقية العرب في مختلف البلاد العربية.

إن مشاعر الإحباط واليأس عند الكثير من المسلمين وخاصة الشباب المليء بالفوران والغليان، الذي لا يرضى بالذل والهوان، وهو يرى كل يوم الإرهاب الأمريكي وتسلطه على العالم الإسلامي دون احترام لأنظمة عالمية، ولا قرارات دولية،

ويرى كل يوم الإرهاب الصهيوني وإذلاله وقتله للشعب الفلسطيني دون أن يكون هناك ردود أفعال جادة من الحكومات العربية.

كل هذه الأسباب وغيرها هي واقع يعيشه المسلم، في الوقت الذي لا يدري فيه ماذا يفعل، فهو بين عجز وقهر، وهكذا يتحول الغليان عنده إلى غلو وتطرف، مما يجعله يبحث عن حلول عاجلة وسريعة لتغيير واقع الأمة.

إن التمادي في سياسات الاستبداد والطغيان، وغياب التوازن والعدل، هو الذي يدفع الفلسطيني لتفجير نفسه، وإذا كنا لا نجوّز قتل المدنيين إلا أننا ندرك أن غياب العدالة والاعتداء على سيادة الناس واستقلالهم، وتدمير منازلهم وتجريف مزارعهم، والعدوان على مساجدهم وكنائسهم هو الدافع الرئيس لهذا النوع من العمل اليائس.

رابعاً: أهداف الإرهاب

صنف رشوان (2002م، ص 58)، أهداف الإرهاب إلى:

1) أهداف مباشرة: وهي التي تعلنها المنظمة في أثناء تنفيذ العملية الإرهابية وتتمثل في النقاط الآتية:

- الحصول على الأموال لتمويل نشاط المنظمة، وتجنيد أفراد جدد للعمل فيها.
- إطلاق سراح المعتقلين في السجون سواء أكانوا من السياسيين أم من أفراد المنظمة التي سبق القبض عليهم في عمليات في الماضي.
- القيام بعمليات الاغتيال للخصوم سواء الاغتيالات المكشوفة أو المستترة.
- تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ، وذلك لتحقيق آخر المراحل التي تؤدي إلى نجاح العملية الإرهابية.
- عملية الدعاية اللازمة للمنظمة.

2) أهداف غير مباشرة: وهي التي لا تعلنها المنظمات الإرهابية، ولكنها تسعى إلى تحقيقها، وقد تكون أهميتها بالنسبة للمنظمة أكبر وأهم من الأهداف المباشرة، وتتمثل هذه الأهداف في النقاط الآتية:

- إضعاف سلطة الحكومة، وإظهارها بالعجز نظراً لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن هذه العملية الإرهابية.
- الحصول على اعتراف رسمي من الدولة الهدف بوجود المنظمة، أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها.
- إجبار الدولة على القيام بأعمال موجهة ضد المواطنين، بما يؤدي إلى فقد الثقة في الحكومة، نظراً لعدم قدرتها على تحقيق الأمان للمواطنين، ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها.
- خلق متعاطفين مع المنظمة من رعايا الدولة المستهدفة، والعمل على قلب نظام الحكم، أو تحقيق أغراض المنظمة.
- ضرب السياحة واقتصاديات الدول والأمن فيها، بل ويمتد إلى مرتكزات القوة وعواملها لدى الدول التي تمنحها الشرعية كالدين والاقتصاد والأمن.

كما ذكر خضور (2005 م، ص 8)، أبرز الأهداف التي يسعى الإرهابيون إلى تحقيقها من خلال الإعلام على النحو التالي:

1. الوصول إلى الجماهير الواسعة، بهدف شرح قضيتهم وتوضيح أفكارهم وتبرير أساليبهم.
2. العمل على تحييد الجماهير وإقناعها بعدم التعاطف مع السلطة وعدم التعاون مع الأجهزة الأمنية كهدف أولي، ومن ثم العمل على كسب تعاطف الجماهير وتأييدها لتشكل حاضنة لها ومنبعاً لتجنيد عناصر جديدة.
3. إقناع الجماهير بفساد السلطة ولا شرعيتها وبالتالي ضرورة إسقاطها.

4. التأكيد على الطابع القمعي للأجهزة الأمنية وإرهاب هذه الأجهزة، وبث الرعب والخوف في صفوفها وتحطيم روحها المعنوية.
5. التشديد على الزعم بأن الإرهابيين يتبنون قضية نبيلة، ويضحون بأنفسهم من أجل خدمة هذه القضية.
6. إظهار أن الإعلام الرسمي إعلام كاذب لا يقدم الحقيقة ولا يخدم مصالح الشعب، وإنما هو إعلام يشوه الحقائق ويخدع الشعب، ولا يهدف سوى خدمة هذا النظام غير الشرعي والمعادي لمصالح الشعب.

خامساً: عوامل نجاح تنفيذ الجرائم الإرهابية:

تتعدد العوامل المسببة لنجاح الجرائم الإرهابية من حيث مهارة منفذي العمليات، وطبيعة العمل التنظيمي السري، وطبيعة الضحية أو الهدف. وقد أشار الثقفي (2004م، ص ص 291، 288). إلى العوامل التالية كمسببات لنجاح الجرائم الإرهابية:

1. الحركية: ويقصد بها أن أفراد التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية يتمتعون بفرصة التحرك وسط المجتمع بسهولة وحرية لمدة طويلة باعتبارهم من أفراد المجتمع، ولا يمارسون أنشطة مخالفة لمعايير وقيم المجتمع، أو ينادون بأفكار متطرفة بشكل علني.
2. السرية المطلقة وأمن المعلومات والعمليات: ويقصد بها أن الانتماء إلى التنظيم المتطرف، والانخراط في أنشطته المضادة للنظام السياسي والقانون المتبع، وتنفيذ الجرائم الإرهابية التي تخدم أفكار التنظيم ومبادئه تتم بطريقة سرية ومعقدة تضمن أمن المعلومات والعمليات.
3. الأنظمة القانونية في الدول الديمقراطية: حيث تعد تلك الأنظمة عملاً يساعد الإرهابيين المتورطين في جرائم إرهابية على الفرار من دولهم إلى دول ذات دساتير وقوانين إجرائية صارمة تستوجب الدقة في الحصول على أدلة إثبات وإجراءات مطولة للمحاكمة، ناهيك عن الدول التي تمنح حق

اللجوء السياسي لبعض المتهمين في قضايا إرهابية بحجة أنهم هاربون لتعرضهم لاضطهاد سياسي في بلدانهم.

4. سهولة الحصول على الأسلحة والمتفجرات: بفعل التقدم العلمي والتطور التقني يمكن للإرهابيين الحصول على الأسلحة والمتفجرات وصناعتها من موادها الأولية المتوفرة في البيئة المحلية.

5. ضعف الحماية الأمنية: من المعلوم أن الإجراءات الأمنية تزداد كثافة عند حدوث عمليات إرهابية حقيقية، أو حتى عند حدوث بلاغات كاذبة، وتبدأ الإجراءات في التراخي مع طول الوقت وعدم حدوث أي بوادر خطورة أمنية، ومن هنا يجد الإرهابيون الثغرات الأمنية التي تمكنهم من النفاذ إلى أهدافهم وتحقيق مآربهم.

6. المستوى العلمي الرفيع للقيادات: تتمتع قيادات التنظيم بمستوى رفيع من التأهيل والتدريب، ونسبة عالية من الذكاء، تجعل منهم إداريين ناجحين للتنظيم الإرهابي، حيث بإمكانهم استخدام آخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة، وتوظيف قدراتهم في الترويج لأفكار التنظيم وتجنيد الأعضاء الجدد، واستغلال هفوات النظام السياسي الحاكم وتضخيمها أمام العامة، وتبرير عملياتهم أمام العامة أيضاً بأنها الحل الأمثل لتحقيق الأهداف النبيلة التي ينادون بها، خاصة أنهم أبناء البيئة ذاتها ومن المجتمع ذاته. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفئة قد تلقت تدريباً ميدانياً عالي المستوى في بيئات كانت مسرحاً للحروب، ولم تكتفِ بالتدريب في المعسكرات بل طبقت هذا التدريب عملياً خاصة في حربها ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً في أفغانستان، وبعضهم في البوسنة والهرسك، وحالياً في العراق الذي أصبح مزرعة لتفريخ الإرهاب، بل بيئة خصبة لهذا الإرهاب.

سادساً: تأثير الإرهاب على الفرد والمجتمع

ذكر الظاهري (1423 هـ، ص ص 79 – 80)، أن أخطر ما يفرزه الإرهاب من آثار تمتد سلبياته على المجتمع المسلم ما يلي:

1. أن العمليات الإرهابية التي وقعت في البلدان الإسلامية، وبأيدي من يدعون الإسلام أسهمت إلى حد كبير في رسم صورة قاتمة عن الإسلام والمسلمين أمام غير المسلمين، وفي تشويه صورة كل مسلم، وإيجاد علاقة شكلية بين الإرهاب والإسلام.
2. أن العمليات الإرهابية تعتبر من المخاطر غير المشجعة للتجار ورجال الأعمال على التوسع في تجارتهم، وفي التبادلات التجارية، أو عقد الصفقات مع الدولة التي تعاني من الإرهاب.
3. أن المناخ العام للاستثمار سيكون غير مشجع لجذب رؤوس الأموال من الخارج.
4. أن الإرهاب يعمل على عرقلة النشاط السياحي الذي يعد من مصادر الدخل القومي لكثير من الدول الإسلامية.
5. أن زعزعة الأمن، وخلخلة الاقتصاد، وتراجع النشاط التجاري نتيجة مباشرة للعمليات الإرهابية.
6. إن الإرهاب يأخذ أبعاداً خطيرة قد تصل إلى حد الإضرار بميزانية الدولة المبتلية بالإرهاب، وذلك من جانبين:

الأول تزايد نفقات الدولة على جهود مكافحة الإرهاب.

والثاني يتعلق بزيادة أعباء الموازنة من جراء التعويضات المدفوعة لذوي القتلى، وعلاج المصابين، وإصلاح ما خلفه الإرهاب من دمار وخراب.

سابعاً: أساليب الوقاية من الإرهاب:

وتتطلب ظاهرة الإرهاب الكثير من الجهود الإقليمية لمكافحتها والوقاية منها، وذلك بتبني إستراتيجية تقوم على التنسيق بين الدول والأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب فيها، ومن ذلك التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات الكفيلة بالحماية الجنائية، وسن القوانين الرادعة لمرتكبي جرائم الإرهاب.

ومن أهم الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب في الوطن العربي القرارات التي أصدرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دوراته الممتدة من عام 1982 – 1998 م والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية.

وقد توالت الجهود في أساليب الوقاية من الجريمة وجرائم الإرهاب بشكل خاص إلى أن صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي كانت نتاجاً للجهود لمجلس وزراء الداخلية ومجلس وزراء العدل العرب، الذي توج بالاتفاق في 25 / 12 / 1418 هـ الموافق 22 / 4 /1998 م على توقيع هذه الاتفاقية، التي حددت أساليب مكافحة الإرهاب، وحددت كذلك الجرائم الإرهابية التي ينبض منها وملاحقة مرتكبيها في جميع أجزاء الوطن العربي. ومن أهم ما جاء فيها في مجال الوقاية من الإرهاب:

- تعهد الدول العربية بعدم تنظيم او تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور وعليها الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً للقيام بأي فعل من هذه الأفعال بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إيوائها أو إقامتها أو تدريبها أو تسليمها أو تقديم أي تسهيلات لها.
- التزام الدول العربية بتطوير الأنظمة المتصلة بالكشف عن حركة الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومراقبتها، وخاصة عبر الجمارك والحدود، وتلتزم في

ذلك بتطوير وتعزيز إجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ الشرعية لمنع حالات التسلل أو الدخول بوثائق مزورة.

- التزام الدول بحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام، والبعثات الدبلوماسية.
- إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل البيانات الخاصة بالإرهاب والإرهابيين، وتحديث هذه القاعدة باستمرار في إطار التعاون والتنسيق العربي والمحلي.
- تعزيز أجهزة الإعلام الأمني على المستويين المحلي والعربي لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية وإحباط مخططاتها وبيان مدى خطورتها على أمن المجتمع وكيانه الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.
- التزام الدول العربية بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين الداخلية لكل منها، والعمل على الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنفيذ الجرائم الإرهابية، أو الشروع فيها بأي شكل من الأشكال بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها، أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات.
- تبادل المعلومات حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها والمساعدة في القبض على المتهمين في الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.
- تتعهد الدولة الموقعة على الاتفاقية بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية إلى الدول الطالبة، وتقديم كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن.
- حماية الخبراء والشهود، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أي علانية تؤدي إلى تعريضهم للخطر الناتج عن الإدلاء بالشهادة أو تقديم الخبرة.

ثامناً: دور الإعلام في الإرهاب الدولي

أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة تمس الطبيعة الإنسانية والأمن السياسي والاقتصادي لكثير من دول العالم المتضررة وبالأخص الدول العربية[1].

فالإرهاب ينسب دائماً إلى الآخرين حتى أصبحت عبارة الإرهاب عبارة نموذجية تتردد دائماً في الإعلام السياسي الدعائي.

لم يعد الإرهاب يتمثل باستخدام العنف والقوة فقط بل تعدى ذلك إلى أعمال أخرى لا تمت للقوة والعنف بصلة كالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية والتجويع تحقيقاً للهدف الذي قد يكون تغيير نظام الحكم في دولة ما أو التأثير على القرار السياسي فيها.

ويدخل في إطار الإرهاب الدولي الضغط الاقتصادي بكافة أشكاله ومشاكله مثل التلويح بسلاح التجويع والتلميح بتجميد أو مصادرة الأرصدة المالية العربية في البنوك الغربية والاستمرار في استنزاف العقول العربية والتدخلات التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية التابعة واقعياً للدول الغربية " صندوق النقد الدولي". كل هذه الأعمال التي تقضي في النهاية إلى غاية واحدة هي فرض القرار السياسي والاقتصادي الذي يتناسب مع السياسة الغربية وتحقيق مصالحها.

يعتبر الإرهاب من أخطر المشاكل التي تواجه دول العالم النامية، ومن ضمنها الدول العربية في الوقت الحاضر، وتزداد أهمية هذه المشكلة كونها ليست محلية فقط بل عالمية أيضاً، وأصبحت تشغل رجال السياسة والاقتصاد والصحافة والعامة والباحثين على المستوى العالمي.

---

(1) طه حاج طه،" الإرهاب الدولي وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي "، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25)العدد (5) 2003.

فالإرهاب ينسب دائماً إلى الآخرين. كل طرف ينسب الإرهاب إلى الآخر بصورة متبادلة حتى أصبحت عبارة الإرهاب نموذجية تتردد دائماً في الإعلام السياسي الدعائي. ففي فرنسا مثلاً خلال المقاومة الوطنية ضد الألمان خلال الحرب العالمية الثانية كان هؤلاء الآخرين يدعون عناصر المقاومة الفرنسية والقناصة إرهابيين، كما كانوا يدعون عمليات القصف المركزي والمكثف التي كان يقوم بها طيران الحلفاء ضد المدن الألمانية بغارات الإرهاب. وبالمقابل كان الإرهاب يعني بالنسبة للفرنسيين خلال الفترة نفسها مجموعة الإجراءات العنيفة والتعسفية التي كان يقوم بها العدو النازي بهدف السيطرة على أراضي فرنسا واستعباد شعبها.

ومن جهة أخرى كان الألمان يعتبرون أن الإجراءات التي كانوا يقومون بها هي أعمال انتقامية ضد الإرهابيين الفرنسيين. أما الفرنسيون فكانوا يعتبرون إجراءاتهم أعمال مقاومة ضد الإرهاب الألماني. حتى مناحيم بيغن وهو زعيم منظمة "الأرغون" الإرهابية رفض الصفة الإرهابية التي أطلقت على منظمته: "تاريخياً" يقول بيغن "نحن لم نكن من الإرهابيين. لقد كنا بتعبير دقيق مقاومين للإرهابيين". وكان يقصد بالإرهابيين الإنكليز الذين كانوا يحتلون فلسطين في تلك الفترة[1].

إن كل أنواع الأعمال الإرهابية من الاغتيال السياسي وتدمير المنشآت العامة واحتجاز الرهائن وخطف الطائرات وغيرها.... ليست مقصودة لذاتها إنما المقصودة من ورائها تحقيق أمرين أساسيين:

الأمر الأول: هو إثارة انتباه العالم إلى أن الإرهاب موجود وإنه صاحب قضية وإنه لا بد من الاعتراف به وبالتالي لا بد من معالجته قضيته.

(1) د.العكرة، أدونيس– 1983– الإرهاب السياسي– بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. دار الطليعة– بيروت.ص61.

أما الأمر الثاني: فهو الحصول على الشرعية الدولية لقضيته.

وحتى يتمكن الإرهابي من ذلك فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على تجاوب أجهزة الإعلام معه. وليس من الضروري أن يكون التجاوب بالتعاطف، إنما المهم هو أن تنقل هذه الأجهزة الرسالة إلى أوسع قطاع من الرأي العام. ويعتمد الإرهابي على غريزة رجل الإعلام في إبراز المثير من الأخبار. ولذلك فإنه يعمد إلى القيام بالمثير من العمليات التي تفرض نفسها في الصفحات الأولى من الصحف وعلى أغلفة المجلات وفي مطلع النشرات المذاعة والمتلفزة[1]. وبناءً على ما تقدم فإنما ما يصفه الأستاذ Walter Laqueur من أن "الإعلام والإعلامي هما افضل صديقين للرجل الإرهابي[2]. يعتبر استنتاجاً صحيحاً وسلمياً وذلك للدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام في تغطيتها للقضايا الدولية وكشفها للرأي العام العالمي من خلال عرضها لأخبار العمليات الإرهابية التي تقع. وهكذا نجد أن لجوء حركات المقاومة إلى بعض الأساليب والعمليات الإرهابية في مرحلة ما من مراحل كفاحها المسلح ضد أعدائها المحتلين، نتيجة للأسباب والضغوط السياسية والعسكرية المفروضة عليها، لا يخلو من دوافع إعلامية ودعائية ترمي إلى نشر قضيتها العادلة أمام الرأي العام العالمي، وفضح الممارسات القمعية والتعسفية التي يتعرض لها شعبها من قبل السلطات القائمة بالاحتلال وكسب التأييد الدولي لهذه القضية بنيّة العمل على حلها حلاً مشرفاً يعيد الحقوق المغتصبة بنتيجتها إلى أصحابها الشرعيين.

إن أهمية أي عمل إرهابي تقاس بمدى ما يحصل عليه من تغطية إعلامية. ومن أجل الحصول على هذه التغطية يلجأ الإرهابيون إلى اختيار مسارح لعملياتهم تتوافر كل عناصر الإثارة الضرورية.

(1) السماك، محمد- 1992- الإرهاب والعنف السياسي- دار النفائس- بيروت- الطبعة الثانية ص67.

(2) J Laquueur, Walter, Age of Terrorism– Boston, Little, BROWN AND CO– USA– 1987. P.65

فإستراتيجية الإرهاب هي سيكولوجية "نفسية" وليست عسكرية، وكذلك فإنه من خلال العمل الإرهابي تستطيع منظمة صغيرة أن تحصل على حجم إعلامي كبير جداً.

غير إن إغفال أو تجاهل العمليات الإرهابية يسيء إلى أمانة نقل الأخبار وبالتالي إلى المهمة الأساسية للإعلام، أما إبرازها فيدفع بالإعلام إلى الوقوع في فخ الإرهاب. من هنا عمدت أجهزة الإعلام مؤخراً إلى استغلال الإرهابي بنسبة ما يستغلها هو، فأصبحت هذه الأجهزة تكتفي بنشر أخبار العمليات الإرهابية دون أن تتحدث عن القضية التي من أجلها يقوم الإرهابي بعملياته. وبذلك يستطيع الإرهابي أن يستقطب الاهتمام ولكنه يعجز عن توصيل رسالته إلى الرأي العام. وفي دراسة أعدها الأستاذان الجامعيان الكنديان Thomas Mitchell و Mitchel Kelly حول التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية في صحيفتي نيويورك تايمز الأمريكية والتايمز البريطانية، ما يؤكد ذلك فقد اختار الأستاذان 158 حادثاً إرهابياً في عدة مناطق من العالم ودرسا كيفية تغطية هذه الأحداث في الصحيفتين، وقادتهما دراستهما إلى أن هناك إغفالاً شبه تام للأسباب الكامنة وراء تلك العمليات وإغفالاً تاماً لبعضها كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم(1) يبين التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية

المنطقة	عدد الحوادث الإرهابية	النسبة المئوية للتغطية في نيويورك تايمز	النسبة المئوية للتغطية في التايمز
شمال أمريكا	21	81٪ – 17 حادثاً	48٪ – 10 حادثاً
أوربا الغربية	47	24٪ – 24 حادثاً	68٪ – 32 حادثاً
الشرق الأوسط	32	69٪ – 22 حادثاً	69٪ – 22 حادثاً
أمريكا الوسطى	11	64٪ – 7 حوادث	64٪ – 7 حوادث
أمريكا الجنوبية	33	42٪ – 14 حادثاً	36٪ – 12 حادثاً
أوربا الشرقية	3	33٪ – 1 حادثة	100٪ – 3 حوادث
آسيا	7	43٪ – 3 حوادث	43٪ – 3 حوادث
إفريقيا	4	43٪ – 1 حادثة	50٪ – حادثتان
مجموعة الحوادث	158	89 حادثاً	91 حادثاً

أما المعاناة الإنسانية لأبطال العمليات الإرهابية فكانت نسبة تغطيتها في كل هذه الحوادث أقل من عشرة بالمئة فقط..!!.[1]

من كل ما تقدم يتبين لنا أن استخدام وسائل الإعلام والدعاية عنصر أساسي وجوهري في النظم السياسية الإرهابية. ولكن في أي المستويات يستخدم وما هي أبعاد استخدامه وما هي وسائله وأهدافه. سنتعرض لذلك فيما يلي.

أولاً– مستويات استخدام الإعلام والدعاية في النظم السياسية الإرهابية:

– المستوى الداخلي:

تتجه أجهزة الإعلام والدعاية في النظم إلى المواطن، تثير فيه النعرة القومية والتعصب العنصري وتذكي فيه روح العدوانية كما تتجه إلى غير المواطن والأقليات العرقية تحطم فيها عناصر الثقة في الذات تشويهاً للتاريخ وزعزعةً للمبادئ وتشكيكا في الهوية[2].

– المستوى الخارجي:

يصور الإعلام والدعاية الأنظمة الإرهابية على أنها النموذج المثالي الذي ينبغي الاقتداء به والتعاون معه وإن سياساتها وتوجهاتها إنما تعبر عن المثالية وأن ما تخوضه من حروب وما تشنه من عمليات عسكرية ما هو إلا ضريبة تدفعها لقاء دورها القيادي والريادي في العالم.

---

(1) السماك، محمد– مرجع سابق. ص 69.

(2) د. ربيع حامد عبد الله–1979– العنصرية الصهيونية منطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية.بيروت. منشورات الطلائع الفلسطينية ص 93

ثانياً- أبعاد استخدام الإعلام في النظم السياسية الإرهابية:

لقد تعددت أبعاد استخدام الإعلام في النظم السياسية الإرهابية لتشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وذلك على مختلف المستويات الداخلية والخارجية بحيث غدا الإعلام بحق الموجه المعبر عن كافة مجالات انشطة الأنظمة الإرهابية في الداخل والخارج ونعرض فيما يلي وبشكل موجز لأهم هذه الأبعاد وفي مختلف المستويات:

أ. البعد الاجتماعي:

(1) داخلياً:

يركز الإعلام في هذا البعد على ترسيخ الأفكار المتعلقة بالدعاوى العنصرية وتميز العرق وأفضلية أبناء هذا المجتمع على سواه وفي نفس الوقت التقليل من شأن الآخرين والحط من إمكانياتهم إضافةً إلى السعي نحو إقناع جميع المواطنين بحتمية برامج وتوجهات هذه النظم والتضخيم لنتائجها المرتقبة والتي ستحقق لكل منهم مطالبه في التمتع بمستوى معيشي متكامل فيه الخدمات الاجتماعية ويحقق فيه كل ذاته[1].

(2) خارجياً:

تسعى أنظمة الإعلام والدعاية في الأنظمة الإرهابية في هذا البعد إلى تقديم صورة مشرفة لمجتمعات هذه الأنظمة حيث التكامل القومي والتماسك الاجتماعي والمثالية في كل مظاهر الحياة الاجتماعية ومن ثم يكون النموذج المثالي الذي تطرحه هذه الأنظمة لكافة دول العالم اقتداءً وتأثراً[2].

---

(1) د. عودة عبد الملك -1964 – إسرائيل وأفريقيا- القاهرة. معهد الدراسات العربية.ص 29

(2) شكري، عادل محمد -مرجع سابق ذكره. ص 400.

ب. البعد الاقتصادي:

- داخلياً:

يصور الإعلام في الأنظمة الإرهابية البرامج الاقتصادية الطموحة ذات التوجهات العسكرية على أنها ضرورة لتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة كما يسعى إقناع المواطنين بحتمية التوجهات العسكرية للاقتصاد وذلك تأميناً لمتطلبات القوات العسكرية الضاربة في الأنظمة الإرهابية التي تضمن أمنها وتؤمن وصولها إلى مجالها الحيوي المنشود.

- خارجياً:

إن الدعاية والإعلام في الأنظمة السياسية الإرهابية تقدم برامجها ونظمها الاقتصادية على أنها نموذج مثالي وقدوة للدول الأخرى سعياً لاحتواء مقدرات الشعوب والتغلغل والسيطرة على ثرواتها تحت شعار التعاون الاقتصادي وربطها بفلك أنظمتها الاقتصادية كضرب من ضروب الاستعمار في قناعه الاقتصادي[1].

ج. البعد السياسي:

- داخلياً:

إن إعلام الأنظمة والمنظمات الإرهابية يسعى دائماً إلى التأكيد على الأساليب والممارسات السياسية التي تقوم بها هذه الأنظمة وتصوير التحرك السياسي لها على الصعيد الخارجي على أنه التحرك السوي الذي يخدم القضايا المصيرية للمواطنين جميعاً وبما يضمن التأييد لاتجاهاتها وتوجهاتها داخلياً وخارجياً.

---

(1) ربيع ، حامد عبد الله 1975-النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية -القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية.صفحة14

- خارجياً:

تبذل أجهزة الدعاية والإعلام في هذا الميدان جهوداً لإبراز ما تدعيه هذه الأنظمة من نموذجية ومثالية وصلاحية للاقتداء بها وتركيز الجهود على القول بأنها نحترم بصورة حازمة العهود والمواثيق والمعاهدات الدولية. وتسعى دوماً إلى حل المنازعات الدولية بالطرق والسبل السلمية. كما أن علاقات هذه النظم مع الدول الأخرى إنما تقوم على المصالح المتبادلة واحترام حقوق الآخرين.

د. البعد العسكري:

- داخلياً:

تعمل الدعاية والإعلام في هذا البعد إلى غرس المفاهيم والمثل والقيم العسكرية لدى أفراد الأنظمة الإرهابية وربط هذه القيم والمفاهيم والمثل في سياق تاريخي وثقافي مزعوم والادعاء بأصالة الروح العسكرية وتغلغلها في المجتمع. كما تعمد إلى التضخيم من أبعاد العمليات العسكرية الناجحة لهذه الأنظمة في كافة المجالات. وكذلك للتحركات العسكرية العدوانية ضد الدول والشعوب الأخرى[1].

- خارجياً:

اعتادت أجهزة الدعاية والإعلام على تصوير سعي الأنظمة الإرهابية لحشد قدرات عسكرية ضخمة والتزود بأحدث تكنولوجيا التسلح على أنه من أعمال الوقاية، وإن ما خاضته هذه النظم من حروب وما قامت به من أنشطة عسكرية

(1) د. ربيع ، حامد عبد الله -العنصرية ومنطق التعامل السياسي.مرجع سبق ذكره ص 93

عدوانية إن هي إلا عمليات أرغمت على القيام بها رداً لاعتداءات الآخرين على مواطنيها وأراضيها[1].

وبنظرة متأنية متكاملة نجد أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هم خير من يستخدم عنصر الإعلام والدعاية في تنفيذ مخططاتهم. وإذا قمنا مثلاً بعملية إسقاط لما ذكرناه في إبعاد استخدام الأعلام من قبل الأنظمة الإرهابية على ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة تبرير اجتياحها لأفغانستان نجد أنها استطاعت وبنجاح إقناع الرأي العام العالمي أو على الأقل الغربي أنها تدافع عن الديمقراطية في العام. وأنها لذلك كانت هدفاً للإرهابيين بينما الحقيقة أنها دولة الإرهاب الأولى في العالم هي وربيبتها إسرائيل. وإن نجاحها في ذلك اعتمد بالدرجة الأولى على تسخيرها للأعلام بشكل ناجح ومخادع.

ثالثاً: أهم الوسائل الإعلامية التي تستخدمها الأنظمة الإرهابية:

تنوعت الوسائل التي سلكتها الأنظمة الإرهابية في مجال الإعلام وذلك لتحقيق أهدافها ولكن أهم هذه الوسائل هي:

أ. **الوسائل المقروءة:**

إن إحدى الوسائل التي تعتمد عليها الأنظمة الإرهابية في بث مبادئها ونشر أفكارها وتمرير مخططاتهم الوسائل المقروءة التي تتمثل أساساً في الكتب والنشرات والمنشورات والصحف والمجلات وغير ذلك من المطبوعات التي حملت بين طياتها

(1) يسين، السيد –1975، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة – القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية – الجزء الأول ص 375

أفكار النظام وتوجهاته وتضمنت دفاعاً حاداً أو مستمراً عن السياسات الإرهابية لهذه الأنظمة في مختلف المستويات[1].

ب. الوسائل السمعية:

تولي الأنظمة الإرهابية أهمية بالغة للوسائل السمعية في بث دعايتها ونشر أفكارها وهذه الوسائل تركزت بصورة أساسية في الموسيقى الهادئة وبعض الأغاني التي تحمل كلماتها مغزى مستهدف والخطب المسجلة والرموز الصوتية. فضلاً عن أسلوب الخطابة الذي تعتمد عليه قيادات هذه الأنظمة كوسيلة في تمرير المبادئ والأفكار المختلفة لأنظمة الإرهابية داخلياً وخارجياً.

ج. الوسائل البصرية "المرئية":

تحتل الوسائل البصرية موقعاً غاية في الأهمية من بين الوسائل الإعلامية المستخدمة من قبل الأنظمة الإرهابية. وقد تعددت أشكال وصور هذه الوسائل وتنوعت وتباينت فمن أفلام مختلف أنواعها إلى إعلام ذو طابع خاص إلى إشارات تحمل مغزى محدداً إلى رموز بصرية لها مدلول معين.

وتزداد يوماً بعد يوم أهمية هذه الوسائل خاصةً بعد أن عم استخدامها في كل مكان وبعد أن أصبح العالم بأسره قريةً صغيرة فما يجري من أحداث في اقصى الغرب يشاهده في التو واللحظة من يقطن أقصى الشرق. ومع ازدياد أهمية هذه الوسائل وتطورها ازداد اهتمام الأنظمة الإرهابية بها حتى جعلها مسخرة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

(1) ربيع، حامد عبد الله- 1974 ، الحرب النفسية في المنطقة العربية – بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الأولى ص 83.

رابعاً: أهم أهداف العمل الإعلامي للأنظمة الإرهابية:

تتمثل أهم أهداف الإعلام للأعمال الإرهابية في الآتي:

أ. كسب المؤيدين واحتواء المعارضين:

تركز العملية الإعلامية جهدها داخلياً وخارجياً على توسيع نطاق المؤيدين لسياسات الأنظمة الإرهابية وتوجيهاتها وأفكارها باستخدام شتى السبل وكافة الوسائل ترغيباً وترهيباً إقناعاً وإكراهاً على وجه معنوي ومادي أو في ذات الوقت السعي نحو احتواء وحصر المعارضين والتخلص من معارضتهم لمختلف الوسائل والسبل[1].

ب. هدم القيم وإعادة تشكيل المدركات:

إن أحد أهم أهداف العمل الإعلامي في النشاطات الإرهابية هو إجراء عملية هدم للقيم المخالفة لتوجهات الأنظمة الإرهابية وسياساتها والتخلص منها بكافة السبل والوسائل وإحلال أنماط جديدة من الأفكار والقيم والمبادئ في أوساط المجتمع تتمشى ونزعات الأنظمة الإرهابية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية ويشكل التطبيع خير مثال على القيم والمبادئ البديلة. والذي حاولت وتحاول الدولة الصهيونية إحلاله في بعض المجتمعات العربية، ولكن دون فائدة. أو ما يطرح مؤخراً من ضرورة إجراء تعديلات في المناهج التربوية في بعض البلدان العربية كالسعودية مثلاً... ببحث يؤدي بالنتيجة إلى تغيير في المبادئ والقيم والعقيدة وطرح مبادئ وقيم بديلة تناسب الغرب وتتماشى مع مصالحه فهم مثلاً يريدون إبدال كلمة الجهاد بالتضحية.

---

(1) د. ربيع، حامد عبد الله– 1975، الدعاية الصهيونية– القاهرة– معهد الدراسات والبحوث العربية ص62.

ج. التضليل والخدع:

تلعب الأنشطة الإعلامية والدعائية للأنظمة الإرهابية دوراً كـ
التضليل بحقائق القضايا والمشاكل التي كانت هذه الأنظمة طرفاً فيها. وفي
الدول والشعوب تحقيقاً لأهدافها. ففي الداخل تركز أجهزة الإعلام على
انتباه شعوبها إلى موضوعات وقضايا أخرى غير تلك التي تخطط لها هذه
وتقديم سياسات وتوجهات هذه الأنظمة على أنها المثلى، وهي التي ستحقق ا
آماله وتطلعاته وذلك في أوضح صوره من صور الخداع والتضليل واللعب بع
ومشاعر المواطنين. وفي الخارج طمس معالم القضايا وخداع الرأي العام العالم
يتعلق بسياساتها العنصرية وممارستها تجاه الشعوب الأخرى[1].

د. التبريري للممارسات والسياسات العدوانية والإرهابية:

تسعى الأنظمة الإرهابية من خلال وسائل إعلامها ودعايتها إلى
المبررات والادعاءات بعدالة ومشروعية أعمالها وبرامجها في مختلف الم
وتمشيها مع المصالح القومية العليا واتفاقها مع الأهداف الإستراتيجية
والمجتمع، وإنها ضرورة تفرضها تطورات الأوضاع القائمة وتحتما المتغيرات الر

وإن كل ما تقوم به لا يخرج عن نطاق الدفاع عن الذات ووقاية المجتم
أعداء دائميين يعلمون على تحطيمه والقضاء عليه.

ه. الابتزاز والتشهير:

تستخدم الأنظمة الإرهابية الوسائل الإعلامية ضد المناوئين له
كانوا دولاً أو تنظيمات أو أفراد وذلك لابتزازهم أو التشهير بهم، وإذا ما ا
دولة من الدول بحقها في التعبير عن سيادتها أو عدم موافقة الدول العظ

(1) محمود، معين أحمد، 1971– الصهيونية والنازية– بيروت– المكتب التجاري للطباعة والنشر– الطب
ص 306.

المعتدية على رأيها أُعتبر ذلك خروج وعصيان على إرادة هذه الدولة العظمى ويستتبع ذلك إجراءات ونتائج عديدة أهمها أن توصف الدولة بأنها مارقة أو إرهابية ولا عجب في ذلك فالأبواق الإعلامية هي بأيدي من يملك التقييم والتصنيف.

في الأساس تواكب العملية الإعلامية وتتكامل مع العملية السياسية ومع العملية العسكرية في تحقيق هدف دولة ما أو مجموعة من الدول، ضد دولة أخرى أو ضد مجموعة من الدول الأخرى.

تمر العملية الإعلامية عبر مراحل عديدة أهمها ما يأتي:

أولاً: مرحلة استنفار الرأي العام وتحفيزه لمعاداة دولة ما أو إغراقه بأخبار غالباً ما تعكف على صناعتها أجهزة المخابرات المختصة، لشحنه بالحقد والكراهية ضد الدولة المعنية، ومن ثم تأهيل الرأي العام بحيث يتقبل أي عمل معاد لهذه الدولة حتى ولو اتخذ هذا العمل شكلاً همجياً يتناقض مع شعارات السلام وحقوق الإنسان التي تكون في ذاتها المبادئ الأخلاقية والتربوية لدى الرأي العام.

ويمكننا إعطاء مثال على ذلك بتحضيرات الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982، عندما حرصت الأجهزة الإسرائيلية والأمريكية خلال أسابيع كاملة على إطلاق سلسلة من المؤثرات السمعية والبصرية على الرأي العام العالمي لتحضير النفوس لتقبل الغزو المعدة خيوطه سلفاً في الدوائر المعنية، وكان قد ساهم في ذلك مسؤولون أمريكيون كبار وقياديون في المعارضة الإسرائيلية- حزب العمل- وقيادة القوات اللبنانية "بشخص بشير الجميل" وبعض المقربين له، كما كُشف فيما بعد على صفحات عدة كتب إسرائيلية.. كما أن جيش الاجتياح الإسرائيلي اصطحب معه عدداً كبيراً من الصحفيين وممثلين لمؤسسات تلفزيونية وإذاعية، انطلاقاً من قناعة مسبقة بأن المطلوب أيضاً ليس تحقيق ضربة عسكرية معينة أو اجتياح عسكري فحسب بل المطلوب إحداث الوقع النفسي "الصاعق" في نفوس اللبنانيين والفلسطينيين والعرب حتى يخضعوا مسبقاً لشروط آلة التدمير والغزو الإسرائيلية

وفي نفوس المجتمع الدولي الذي كانت إسرائيل تأمل بأن تبهره بهذه العملية الإنقاذية الضخمة لبقعة من العالم أصبحت "بؤرة للإرهاب" الفلسطيني.... والعربي.... والسوفييتي....!!

إنه الأسلوب نفسه الذي استخدمه إلى حد بعيد قادة الغزو البريطاني لجزيرة المالوين في القطب الجنوبي، وقادة الغزو الأمريكي لجزيرة "غرنادا" في أمريكا الوسطى... كما استخدمته إدارة الرئيس ريغان بالذات وبأساليب مدهشة في تنوعها وشموليتها عندما كانت تعد لغزو لبنان دعماً للاحتلال الإسرائيلي وسعياً وراء تحويل لبنان إلى قلعة أطلسية إلى الأبد[1].

إن استعمال وسائل الإعلام في الحرب النفسية– السياسية استمر ويستمر ففي العام 1986 وضع مجلس الأمن القومي الأمريكي خطة لإسقاط القائد الليبي معمر القذافي، وكان من أسس تلك الخطة "التوفيق بين الحوادث الخيالية والحوادث الحقيقية التي تقع بالفعل" وذلك لإيهام القيادة الليبية بأن النظام يتداعى وبالتالي لدفع القائد الليبي إلى التحرك بهلع ورد فعل عصبي يبرز استعمال القوة العسكرية الأمريكية ضده. وبموجب ذلك عهد إلى وكالة الاستخبارات (CAI) نشر معلومات وأخبار كاذبة في الصحافة الدولية عن الأوضاع في ليبيا، كما عهد إلى وزارة الخارجية الترويج لهذه الأخبار عن طريق التعامل معها بجدية. صحيفة "وول ستريت جورنال" Wall street Journa; الأمريكية كانت أداة الترويج لهذه الأخبار محاولة انقلاب على النظام العمليات الإرهابية– الاستعداد الأمريكي للتدخل العسكري– القواعد السوفيتية في ليبيا".

هذه الخطة كُشفت أسرارها بعد وقت قصير من المباشرة في تنفيذها صحيفة الواشنطن بوست WashingtonPost التي نشرت تحقيقاً بعنوان" شبكة الكذب" بينت فيه أهمية اختلاق أخبار وهمية والتصديق عليها رسمياً في إطار خطة العمل على محاولة إسقاط القائد الليبي. وكان من نتيجة ذلك استقالة الناطق بلسان الخارجية الأمريكية "برنارد كالب" بسبب استعماله أداة رسمية للترويج

---

(1) هادي، نبيل– 1985– أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط– دار الفارابي بيروت– الطبعة الأولى ص 105.

لأخبار مضللة للرأي العام. بعض الأخبار تصنع في دوائر سياسية وفي أجهزة استخباراتية مختصة لتبرير موقف سياسي معين أو لاستقطاب الرأي العام حول هذا الموقف السياسي المعين(1).

ثانياً– استدراج الدولة المعنية بالاستعداء إلى مضارب شباك العملية الإعلامية، بحيث تتوفر للقائمين على هذه العملية المادة الأولية للإمعان في تشويه صورة الدولة المعنية ولتعميق مشاعر الكراهية في الرأي العام المعني ضد هذه الدولة. إن دفع الدولة المعادية نحو مواقع الخطأ ومن ثم وضع العدسات الإعلامية المكبرة فوق هذا الموقع أصبح يشكل بحد ذاته فناً من فنون الإبداع الإعلامي الحديث. إن التقاط صور لموقع ما أو تسجيل تصريح لمسؤول ما أو حتى فقرة من تصريح يكفي لإشباع الموضوعية على تركيبة إعلامية مسبقة تهدف إلى المساهمة في خدمة هدف أساس وتبرير وامتصاص أي شعور من همجية الأسلوب المعتمد في تنفيذه.

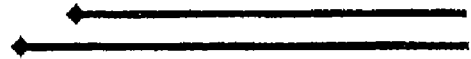
ثالثاً– فرض سياج عالٍ حول موقع الحدث وحصر إمكانية المعرفة بالصورة والكلمة– بالأجهزة الإعلامية الملتزمة بالعملية الإعلامية المبرمجة والمرتبطة بالمؤسسة المعنية بتحديد نوع وحجم المعلومات التي يخدم إخفاؤها أو إطلاقها في الشكل والمضمون الهدف المرسوم. إن أهمية العمل الإعلامي تزداد تبعاً لسرعة توصيل الرسالة الإعلامية بالصوت والصورة والكلمة، فالتطور الذي طرأ على الأجهزة الإعلامية بالاعتماد على الأقمار الصناعية للبث الإذاعي والمتلفز والذي طرأ على الطباعة والصحف الإلكتروني وقصَّر المسافات بين المناطق وألغى الحدود والتواصل بين الدول والشعوب.

رابعاً– إغراق الرأي العام بسيل من المعلومات والأخبار والتعليقات والآراء والصور التي تبرر استعداء الدولة المعنية، والتي تبرر بالتالي لإجراءات التي تتخذها ضدها مما يجعل عملية استعداء الرأي العام لهذه الدولة قاعدة يستمد منها صاحب القرار السياسي المبررات الأخلاقية في المجتمعات الديمقراطية، للمضي قدماً في قراره وكأنه يعبر به عن إرادة الرأي العام يمثِّله في السلطة.

---

(1) محمد السماك،" الإرهاب والعنف السياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الثالث عشر



مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية

الفصل الثالث عشر

مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية

أولاً: التخطيط الإعلامي للتعامل مع الأزمات والكوارث:

يجب أن تكون خطة إعلام الأزمة جزءاً من الخطة العامة لإدارة الأزمة، أو ملحقاً أساسياً من الملاحق الإضافية للخطة والتي تعد جزءاً أساسياً منها.

والخطة الإعلامية تشمل كل ما يتعلق بعمليات اتصال الأزمات من حيث الكم أو النوع. وقبل التعرض لعناصر خطة إعلام الأزمة، ينبغي الإحاطة بمجموعة من الاعتبارات والحقائق التي تتعلق بعملية التخطيط الإعلامي للأزمات والكوارث، ويشير شعبان (2005 م، ص ص 238 – 239) إلى ذلك كالتالي:

1. إن كل منظمة ممثلة في آلية إدارة الأزمة بها، أو دولة ممثلة في وسائل إعلامها يجب أن يكون لديها خطة محددة لمواجهة الأزمات والكوارث، يدرك أبعادها كل العاملين، وسبق التدريب على تنفيذها، وتحديثها بصفة مستمرة.
2. للتخطيط الإعلامي لمواجهة الأزمات خصوصية وصعوبة مستمدة من خصوصية وصعوبة الأزمات ذاتها والتي تتمثل في ضيق الوقت، ومشاعر القلق والتوتر وربما الخوف الذي يكتنف الجماهير أثناء الأزمات والكوارث.
3. إن خطة إعلام الأزمة الجيدة هي التي تعتمد على التفكير الإبداعي، وتجنب البيروقراطية، والقدرة على التكيف والاستجابة لتطورات وتداعيات الأزمة المتوقعة وغير المتوقعة، بما يحقق للمتلقي المستهدف الطمأنينة والإحاطة بالحدث والإجراءات.
4. على مسئولي تنفيذ الخطة الإعلامية التنبه إلى أنه في جو الأزمة المشحون بالتوتر والسرعة قد تقع وسائل الإعلام ومندوبوها في أخطاء تتعلق بالدقة والوضوح، مما قد يزيد من عناصر الضغط على فريق إدارة الأزمة ذاته.

5. تحتاج إدارة الأزمة إعلامياً العمل على سرعة نشر الحقائق، والاعتراف بالأخطاء التي قد تحدث أثناء عمليات مواجهة الأزمة، وإصدار البيانات الدقيقة والسريعة التي توضح الحقائق حرصاً على خلق مناخ صحي يحتوي آثار الأزمة ويعمل على تخفيف حدتها.

والخطط الإعلامية لإدارة الأزمات والكوارث تختلف باختلاف طبيعة الأزمة ونوعها أو الكارثة من ناحية، وطبيعة ومسئوليات وإمكانات المنظمة / الدولة المعنية بها من ناحية أخرى.

فعلى سبيل المثال تختلف الخطة الإعلامية لمواجهة أزمة إرهابية، عن الخطة الإعلامية لمواجهة مظاهرة، أو لمواجهة زلزال أو بركان، لأن المخاطبين بالرسالة الإعلامية مختلفون في كل حالة، ومن ثم تختلف أيضاً وسائل الإعلام المستخدمة ومضمون الرسالة الموجهة إليهم. وقد حدد شعبان(2005 م، ص ص 246، 240)، عناصر خطة إعلام الأزمة بشكل عام فيما يلي:

1) تحديد الأزمات المحتملة وأبعادها:

هناك تلازم ضروري بين خطة إدارة الأزمة أو الكارثة، وبين خطة إعلام الأزمة. فعلى ضوء ما انتهت إليه تحليلات فريق إدارة الأزمة من قائمة الأزمات والكوارث المحتمل تعرض المنظمة أو الدولة لها، وترتيبها تنازلياً وفقاً لدرجة تكرارها وخطورتها، يجب أن يتخذ مسئول إدارة الأزمة إعلامياً هذه القائمة أساساً لخطته الإعلامية.

ويضاف إلى ذلك الاطلاع على سيناريوهات إدارة الأزمة التي قام فريق إدارة الأزمة بإعدادها، والتعرف على كل مرحلة من مراحلها، وما تحتويه من بيانات ومعلومات عن كل أزمة أو تهديد يواجه المنظمة، وذلك لصياغة سيناريو الأداء الإعلامي المصاحب لكل مرحلة من مراحل عملية مواجهة الأزمة أو الكارثة.

ومن المتفق عليه إعلامياً أن تحديد طبيعة الأزمة ونوعها ومدى خطورتها، والسيناريوهات المتوقعة لكل أزمة يساعد في التصميم العلمي لكل خطة إعلامية من حيث تحديد أبعادها، وآثارها المتوقعة، ومن ثم تحديد الجماهير ذات العلاقة بالأزمة وكيفية مخاطبتها ونوعية الرسائل المطلوبة.

إن تحديد طبيعة ونوع الأزمات المحتملة يساعد كثيراً في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لمخاطبة الجمهور ووسائل الإعلام، وكذلك تحديد مضمون الرسالة الإعلامية المناسبة لكل أزمة، وبالتالي كسب ثقة الجمهور وتأييد الرأي العام، وبالتالي نجاح المنظمة في مواجهة الأزمة، وتخطي آثارها.

2) تحديد أهداف الخطة الإعلامية:

للخطة الإعلامية لمواجهة الأزمات والكوارث في أي منظمة أهداف عامة تدور في حدودها، ولا تخرج تحديداً عن أهداف إدارة الأزمة ومواجهتها، إضافة إلى الأهداف الخاصة التي تتحدد وفقاً لنوع وطبيعة وحجم كل أزمة تتعامل معها. ويجب أن تتصف هذه الأهداف بالواقعية والمرونة وقابليتها للتحقيق، بحيث تضمن الحفاظ على سمعة المنظمة، والدفاع عن مصالحها، من خلال تقديم الأخبار والمعلومات الصادقة للجمهور.

وتدور محاور الأهداف الخاصة لخطة إعلام الأزمة حول تحقيق الأهداف التالية:

- التصدي للأزمات عند وقوعها، وخاصة في ساعاتها الأولى بأكبر قدر من الفاعلية والتأثير.
- تفعيل قدرات الاتصال والتعامل مع وسائل الإعلام.
- تخفيف الآثار السلبية للأزمة أو الكارثة وإزالة رواسبها على مستوى كافة أنواع الجمهور.
- إبراز جهود المنظمة في التعامل مع الأزمة، ودورها في حماية مصالح الجمهور.
- التعاطف مع ضحايا الأزمة وذويهم.

- توجيه الإعلام لمجتمع الأزمة، بمعنى التأثير في كل فرد من أفراد المجتمع وتحويله من مجرد متلقٍ للرسالة الإعلامية إلى متفاعل معها، ومتجاوب مع عناصرها ومحقق لأهدافها، من خلال إظهار سلوك محدد.

3) تحديد الجمهور المستهدف:

ضرورة تحديد نوعية الجماهير المستهدفة بالرسالة الإعلامية، وذلك لضمان تحقيق أهدافها وتوفير الجهد والنفقات، من خلال البناء الجيد للرسالة، واختيار المداخل وأساليب الإقناع المناسبة لعقلية وثقافة المستهدفين بالاتصال، فضلاً عن دورها في اختيار وسيلة الاتصال الملائمة.

ويمكن تقسيم الجمهور حسب صلته بالأزمة إلى ما يلي:

- المتأثرون بالأزمة مباشرة.
- الذين يمكنهم التأثير على المنظمة.
- المحتمل تأثرهم بالأزمة لاحقاً.
- الذين يحتاجون إلى معلومات.

وبصفة عامة فإن عملية تحديد الجماهير تتم من خلال قاعدة بيانات تملكها المنظمة (إدارة الإعلام والعلاقات) واستطلاع رأي الجمهور، التي تقوم على الخصائص الديمغرافية والتعليمية والاجتماعية والنفسية، وبالنسبة للإعلام الأمني في أجهزة الشرطة، فإن هناك معايير أخرى تقوم على الخصائص السياسية، أو الجنائية وغيرها لتحديد نوعية جماهيرها.

4) تحديد الإمكانات المادية والبشرية:

يحتاج التنفيذ الفاعل والمؤثر لأي خطة إلى إمكانات مادية وبشرية تتناسب مع طموح أهدافها.

وفي مجال الأزمات والكوارث ينبغي ألا تبخل المنظمة في توفير احتياجات مواجهتها من الإمكانات المادية، والفنية والعناصر البشرية المؤهلة.

وهنا يجب إلى إشارة إلى مسألتين هما:

- كيفية تشغيل الإمكانات المتاحة التي توفرها ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، عبر شبكة الإنترنت إلى نوعيات الجمهور المختلفة، وما ذا نقول لكل فئة؟ بالنسبة للجمهور الداخلي يقتصر الأمر على شبكة الاتصالات الداخلية، ومن خلال فاعليتها ونجاحها يدرك الجمهور الداخلي للمنظمة ماهية الأزمة وأبعادها، مما يجعلهم أكثر استعداداً وقدرة على التعامل مع الأزمة بثقة وهدوء. أما بالنسبة للجمهور الخارجي، فإن الحاجة تستدعي تجاوز إمكانات شبكة الاتصالات الداخلية، إلى التعامل مع وسائل الإعلام الجماهيرية لمخاطبة الجمهور الخارجي، والرأي العام الأمر الذي يتطلب تكلفة وجهوداً أكبر.
- في حالات الأزمات والكوارث التي تستحوذ على اهتمامات قطاعات كبيرة من الجمهور، يقابل اهتمام المنظمة (فريق إعلام الأزمة) بأهمية وضرورة الاتصال بالجماهير والرأي العام، اهتماماً أكبر من وسائل الإعلام الجماهيرية لتحقيق السبق الإعلامي، ومن هنا يفترض أن تنشأ علاقة جيدة بين الطرفين قبل الأزمة، فيتم التعاون بما يتفق ومصلحة وأهداف كل من المنظمة ووسائل الإعلام لتحقيق رغبة الجمهور في الإحاطة بما حدث، ومن ثم تحقيق أهداف كافة الأطراف.

5) إعداد الرسالة الإعلامية:

إن الهدف الرئيس للخطة الإعلامية هو إحداث التأثير المطلوب في المتلقي. وهناك نوعين أساسيين من وسائل إعلام الأزمة هما الأول: وهي ما ينطلق من فريق إدارة الأزمة إعلامياً، ويعبر عن إستراتيجية المنظمة في إدارة ومواجهة الأزمة. والثاني: هي الرسالة التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة إلى الجماهير في خصوص الأزمة وتداعياتها.

وبصفة عامة هناك شروط ومعايير متفق عليها ومعروفة فيما يتعلق بإعداد رسالة فعالة أهمها:

- إشباع احتياجات الجمهور المستهدف.
- مصداقية المصدر.
- الحدثية أو الفورية.
- الدقة والموضوعية.
- إبراز الجوانب الإنسانية.
- الغرابة.
- الجاذبية والتشويق.
- الوضوح والضمنية.
- استخدام الاستمالات العاطفية.
- تكرار المضمون مع تنويع الشكل.
- الاعتماد على الصور والرموز.
- مراعاة الوقت أو المساحة ومدى توافر المواد المادية والإمكانات البشرية.

ثانياً: الإعلام وأهميته في مواجهة الإرهاب

يعتبر النشاط الإعلامي على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الإستراتيجية الأمنية الحديثة، من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية وتبصير الشعوب بحقيقة الفكر المنحرف، وكشف الأساليب الإجرامية والإرهابية، وفضح نوايا وأهداف الخارجين على قيم المجتمع ومعاييره ومعتقداته، وتوضيح الأهداف غير المقبولة للجماعات الإرهابية، إن الإستراتيجية الأمنية الحديثة لا تكفي بملاحقة المنحرفين والمجرمين الإرهابيين، إنما أصبحت تأخذ منحى آخر يشتمل على الدراسة والتحليل لكافة المتغيرات الوطنية والعالمية وآثارها على مستقبل الأمن الوطني والتحرك لمواجهة ذلك، للوقوف أمام تلك المتغيرات لتقليص سلبياتها، وتعظيم إيجابياتها الثقافية أو الاجتماعية أو النفسية، كما تشمل الإستراتيجية الحديثة على أسلوب مواجهة تهديد تلك المخاطر.

إن التركيز على الأمن ومواجهة قوى الإرهاب، هو ضرورة حياة ووجود، فهو السياج الذي يجعل الإنسان آمناً مطمئناً على نفسه وماله وعرضه، وهو الدرع الذي يوفر المناخ للحرية ومجالات الإبداع للفكر والرأي. فالإعلام من خلال إسهامه في تحقيق الأمن ومواجهة الفكر الإرهابي والتطرف، يعتبر البساط الذي يوفر الحماية ويمهد الطريق للانتعاش والازدهار الاقتصادي، وكذلك انتعاش الحركة السياحية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم جهود الإنتاج والتنمية، وحماية أموال الدولة من الفساد والحفاظ على البيئة. والأمن هو الذي يحمي الشباب من الانحراف أو الإقبال على الانضمام لصفوف الإرهابيين.

إن ما يحدث الآن في بدايات القرن الحادي والعشرين، من ثورة هائلة في الاتصالات وتقنياتها، وتنوع وسائل الإعلام، جعل المعموره تقترب وتتداخل وتندمج عبر شبكة من الاتصالات، فأصبح هناك مجال للتأثر والتفاعل مع كافة الأحداث التي تطرح في جميع أنحاء العالم. وهذه الثورة في الاتصالات يجب أن تستفيد منها الأجهزة الأمنية، وتتعامل معها بحذر شديد، وذلك لضمان إعلام أمني يحقق

للمواطن المعلومة الدقيقة والسريعة، وذلك لمنع أي مجال للتأثير عليه من قبل وسائل الإعلام الأخرى.

كما تهدف العديد من وسائل الإعلام المعادية إلى بث صنوف الفساد، وترويج السموم والانحرافات، ويظهر ذلك جلياً في الأساليب التي يتبعها الإعلام الإسرائيلي ضد العالم العربي من أجل التشكيك في قدرته، ومحاولة شق الصفوف، وتشجيع الإرهاب ضد العرب جمعياً والفلسطينيين بصفة خاصة، وتغذية الفتنة وتفتيت الدولة من الداخل.

وأمام هذا الواقع أصبح من الضروري أن تتكاتف كافة الجهود الأمنية والوطنية لمكافحة الإرهاب بكافة أنواعه ومنها إرهاب الدولة من خلال تخطيط وبرمجة إعلامية مستندة على مناهج وأساليب علمية مؤثرة، ومبنية على المعلومة السليمة والدقيقة لدرء الأخطار وأساليب الإرهاب.

ومن ثم فلا بدّ من إعلام أمني يحمل على عاتقه تحقيق الأهداف السامية لرسالة الأمن، وترسيخ إستراتيجيتها الوطنية والتخطيط لرؤية مستقبلية لقضايا الأمن وفقاً لطبيعة المرحلة والمتغيرات المصاحبة. وتتضمن تلك الرسالة أهداف الأجهزة الأمنية وإنجازاتها وجهودها وتحفيز المواطن للتعاون معها. فجريمة الإرهاب ليست صراعاً مع رجل الأمن فقط، إنما هي صراع المجتمع مع المنحرفين والمجرمين.

وتأتي أهمية الإعلام ودوره في مواجهة الإرهاب من خلال الأمور التي أشار إليها الزهراني(2002 م، ص ص 69، 66)، وهي:

1) إمكانية رصد الظواهر الإجرامية والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي، وتحليل مدلولاتها لإمكانية التوقع والتنبؤ بها لمكافحتها.
2) نشر المعلومات الصحيحة عن الإرهاب والغلو، لتوعية المواطن باتخاذ كافة التدابير الوقائية، مع عدم إتاحة الفرصة للإعلام المعادي من أجل تضخيم

الأحداث وترويج المعلومات الكاذبة التي يحقق من ورائها أهدافه الدعائية والنفسية.

3) قياس اتجاهات الرأي العام نحو الجماعات الإرهابية، وتأثيرها على المجتمع وأسلوب مواجهتها، ومن ثم وقوف المواطنين بجانب قوات الأمن لمكافحة هذه الظاهرة.

4) ردع كل من تسول له نفسه بارتكاب جريمة الإرهاب، لعلمه مقدماً أن فرصة الإفلات من العقاب تبدو مستحيلة. كما يمكن من خلال الإعلام توضيح الأنظمة والقوانين وتبصير عناصر الإرهاب بالقوانين والعقاب الذي يمكن أن ينتظرهم.

5) انسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطنين وبأسرع وقت، يحول دون التأويلات والتكهنات، كما يمكن إطلاعهم على حجم المخاطر التي تطرحها التحديات ومدى الإثارة التي تتركها الانحرافات، وحث المواطنين على اتخاذ مواقف سلبية ضد قوى الإرهاب والذين يشكلون خطراً على مسيرة المجتمع وأمنه، ومن ثم تعميق علاقة المواطن بالسلطة والمشاركة في الأحداث وصنع القرار.

وبالرغم مما تحققه وسائل الإعلام من إيجابيات عديدة، فإنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الإعلام قد يثير الرعب في صفوف المواطنين، ويصيبهم بهوس أمني، ويشيع الإحساس بعدم الطمأنينة، ومن ثم يرسم صوراً مضخمة لنتائجها، لذا يجب أن يكون هناك علاقة ارتباط بين أجهزة الإعلام والإعلام الأمني حتى يسهل التنبؤ المستقبلي وتوجيه الرأي العام، مع إعداد تغطية صحفية تؤدي إلى نوع من الثقافة الأمنية للمواطنين تدفعهم داخلياً إلى احترام الأنظمة، والتعاون مع أجهزة الأمن للقضاء على الإرهاب.

ثالثاً: آليات الإعلام في مواجهة الظاهرة الإرهابية

1) آليات الإعلام في مساعدة أجهزة الأمن لكشف ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها.

هناك العديد من الآليات الإعلامية الموجهة للمواطنين، لمساعدة أجهزة الأمن في القضاء والحد من ظاهرة الإرهاب، وهي كما ذكرها الزهراني (2002 م، ص 87)، على النحو التالي:

- التوعية الإعلامية بظاهرة الإرهاب وتتبعها، والتوعية بمضمون القرارات الدولية المنظمة للقضاء عليها.
- توعية المواطنين بالأساليب الصحيحة للإبلاغ عن جرائم الإرهاب، بما يحقق تأمين الوطن، وتحقيق أمن المبلغ نفسه، وعدم تعريضه لإجراءات قد تتسبب في عدم إقدامه على التبليغ.
- مساهمة الإعلام في التعاون مع الأجهزة الأمنية – طبقاً لخططها في تتبع رؤوس الإرهاب– وحث المواطنين على الإبلاغ عنهم.
- فضح جرائم الإرهاب إعلامياً، وتشويه صورة الإرهابيين، من خلال برامج يتم إعدادها جيداً.
- الانتقال الإعلامي إلى المناطق التي تصلح لمساعدة الفرد لأن يصبح إرهابياً (المناطق النائية الفقيرة ومعدمة الخدمات.. الخ)، وتجميع الآراء نحو أدوات الإصلاح لعدم تمكين الإرهابيين من استخدامها.

ويستخلص مما سبق أن الإعلام له دور كبير في الأحوال العادية لإحباط محاولة تصاعد الفكر الإرهابي، أو تسلل الإرهابيين إلى المجتمع، ويتم ذلك من خلال خطط وآليات تستند إلى الأسلوب العلمي الذي يخضع للدراسة والتحليل واستشراف المستقبل.

2) آليات الإعلام في توجيه المجتمع إلى نبذ الإرهاب:

يمثل المجتمع برأيه العام الذي يعبر فيه تجاه ظاهرة معينة أو حادثة ردت الفعل تجاه هذه الظاهرة أياً كانت وهي تمس بأمن المجتمع، وبما أن وسائل الإعلام المختلفة لها الدور الكبير في تثقيف المجتمع ضد الإرهاب والجريمة، وتعريفه بسبل الوقاية منها وإشراك المواطن وتوجيهه في عملية التصدي للجريمة. فإن ذلك يشكل مهمة رئيسة، يهدف إلى تفاعل الشعب مع النظام في عدم إتاحة الفرصة للإرهابيين في تحقق مآرتهم، وحصارهم، وتسهيل القبض عليهم (الحويقل، 1422 هـ، ص ص 254 – 255).

وتتعدد آليات الإعلام في هذا المجال، والتي يجب أن تتحدد نتيجة لفكر علمي سليم. فعلاوة على حملات التوعية وكشف أهداف الإرهاب الدينية والسياسية، هناك آليات يجب أن تتم في هذه المرحلة حسب ما ذكرها الزهراني (2002 م، ص ص 92 – 93) فيما يلي:

- تسخير المجالات الفنية لكشف مضمون الإرهاب من الداخل، ولتوضيح هذه الآلية فإن العديد من المسلسلات التلفزيونية التي يمكن أن تعمل لهذا الغرض قد تستطيع إيضاح حقيقة ذلك وتوصل هدفها للمواطنين.
- التركيز على اعترافات الإرهابيين بعد القبض عليهم، وتخطيطهم للإضرار بمصالح الشعب، وعدم شعورهم بالندم لسفك الدماء البريئة.
- التركيز على الأضرار الإرهابية، وتأثيرها على الحالات الإنسانية التي أصيبت في الحادث وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية المقبلة، وكيف أن الإرهابيين يتعمدون الإيذاء، ولا ضمير لهم.
- نشر آراء أهالي الإرهابيين في الجرائم التي يرتكبها أبناؤهم، وإبراز رفضهم لهذه الجرائم، وندمهم على عدم التوجيه والتربية السليمة لهؤلاء الإرهابيين.
- التأثير على المحيط الذي عاش الإرهابيون فيه، لضمان عدم تعاطفهم مع الإرهابيين، وتقبل الأحكام القضائية الصادرة ضدهم.

- توعية المجتمع لعدم الاستجابة لمطالب الإرهابيين، والتوعية بدور الشريعة والقانون والدولة للقضاء على الإرهاب.

3) آليات الإعلام للتأثير على الإرهابيين أنفسهم وإجبارهم على نبذ الإرهاب:

قد تكون هذه الآلية من أعقد آليات المواجهة مع الإرهاب، ولكنها ضرورية انطلاقاً من اعتبار الإرهابي، مريض نفسياً يمكن علاجه والتأثير عليه، واستقطابه بدلا من إطلاق حريته في العمل الإرهابي. وتهدف هذه الآلية حسب ما ذكره الزهراني (2002 م، ص 94)، إلى تجفيف منابع الإرهاب، والقضاء على بؤره الفاسدة والتي تعتمد على ما يلي:

- إبراز صور الجرائم الإرهابية طبقاً لواقعها البشع، وتسليط الضوء على من أصابهم الإرهاب من الأبرياء. والقيام بتضخيم تلك الصورة للتأثير المعنوي على كل الأطراف.
- تجنيد أسر الإرهابيين لمناشدتهم على إيقاف الإرهاب، وتسليم أنفسهم، وهنا يأتي دور الأب والأم والزوجة والأبناء الراشدين في التأثير على الإرهابي من خلال توجيه نداء له.
- إبراز دور سلطات الدولة في تتبع مسار الإرهابيين في الداخل والخارج، والإيعاز بأن الإرهابي سوف يقع في يد العدالة، ويحاسب على ما أرتكبه.
- الحرص على استمرار الحياة، بصورتها العادية، وبما يوحي للإرهابيين، بأن ردود فعل أعمالهم الإرهابية، لا تلقى استجابة من المواطنين.
- تكثيف لقاءات التوعية مع الإرهابيين المقبوض عليهم، تهدف تصحيح مفاهيمهم وإبراز صورة من يستجيب للتوبة.

4) آليات الإعلام في رفع الروح المعنوية للشعب في مواجهة الإرهاب:

مما لاشك فيه أن الأعمال الإرهابية ستزرع في قلوب المواطنين الخوف، والشك، واحتمال تعرضهم لمثل هذه الأعمال، لذلك فإن الإعلام له دور كبير في استعادة المواطنين لثقتهم بأنفسهم وبرجال الأمن، ورفع روحهم المعنوية من خلال ما ذكره الزهراني (2002 م، ص95)، على النحو التالي:

- التحريض على مقاومة الإرهاب، وعدم الاستجابة للإرهابيين.
- إبراز جهود الدولة في تأمين سلامة المواطنين، وجهودها لمقاومة الإرهاب، والقبض على الإرهابيين، واعتبارهم محاربون، سوف تطولهم العدالة مهما تأخر الوقت.
- إبراز جهود السلطات الأمنية في التأمين الداخلي، والإعلان المستمر عن جهودهم في القبض على الإرهابيين.
- نشر ثقافة مقاومة الإرهاب، ودور المواطنين في ذلك.
- الحرص على استمرار الحياة العادية، يعطي الأمل للمواطنين ويحبط الإرهابيين لعدم نجاحهم في التأثير على الدولة من خلال أعمالهم الإرهابية.

رابعاً: آليات الإعلام الأمني لإدارة الأزمات والكوارث:

تحت هذا العنوان يحاول الباحث الاقتراب أكثر من مفهوم الإدارة الإعلامية للأزمات الأمنية من خلال عرض آليات التناول العملي للإعلام الأمني للأزمات والكوارث، وهي كما عرضها شعبان (2005 م، ص ص 297، 281)، كما يلي:

1) الرقابة الإعلامية الأمنية في وقت الأزمات.

أ. إشكالية الإعلام والسلطة:

يثير موضوع الرقابة على وسائل الإعلام إشكالية كبيرة في مجال الإعلام، ومع تزايد الدعوة لإقرار حقوق الإنسان، وتنوعها وتغطيتها لمعظم الأنشطة الإنسانية، جاء (حق الإنسان في أن يعلم(كواحد من الحقوق التي يجب أن يتمت بها الإنسان.

وقد دعمت هذه الدعوة دور وسائل لإعلام، في النشر الموسع لكل ما تصل إليه آذان وعيون المراسلين والإعلاميين والصحفيين في كل مكان، الأمر الذي كان ومازال يحدث تصادماً وتلامساً مع حقوق أخرى كحق الحياة الخاصة للإنسان (حق الخصوصية)، أو الاعتداء على بعض المصالح الخاصة بالأفراد والمؤسسات. إلا أن هذه الإشكالية قد تعاظمت عند تصادمها بالمصالح القومية للمجتمعات، الأمر الذي دعا المسئولين إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية للحد من توسع وسائل الإعلام في النشر الذي يتعارض مع المصالح القومية للمجتمع.

وهكذا تملك كل دولة – بصرف النظر عن طبيعة نظامها – التحكم فى وسائل الإعلام:

فالدول الديمقراطية مثلا تمنع نشر الأمور التي ترى أنها تشكل خطراً مباشراً وواضحاً على مصالح المجتمع. والدول المركزية أيضاً تمنع الأقوال التي ترى فيها خطراً مباشراً على النظام والحكومة، وكل ما في الأمر أن المسألة تختلف باختلاف الدول وباختلاف درجة تطور المجتمع.

فالظروف العامة في الدولة تتحكم في نوع حرية الصحافة ووسائل الإعلام التي تتمتع بها، لخوفها من أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التفرقة والانقسام وتحول دون تحقيق أهدافها القومية.

وتتخذ هذه القيود أشكالاً مختلفة مثل التحكم السابق للنشر: بالرقابة أو منح التصاريح، أو الدعم أو الملكية الكاملة لوسائل الاتصال. أو التحكم اللاحق للنشر (بإقامة دعوى قضائية مدنية أو جنائية بالمصادرة أو الغرامة، أو حجب الدعم، أو إلغاء التصاريح). ويمكن تفسير قلق الدول والحكومات من الحرية المطلقة لوسائل الإعلام لسببين:

الأول: هو الأفكار التي تقوم وسائل الإعلام ذاتها بنشرها.

الثاني: هو أن الدولة لديها بعض الأفكار الخاصة بها وتتفق مع نظامها والتي ترغب في نقلها إلى الجماهير.

ومن هنا يحدث التصادم في صورة سياسات وإجراءات قد ترى أجهزة السلطة أنها ضرورية تأمين الجبهة الداخلية أو مكافحة الجريمة، وقد تشمل هذه الإجراءات منع النشر أو على الأقل تأجيل نشر بعض المعلومات أو التفاصيل.

ب. ضوابط الرقابة الإعلامية الأمنية أثناء الأزمات:

من المؤكد أن تصبح الرقابة الإعلامية أثناء الأزمات والكوارث أقوى وأشد منها في الظروف العادية، وإطلاق العنان لوسائل الإعلام بلا ضوابط أو قيود للنشر (المفتوح) أثناء الأزمات، هو درب من الانفلات لا يمكن أن تحمد عواقبه على مصالح المجتمع ومكتسباته، كما أن (الانغلاق)، أو التعتيم الإعلامي على الأزمات وتداعياته هو سياسة مرفوضة تضر أكثر مما تنفع، ومن ثم فإن نتائج الدراسات السياسية والإعلامية في هذا الشأن تشير إلى أهمية إيجاد علاقة متبادلة بين فريق إدارة الأزمة (الإدارة الإعلامية) ووسائل الإعلام، على أن تكون علاقة يحكمها التفاهم والتنسيق.

وفي هذا المجال تشير إحدى الدراسات إلى وجوب أن تمر التغطية الإعلامية للأزمة بثلاث مراحل تكشف عن علاقة وثيقة بين الطرفين:

المرحلة الأولى: التغطية الإعلامية الواسعة والتدفق الحر للمعلومات والإخبار عن الأزمة.

المرحلة الثانية: تتسم بوضوح الأساليب والأطراف الفاعلة في الأزمة، وهنا تأخذ وسائل الإعلام مسافة بينها وبين الأزمة بحيث لا تعكس بشكل مباشر التطور الطبيعي لها، وهنا تخضع وسائل الإعلام لنوع من السيطرة بتوجيه التغطية في اتجاه مصلحة الطرف الفاعل في الأزمة، أو بإخفاء بعض الحقائق.

المرحلة الثالثة: مع انتهاء الأزمة حيث تعود وسائل الإعلام لممارسة الدور السياسي والاجتماعي لها بكشف بعض الحقائق عن العلاقات والأسباب الخفية للأزمة.

وواضح أن هذه الدراسة تجيز نوعاً من القيود والرقابة التي تمارسها الأجهزة المختصة في الدولة على وسائل الإعلام في أثناء الأزمة، وهذا أمر منطقي، لأن المجتمع كله في مناخ الأزمة وتداعياته، مع شيوع التوتر والقلق، يكون أشبه بالمادة في حالة السيولة يجب أن يلهم الله سبحانه وتعالى قيادات المجتمع، وخاصة قيادات الأزمة رشاد القرار للسيطرة على الموقف وعدم السماح بالتخبط والبلبلة.

ولا بد من الإشارة إلى وظيفتين للإعلام أثناء الأزمات هما:

- أن يكون انعكاساً لمجتمع الأزمة معبراً عن طموحاتهم وآمالهم فيحقق بذلك عنصر المصداقية مما يزيد من الاهتمام به والانجذاب إليه.
- أن يكون موجهاً لمجتمع الأزمة بحيث يتحول من مجرد متلقٍ للرسالة الإعلامية إلى متفاعل معها.

2) مركز الإعلام الأمني أثناء الأزمات:

• التجهيزات المادية والبشرية:

حتى تدار الأزمة إعلامياً بصورة حسنة، لا بد من إنشاء مركز للإعلام الأمني في المقر الرئيس للمنظمة، وتجهيزه بأحدث التقنيات في مجال الاتصالات والإعلام، مثل: الحواسب الآلية المتصلة بشبكة الإنترنت، والهواتف السلكية، وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية، وأجهزة الراديو والتلفزيون، والفاكس ومولد كهربائي (بحجم مناسب).

ويجب أن يحتوي المركز على قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة خاصة بالمنظمة، والأشخاص والجهات المهمة ذات الحساسية والصلة وكل ما يحتاج إليه الفريق الإعلامي حول التفاعل مع الأزمات والكوارث، فضلاً عن كمية مناسبة من الصور والأفلام والخرائط...الخ. ويدير هذا المركز مجموعة من الأشخاص المدربين على العمل الإعلامي والذين تسند إليهم مهام المواجهة الإعلامية للأزمات والكوارث، ويتم اختيارهم بدقة وموضوعية ممن يتمتعون بخبرات ومهارات إعلامية ضرورية لممارسة المهام الإعلامية والقدرة على الاتصال الفعال.

ومن مهام هذه المراكز بالإضافة إلى إدارة الإعلام، الاتصال بجميع فئات المنظمة، والرد على اتصالات الجمهور، والاتصال الرأسي والأفقي بين قيادات المنظمة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، إضافة إلى كونه المصدر الرسمي المعتمد للخطاب الإعلامي، وخاصة أثناء الأزمات والكوارث، والاتصال بوسائل الإعلام والتعليق على الأحداث الجارية والرد على تساؤلات وسائل الإعلام.

وخلاصة القول أن مراكز الإعلام الأمني لها دور حيوي في الإدارة الإعلامية للأزمات والكوارث، ومن ثم يجب أن تتمتع بالمصداقية والدقة والسرعة اللازمة نظراً لحساسية وخطورة دورها الذي لا يتوقف على زمن حدوث الأزمة، وإنما يمتد ليشمل ما قبل الأزمة وبعدها فهي تعمل طول الوقت.

- **العلاقة بين مركز الإعلام ووسائل الإعلام أثناء الأزمات:**

يقع على الإعلام في المنظمات المختلفة عبئا كبيراً في أثناء الأزمات، ويمثل التعامل مع وسائل الإعلام ركناً مهماً في خطة مواجهة الأزمات والذي يقوم فيه المركز بدور المسئول عن تنفيذها.

من هنا يجب التنبيه إلى عدة أمور لتوضيح العلاقة بين مركز الإعلام ووسائل الإعلام أثناء الأزمات:

- ضرورة تحويل أية مكالمات تلفونية من ممثلي وسائل الإعلام إلى مدير الإعلام المسئول بالمنظمة، وعليه أن يرتبها حسب أهميتها، وأن يتشاور مع الإدارة العليا بشأن التصريحات التي تدلي بها المنظمة، مع مراعاة الدقة والإدلاء بمعلومات صحيحة، حتى لا تتأثر سمعة المنظمة، ويفضل الاحتفاظ بسجل خاص لبطاقات الاتصالات الصحفية لما في ذلك من أهمية مستقبلية.
- جمع قصاصات الصحف، وتسجيل كافة ما يذاع في الإذاعة والتلفزيون بخصوص الأزمة.
- البعد عن التكهنات أو التخمين أمام ضغط الصحفيين على مسئول الإعلام، والأنسب أن يصر على ضرورة الانتظار حتى الانتهاء من التحقيقات الجارية.
- يجب أن توضح خطة إدارة الأزمة – فيما يتعلق بشقها الإعلامي – أسلوب التعامل مع وسائل الإعلام أثناء الأزمة، وتسمية المتحدث الرسمي الذي سيقوم بمقابلة ممثلي وسائل الإعلام، وأنواع الصور الشخصية لكبار القادة والمسئولين التي يسمح بنشرها أثناء الأزمة، وتحديد أوقات اللقاء بهم.
- يجب أن توضح خطة إدارة الأزمة بالتفصيل كافة الكوادر البشرية التي توضع تحت تصرف مسئول الإعلام والتجهيزات المادية اللازمة.
- يجب أن تحدد خطة إدارة الأزمة المواد المكتوبة التي توزع في المؤتمر الصحفي.
- التزام مسئول الإعلام بضرورة إجراء تقييم للأداء الإعلامي بعد شهر من انقضاء الأزمة، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

- **مشكلات الخطاب الإعلامي للأزمة:**

تفرض التهديدات والمخاطر المتعلقة بالأزمات والكوارث، فضلاً عن عنصري الزمن والمفاجأة، مناخاً نفسياً يتسم بالقلق والتوتر يتأثر به غالباً معظم عناصر المجتمع، ومن ثم يجب أن يتميز القائمون بتنفيذ خطة الأزمة إعلامياً بالمهارة والخبرة والقدرة على إدارة المواقف المتأزمة، ولاشك أن التدريب له دور مهم في هذا المجال وعلى الخطاب الإعلامي للأزمة مراعاة ظروف هذا المناخ المشار إليه آنفاً.

من هنا يجب أن يكون الخطاب الإعلامي للأزمة فعالا وفق الشروط التالية:

- الالتزام بأسس الإستراتيجية العامة لإدارة الأزمة، والسعي لتطبيقها إعلامياً بشكل خلاق ومبدع.
- إعداد خطاب إعلامي يراعي طبيعة الجمهور المستهدف، ومضمون الرسالة، واختيار وسيلة الإعلام المناسبة وفقاً لخصائص كل منها.
- الالتزام بالبساطة في عرض الحقائق، مع مراعاة أن تكون الصياغة واضحة حتى يستوعبها الجمهور، مع تكرار الرسائل التحذيرية كلما اقتضى الأمر ذلك.

وتشير بعض الدراسات والبحوث في مجال إعلام الأزمة إلى مجموعة من المشكلات ذات الصلة بالخطاب الإعلامي للأزمة لعل أهمها:

- عدم التوازن بين أدوار وظائف الاتصال والإعلام من جهة وبين المراحل المختلفة في عمر الأزمة أو الكارثة من جهة أخرى. إذ يتم تركيز جهود الخطاب الإعلامي على مرحلتين هما الاستعداد والوقاية، وإهمال بقية أطوار ومراحل الأزمة أو الكارثة، وخاصة مرحلة (استعادة النشاط والتعلم). وعلاج هذه المشكلة يتطلب عند التخطيط الإعلامي للأزمة، تحقيق عنصر التوازن بين مراحل الخطة المختلفة سواء قبل أو أثناء أو بعد الأزمة، خاصة مرحلة استعادة النشاط والتعلم وهي مرحلة مهمة في الوقاية من الأزمات والكوارث.

- تعدد الأطراف التي تقوم بأنشطة الاتصال والإعلام أثناء الأزمات والكوارث، فالأجهزة المحلية والقومية تمارس أدواراً اتصالية وإعلامية، وإدارات الإعلام والعلاقات العامة في المنظمات المعنية بالأزمة تقوم أيضاً بأنشطة إيضاحية، وفي الوقت ذاته تقوم وسائل الإعلام المحلية والدولية بأنشطة إعلامية.

تخلق هذه التعددية – وفي ظروف الأزمة – نوعاً من التضارب والتعارض، الذي يعكس مزيداً من التوتر والهلع بين الجماهير. ولعلاج هذه المشكلة يجب التحوط المسبق لمثل هذه المواقف، من خلال التنسيق المسبق بين جميع الأطراف، وبما يحقق أهداف كل منها، ويراعي المصالح القومية التي يتفق عليها الجميع.

- تعرض الجماهير للاستهواء والتأثر السريع بالشائعات والدعاية المضادة، ومن ثم يجب التحرك السريع بنشر وتوصيل الرسائل التحذيرية في التوقيت المناسب، مع مراعاة أن تكون الصياغة واضحة، مع البعد عن التعقيد الفني الذي لا يستوعبه الجمهور.
- جفاف الخطاب الإعلامي، أو إغراقه بالعبارات الإنشائية الرنانة. ومن ثم يجب ربط رسائل التحذير في الخطاب الإعلامي، بالمخاطر أو التهديدات الواقعية المحسوسة للجمهور. وفي هذا السياق لابد من أن توضح الرسائل التحذيرية درجة الخطر أو التهديد المعرضة لها منطقة معينة، وأسباب هذا الخطر، والأهم من ذلك أن تتضمن الرسائل التحذيرية الخطوات أو الإجراءات العملية التي يمكن إتباعها لتجنب المخاطر والتهديدات، ودور الأجهزة الحكومية والهيئات الأهلية في تقديم المساعدة، ومواقعها.
- عدم استجابة الجمهور للتحذير أثناء الأزمات والكوارث. فالناس قد يستمعون إلى التحذير عبر وسائل الإعلام لكنهم لا يتحركون، ولا يبادرون بالسلوك المتوقع، أو رد الفعل المنتظر منهم، وذلك إما لوجود مخاوف وتهديدات أكبر من وجهة نظرهم، أو لعدم الثقة في وسائل الإعلام والتحذيرات التي تضمنها الخطاب الإعلامي، أو لعدم فهم وترجمة الرسائل الإعلامية لأسباب مختلفة ترتبط بعيوب فنية في الخطاب الإعلامي.

3) المتحدث الرسمي أثناء الأزمات والكوارث:

توصي الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمة، أن تتضمن آليات إدارة الأزمة إعلامياً متحدثاً رسمياً، يمثل الواجهة الرسمية للمنظمة، يقوم بمهمة أساسية هي نقل وجهة نظر المنظمة إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ووضع الحقائق أمام الرأي العام منعاً لتناقض الأخبار والتصريحات.. ويجب أن يكون المتحدث الرسمي في تعايش تام مع الأحداث، وملماً بجميع الحقائق ومجريات أمور الأزمة. كما يجب أن يكون دقيقاً في كل ما يصرح به، وصادقاً فيما يقول.. وذلك لأن اختلاف الحقائق التي يدلي بها عن تلك التي يلتقطها الجمهور بوسائله المتنوعة، يؤدي بالضرورة إلى التشكيك في مصداقية الحقائق... ومصداقية الجهات الرسمية عن إدارة الأزمة.

أما العلاقة بين المتحدث الرسمي وأجهزة الإعلام فيجب أن تحكمها ضوابط محددة من أهمها:

- تريد وسائل الإعلام أن تعرف ما حدث، وماذا ستفعل الأجهزة المعنية لمواجهة الأزمة، وهي أسئلة تستوجب الدقة والحذر وإلمام المتحدث الرسمي بالحقائق التفصيلية. علماً بأن الاختلاف بين الحقائق التي يصرح بها المتحدث وتلك التي تلتقطها وسائل الإعلام بأساليبها الخاصة يقود في كثير من الأحيان إلى التشكك في مصداقية الأجهزة الرسمية المعنية بمجابهة الأزمة.
- لابد من تحرير التصريحات الرسمية ذات الطبيعة الفنية أو القانونية بشكل دقيق ومحدد، وأن تلتزم وسائل الإعلام بإذاعتها أو نشرها كما قدمت. علماً بأن أية تعديلات فيها كما تشير التجارب قد تقود إلى إيحاءات واستنتاجات خاطئة.
- الاعتراف بالأخطاء التي تحدث أثناء عمليات المواجهة؛ لأن تسربها وكشفها من جهات أخرى قد يؤدي إلى تجسيمها بأكثر مما هي في واقع الحال، إضافة إلى أن عدم الاعتراف بالأخطاء يقود إلى فقدان الثقة في الجهاز ككل.

- أن تكون للمتحدث الرسمي القدرة على التعامل بموضوعية، وعدم انفعال مع وسائل الإعلام التي تذيع أو تنشر أخباراً أو تقارير غير صحيحة، أو غير مكتملة في معلوماتها، وأن يكون التوجه الإيجابي في مثل هذه الحالات هو نشر الحقائق الصحيحة والكاملة.
- أن تنشر الحقائق بالسرعة اللازمة متى تم التحقق من صحتها تلافياً للشائعات.

وفي حالات محددة يمنع المتحدثون الرسميون الصحافة من نقل الأخبار أو الأحداث. وهذا التصرف يكون له تأثير سيئ على مستوى العلاقة بين المنظمة ووسائل الإعلام.

وفيما يلي عدد من الإرشادات المحددة، التي يمكن أن تساعد المتحدث الرسمي في أداء واجباته بفاعلية:

- تحدث من خلال وجهة نظر مصلحة الجمهور.
- تحدث بضمير الجماعة (نحن) كلما كان ذلك ممكناً.
- تأكد من أن حديثك مسجل.
- ضع كل الحقائق أولاً.
- لا تجادل صحفياً ولا تفقد هدوءك.
- تجنب — عند الإجابة — كلمات السؤال الاستفزازية التي تريد إنكارها.
- أجب مباشرة على الأسئلة المباشرة.
- إذا كنت لا تعرف الإجابة.. قل لا أعرف.. وسأعمل على الحصول عليها.
- قل الحقيقة ولو كانت مؤلمة.
- لا تغال في قول الحقائق، لأن المبالغة تفقدها الصدق.

ولحساسية دور المتحدث الرسمي، توصي العديد من الدراسات بأهمية أن يخضع المرشحون للقيام بمهمة المتحدث الرسمي لبرامج تدريبية مكثفة، وفنية تهدف إلى إكسابهم مهارات التعامل مع وسائل الإعلام.

خامساً: الجهود العربية في مكافحة الإرهاب

نظراً لانتشار ظاهرة الإرهاب على مستوى الوطن العربي، يأتي التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب في إطار إدراك الدول العربية لأهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي، من خلال مستويات عديدة تختلف من بلد إلى آخر، حيث أن العمل الجماعي المنظم هو المطلوب، بالإضافة إلى بعض الجهود المحلية في سبيل مكافحة هذه الظاهرة. وهنا لا بد من السؤال: ماذا فعل العالم العربي لتوضيح مواقفه وصورته أمام الآخرين؟

هناك مستويات أربعة للعمل العربي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، وهي كما ذكرها الجحني (2002 م، ص ص 209، 194)، على النحو التالي:

1) **مستوى وزراء الداخلية العرب.**

إن العمل الجماعي الأمني العربي المنظم في مكافحة الإرهاب، الذي قام به مجلس وزراء الداخلية العرب الهادف إلى تنمية وتوثيق التعاون، وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، من خلال رسم سياسة عامة من شأنها تطوير العمل الجماعي المنظم المشترك، وإقرار الخطط الأمنية العربية المشتركة لتنفيذ هذه السياسة، إضافة إلى إنشاء الهيئات والأجهزة اللازمة لتحقيق أهدافه والتي من ضمنها تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية المعنية باختصاصه.

وقد بذلت جهود عديدة للتصدي لهذا الظاهرة الإجرامية، حيث عقد قادة الشرطة والأمن العرب مؤتمراتهم: السابع، والتاسع، والعاشر، والثالث عشر، والرابع

عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، والعشرين. وتدارسوا موضوع الإرهاب وقواعد التعاون العربي لمكافحة هذه الظاهرة، واتخذ مجلس وزراء الداخلية العرب خطوات إيجابية لمواجهة الإرهاب وذلك من خلال الآتي:

- الإستراتيجية الأمنية العربية: أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثانية في بغداد بقراره رقم (18) وتاريخ 7/ 12 / 1983 م الإستراتيجية الأمنية العربية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الأمني العربي، ومكافحة الجريمة بكل أشكالها وصورها القديمة والمستحدثة، والحفاظ على أمن الوطن العربي، وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب والتخريب الموجه من الداخل والخارج، وكذلك العمل على الحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة، وعلى أمن الفرد، وضمان سلامة شخصه وحريته وحقوقه وممتلكاته.
- إصدار مجلس جامعة الدول العربية في عام 1988 م قراراً بتشكيل لجنة من ممثلي الدول العربية وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لوضع تصور عربي مشترك يحدد الأبعاد والأحكام والسياسات التي ينبغي أن يستند إليها تحديد مفهوم الإرهاب، والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرير.
- اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة عشرة (يناير 1996 م) مدونة سلوك للدول أعضاء المجلس لمكافحة الإرهاب، وقد عبرت المدونة عن القلق العميق الذي يساور الدول العربية من استمرار الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها، والاقتناع بضرورة مكافحتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والمواثيق العربية والدولية، ووجوب اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب في إطار من التعاون العربي والتعاون العربي الدولي، وتؤكد المدونة على ضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني من كل أشكال الاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري، وأعربت الدول الأعضاء عن اقتناعها بوجوب اتخاذ تدابير فعالة وفقاً للقانون الدولي، وميثاق جامعة الدول العربية، ومقررات مجلس وزراء الداخلية العرب. وقد نصت المدونة بالبند

رقم (5) على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات التحري والقبض على الأشخاص الهاربين المتهمين، والمحكوم عليهم بجرائم إرهابية، طبقاً لأحكام الأنظمة الداخلية لكل دولة واتفاقيات تسليم المجرمين السارية لديها.

- أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الرابعة عشرة (يناير 1997م) إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب حيث كان المجلس قد قرر في دورته الثالثة عشر (1996 م) تشكيل لجنة عمل تستند إليها مهمة وضع الصيغة النهائية لمشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الدفاع عن الصورة الحقيقية للعروبة والإسلام، والحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي، ودعم أسس الشرعية وسيادة القانون والنظام، وتوفير أمن الفرد في الوطن العربي، وضمان سلامة شخصه وحريته وحقوقه وممتلكاته، وحماية أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي، وتنمية وتطوير التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون مع دول العالم لمكافحة الإرهاب الدولي، وتركز الإستراتيجية على التدابير الوقائية وعلى تحديث (التشريعات) وتضمينها تجريماً للأنشطة الإرهابية، وعقوبات رادعة لها، وعلى تحديث جهاز الأمن وتطوير أساليب عمله، واعتماد المنهج العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة الإرهاب، وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب على ألا تتعارض هذه الاتفاقيات مع الاتفاقية العربية الشاملة التي تدعو الإستراتيجية إلى إعدادها، بحيث تتضمن تعريفاً للإرهاب يعبر عن وجهة النظر العربية، وتحقق تعاوناً فعالاً، وتكفل تبسيط إجراءات تسليم المجرمين الإرهابيين، وزيادة تبادل المساعدة القانونية والقضائية والشرطية. وتحث الإستراتيجية الدول الأعضاء على المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وأن يمثلها في هذه المؤتمرات أشخاص قادرون على عرض وجهة النظر العربية، والوقوف في وجه المحاولات الرامية لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، كما اعتمد مجلس وزراء

الداخلية العرب في دورته الخامسه عشرة (يناير 1998 م) خطة مرحلية لتنفيذ الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

- نتيجة لرغبة الدول العربية في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، اعتمد مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في دورة انعقاد خاص جمع بينهما في شهر ابريل 1998 م اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب. وتنص الاتفاقية على تعريف للإرهاب، كما تنص على تعهد الدول الموقعة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية، أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور، ومنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، كما تنص على تعاون أمني وقضائي تام بين أعضاء الجامعة، في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتفاقية، وخصوصاً تبادل المعلومات حول النشاطات الإرهابية، وتسليم المطلوبين بأعمال إرهابية.

2) مستوى وزراء الإعلام.

كانت البداية الحقيقية للتعاون العربي عبر وسائل الإعلام في ديسمبر 1993 م، عندما ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريراً هاماً تحت عنوان "دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف والإرهاب". وفي دورة اللجنة (53) في يناير 1994م تضمن جدول أعمالها بندا خاصاً بكيفية التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب. وناقش مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته (26) التي عقدت في القاهرة في يوليو 1993 م، قضية الإرهاب، وقرر ضرورة وضع آليات لمواجهة التطرف، وتمت مناقشة خطة لمواجهة الإرهاب تدعو إلى توعية الرأي العام داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر الإرهاب، وتبصير المجتمعات العربية من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة، بمسئولياتها نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط في براثن الإرهاب، وتلبية حاجة الشباب في كل الميادين، والارتقاء بوعيهم الثقافي، وضرورة وضع خطة للتنوير الديني لتقديم الإسلام في صورته الصحيحة السمحة بعيداً عن روح التعصب، وتكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة الإرهاب على المكونات الرئيسة للاقتصاد العربي، والتزام وسائل الإعلام بالموضوعية حتى لا تقع فريسة

للشائعات والأقاويل، والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب، وإدراك ظاهرة الإرهاب ضمن نشاطات مكاتب الجامعة العربية في الخارج من خلال المحاضرات واللقاءات الصحفية. وفي دورة لمجلس رقم (27) عام 1994 م أوصى المجلس بضرورة الإسراع بوضع آليات للتعاون العربي في سبيل القضاء على التطرف. وفي دورته رقم (28) عام 1995م تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال، وقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على "قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الإعلام العرب لمكافحة الإرهاب والتطرف" وقد حث المشروع على تأكيد التزام الدول الأعضاء بتقوية نشاطها في مجال الإعلام لمواجهة الحملات المغرضة ضد العالم الإسلامي، وإدانة ممارسات المجموعات الإرهابية، وحث المشروع وسائل الإعلام المقروءة على نشر الأخبار التي تخدم وحدة الأمة العربية والإسلامية ومجدها بعيداً عن المظاهر المتطرفة والإرهابية، والتزام الدول الأعضاء بعدم نشر الأخبار التي تشجع على الإرهاب.

3) مستوى وزراء العدل:

دعا مجلس وزراء العدل في اجتماعه التاسع في أبريل 1993م إلى صياغة اتفاقية عربية مشتركة لمنع التطرف، كما بحث الوزراء تشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع الاتفاقية.

وفي الاجتماع العاشر للمجلس في أبريل 1994 م عرض مشروع الاتفاقية المقترحة على الوزراء، إلا انه اتفق على تأجيل مناقشته في الاجتماع الحادي عشر في نوفمبر 1995 م، الذي أصدر قرارا يقضي بتعميم مشروع الاتفاقية على الدول الأعضاء، لدراسته وإبداء آرائهم ومقترحاتهم بشأنه في مدة اقصاها مايو 1996 م، وإبداء الملاحظات بشأنه لعرضها على المجلس في دورته رقم (12) في نوفمبر 1996م. وفي أبريل 1998م، أقرت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب.

إن الأعمال الإرهابية تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتصل إلى عدة دول، وبذلك تأخذ مساراً عالمياً مما يجعل منها جريمة نكراء ضد الأسرة الدولية، والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي، ولكون الإرهاب اعتداء على حق النفس الإنسانية في الحياة والأمن والكرامة باعتبار هذا الحق أعلى مراتب حقوق الإنسان، وكذلك حق الدول والناس في الاستقرار باعتباره أعلى مراتب المصلحة العامة، فإن الإسلام يرفض الإرهاب بشتى أشكاله، وينهى عن كل فساد قل أو كثر، وما يقوم به الإرهابيون يفوق أعمال المحاربين، ومن هنا كانت الأحكام المقررة لجرائم الإرهاب في التشريع الجنائي الإسلامي تنطلق من كون الإرهاب إفساد في الأرض ويطبق على الجاني إزاء ذلك حد الحرابة، وهذا ما ذهب إليه مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، لأن الأحكام الشرعية تدور من حيث الجملة على وجوب الضرورات الخمس، والعناية بأسباب بقائها مصونة سالمة.

ويعتبر الإرهاب بصورته وممارسته من أكثر الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم، خاصة وأن جرائمه قد أصبحت من أكثر الجرائم تزاوجاً مع الجرائم المنظمة، والجرائم عابرة الحدود والقارات، واستطاعت هذه الجرائم أن تسخر التكنولوجيا الحديثة في المعلومات وفي الاتصالات لخدمة أغراضها، الأمر الذي دعى الدول والهيئات والمنظمات العالمية إلى استشعار الحاجة إلى توحيد الجهود المحلية والدولية وتقنينها لمواجهة هذا الوباء الخطير.

4) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية:

أولت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اهتماماً كبيراً بدراسة ظاهرة الإرهاب وسبل مكافحتها. حيث تضمنت كلية الدراسات العليا مواد دراسية، ورسائل علمية مجازة تحتوي على الموضوعات العلمية ذات العلاقة بمجال مكافحة الإرهاب، وكذلك نفذت الجامعة عدداً من الدورات التدريبية، والحلقات العلمية تحتوي على موضوعات علمية ذات علاقة بمجال مكافحة الإرهاب.

ولجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نشاطات متعددة في مجال الوقاية من الإرهاب يمكن إجمالها فيما يلي:

- البرامج التعليمية لكلية الدراسات العليا بالجامعة.
- البحوث العلمية التي تجيزها الجامعة.
- المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية التي تنظمها الجامعة.
- المقالات العلمية المتخصصة التي تنشر في مجلة الدراسات الأمنية والتدريب.
- رسائل الماجستير والدكتوراه التي يقدمها الطلبة في كلية الدراسات العليا.
- البرامج التدريبية المتخصصة التي ينظمها معهد التدريب.

سادساً: جهود المملكة في مكافحة الإرهاب

تسعى المملكة العربية السعودية باعتبارها جزء من هذا العالم لقطع دابر الإرهاب، واقتلاع جذوره إيماناً منها بعقيدتها السمحة، ووقاية لمجتمعها من أخطاره.

وقد تصدت للإرهاب بأكثر من طريق يمكن أجمالها فيما يلي:

1) إعطاء مهلة عفو للفئة الضالة.

وفي هذا المجال أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله في 5/5/ 1425 هـ الموافق 23 / 6/ 2004 م قراراً جاء فيه "ان كل من يسلم نفسه من أعضاء الفئة الضالة خلال شهر من تاريخ هذه الكلمة فأنه آمن بأمان الله".

ولا شك ان للقرار العفو الذي يشمل في مجمله الحق العام دلالات إنسانية واجتماعية، أما فيما يتعلق بالحق الخاص فيجري تطبيقه وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اثبت قرار العفو هذا دوره الفعال في تسليم عدد من المطلوبين امنياً أنفسهم طواعيّة في أواخر يوليو 2004 م (وزارة الداخلية، 1425 هـ، ص23).

2) التوضيح الفكري من المراجع الدينية.

وقد نجحت الجهات المعنية بالمملكة في الحصول على تراجع الكثير من المشايخ المؤثرين في عناصر تلك الفئات الضالة عن فتاويهم، والتي استندت إليها هذه العناصر في القيام بالأعمال الإرهابية، إضافة إلى تراجع أعضاء من الخلايا الإرهابية في السعودية أمثال المطلوبين أمنياً مثل:

خالد الفراج وعبد الرحمن الرشود، وقد ساهمت وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في بث

مقابلات مثل هؤلاء في تغيير اتجاهات الشعب السعودي والعربي نحو أعمال هذه الفئات الضالة (العبدالجبار، 2005 م، ص 480/4).

3) الحوافز المادية والمكآفات المجزية:

وتشمل هذه الحوافز والمكآفات المواطن ورجل الأمن على حد سواء، حيث وعدت وزارة الداخلية المواطنين بمكآفة مالية سخية جداً لكل من يبدي تعاوناً مع الجهات الأمنية في إحباط العمليات الإرهابية، والإبلاغ عن الإرهابيين تجاوزت سبعة ملايين ريال في بعض الحالات. وقد تفاعل معها أفراد المجتمع بشكل سريع وملفت للنظر (العبد الجبار، 2005 م، ص 482) وقد فصلت وزارة الداخلية (1425 هـ، ص ص 22 – 23)، هذه والمكآفات على النحو التالي:

- مليون ريال لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أحد المطلوبين.
- خمسة ملايين ريال لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على مجموعة من المطلوبين.
- سبعة ملايين ريال لكل من يسهم في إحباط عمل إجرامي بالكشف عن الخلية التي تنوي القيام به.

أما رجال الأمن فحرصاً من القيادة على تقدير جهودهم فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله بصرف مكآفات مجزية لكافة القطاعات العسكرية والأمنية، إضافة إلى منح المعنيين بمكافحة الإرهاب بدلاً مقداره (25٪) من الراتب الأساسي. إضافة إلى الترقيات، وتكريم الشهداء والاهتمام بأسرهم مادياً ومعنوياً (وزارة الداخلية، 1425 هـ، ص ص 24 – 25).

4) دور المواطن في مكافحة الإرهاب:

شاع في المجتمع السعودي الوعي بأخطار الإرهاب، وأهمية التعاون مع رجال الأمن، فأصبحت قضية الإرهاب بهم الجميع ومسئولية المجتمع بأسره.

وقد ظهر ذلك جلياً في جميع المجالات وفي جميع الأوساط في المجتمع السعودي، حيث انبرى رجال العلم والمثقفون وعلماء الدين والمفكرون والإعلاميون وكافة شرائح المجتمع إلى الوقوف إلى جانب ولاة أمرهم ورجال الأمن من خلال تقديم أطروحات علمية وفكرية للإسهام في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة (وزارة الداخلية، 1425 هـ، ص ص 27 – 28).

5) إقرار عقوبة الإرهاب وتنفيذها:

فقد تم اعتماد عقوبة الإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحرابة رقم (148) لعام 1409 هـ الصادرة بالطائف والتي أكدوا فيها بأن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض، لأنه حرب ضد الله ورسوله وخلقه (العبد الجبار، 2005 م، ص 477).

6) نشر الوسطية والاعتدال:

وذلك من تأصيل منهج الوسطية، ومحاربة الغلو والتطرف والتعصب الديني، مع تنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع، وهذه المهمة موكلة لكافة

الوسائل الحكومية والأهلية: المساجد والإذاعة والتلفزيون والصحافة (العبد الجبار، 2005 م، ص 478).

هذا على المستوى المحلي، وقد أشير سابقاً إلى الجهود على المستوى العربي، أما دولياً فانطلاقاً من إيمان المملكة بأن الإرهاب مشكلة عالمية، ويجب تضافر البشرية جمعاء للتصدي له، فقد أشارت وزارة الداخلية (1425 م، ص ص 32 – 33)، إلى هذه الجهود كما يلي:

1) استضافة المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض خلال الفترة 25– 28 ذو الحجة 1425 هـ، بمشاركة أكثر من (50) دولة عربية وإسلامية وأجنبية، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، ومن أهم أهداف هذا المؤتمر:

- إلقاء الضوء على مفاهيم الإرهاب ومسبباته.
- إظهار العلاقات بين الإرهاب وغسل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات.
- التعرف على الجوانب التنظيمية للحركات الإرهابية وطرق عملها.
- الإطلاع على جهود الدول المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب.
- تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

2) انضمام المملكة إلى عدد من الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية لمناهضة الإرهاب ومكافحته ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، نيويورك 1979 م.
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية على متن الطائرة، مونتريال 1979 م.
- اتفاقية الجنح والأفعال المرتكبة على متن الطائرة، طوكيو 1963 م.
- معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي 1999 م.
- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية نيويورك 1973 م.

الفصل الرابع عشر



واقع الإعلام الأمني العربي

الفصل الرابع عشر
واقع الإعلام الأمني العربي

مقدمة:

تفرض منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية استطلاع مشكلة البحث والتعرف على جوانبها المختلفة، وعلى مراحل تطورها، وتشخيصها، ومن ثم تحديد بشكل دقيق. وذلك كمراحل منطقية وضرورية، تؤسس عليها المراحل التالية المتعلقة بتحليل المشكلة، وتلمُّس الحلول المناسبة لها، وتوقع مساراتها وآفاق المستقبلية، ووضع خطط ومشاريع تطويرها.

من المؤكد أن ثمة تفاوتات وتمايزات بين البلدان العربية المختلفة فيما يتعلق بمفهوم الأمن، وبمدى وعي أهمية الإعلام الأمني. وبمقدار الإحساس بالمشاكل التي يعاني منها الإعلام الأمني العربي، وبالتالي بمقدار وعي حقيقية إلحاح مهمة تطوير الإعلام الأمني العربي.

ولكن هذه الفروق لا نخفي حقيقة وجود قواس مشتركة في التجربة الأمنية العربية عموماً، وفي تجربة الإعلام الأمني العربي على وجه الخصوص. تشكّل هذه القواسم، في تقديرنا، أرضية مشتركة وثابتة لإمكانية التعميم، وبالتالي لمشروعية الحديث عن إعلام أمني عربي، كواقع وكمشروع تطوير. إن العام لا ينفي الخاص، بل يغنيه ويوفر له مستلزمات التفتح والنضج. كما أن الخاص لا يستبعد العام، بل يؤكد ثوابته.

نضعٌ هذه الحقائق في ذهننا ونحن نحاول تشخيص واقع الإعلام الأمني العربي، بقدر كبير من الإحساس بواقعية الواقع، وبقدر مساوٍ له من التركيز على الحقائق والظواهر البارزة والمتميزة والدالة، والتي تشكل معلماً من معا لم التجربة

الإعلامية الأمنية العربية، دون الغرق في تفاصيل محلية ضيقة تتسم بجزئيها ومحدوديتها ووقتيتها.

حيث يتجلى واقع الإعلام الأمني العربي في النقاط التالية[1]:

1) الافتقار إلى فلسفة إعلامية أمنية عربية واضحة ومحددة:

تعني الفلسفة الإعلامية مجموعة النظريات والأسس والمنطلقات والاستراتيجيات التي تشكل الإطار الفكري- الإيديولوجي العام، التي يقوم عليها الإعلام الأمني العربي، وينطلق منها لتحقيق أهدافه.

تعتبر الفلسفة الإعلامية الأمنية إطاراً نظرياً ضرورياً من أجل ترشيد الممارسة وعقلتنها، وجعلنا تنظيم في المسارات المطلوبة من أجل تحقيق الغايات المنشودة.

وتعتبر قضية امتلاك فلسفة إعلامية أمنية واضحة ومحدودة مؤشراً على مدى غنى وثراء وعمق وأصالة التجربة الإعلامية الأمنية.

أعتقد أنه ما زال مبكراً الحديث عن وجود فلسفة إعلامية أمنية عربية، وذلك نظراً لتعدد وتعقد وتشابك المهام المطلوب إنجازها لبلوغ هذه الفلسفة.

2) الافتقار إلى إستراتيجية إعلامية أمنية عربية واقعية:

إذا كانت الفلسفة الإعلامية هي الأصل والجذع، فإن الإستراتيجية الإعلامية الأمنية، وما تتطلبه من سياسات وبرامج وخطط، وهي الفروع والأغصان. ولذلك فإن الإستراتيجية توضع دائماً في ضوء الفلسفة واستناداً إليها.

---

(1) د. أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، الطبعة الأولى دمشق 2002

والمؤكد أن غياب الفلسفة الإعلامية الأمنية يترك آثاره السلبية على النظرية، تؤدي إلى تعثرها وارتباكها. كما يترك أثاره على الممارسة، ويبعدها عن الإحاطة الكلية والشاملة بموضوعاتها، ويبعدها عن المعالجة المنهجية للظواهر، وقد يدفعها للانزلاق إلى مواقع تتميز بقدر من جزئية المعالجة وعفويتها ومزاجيتها وربما ذاتيتها.

3) السياسات الإعلامية:

تعني السياسة الإعلامية تركيب معقد من الأفكار والتوجهات والمشاريع والبرامج والخطط، التي توضع في كل مجال من المجالات الأمنية، في ضوء الفلسفة والإستراتيجية الإعلاميتين، ومن أجل تحقيق الأهداف المحددة في كل المجالات. تعتبر السياسة الإعلامية الأساس الذي تقوم عليه الممارسة الإعلامية، والأداة التي تجعل مجمل النشاطات الإعلامية تقع على محور واحد من أجل إنجاز الأهداف الموضوعة في مختلف المجالات الأمنية.

تطغى الاهتمامات اليومية العملية على الممارسة الإعلامية الأمنية العربية ويتوارى الاهتمام بوضع سياسات عامة تنظيم الممارسة وتمنهجها وتحدد مساراتها.

4) الغياب النسبي للخطط والبرامج:

الفلسفة الإعلامية تكثيف للفلسفة العامة التي تضبط حركة المجتمع في المجالات كافة. والإستراتيجية الإعلامية هي الإدراك العميق والشامل والبعيد المدى لدور الإعلام في المجتمع. والسياسة الإعلامية هي تجلي الإستراتيجية وترجمتها في مجال محدد. أما الخطط والبرامج فهي الترجمة العملية للسياسة الإعلامية في ضوء الظروف والإمكانيات، وعلى أساس المهام المطلوب إنجازها في مرحلة معينة وفي مجال معين.

تفتقر الحياة الإعلامية الأمنية العربية إلى الخطط والبرامج التي تمكن الممارسة الإعلامية من أن تسيطر على مجالاتها، وأن تكون مفاعلة في هذه المجالات، وأن تعرف مواقع أقدامها، وتخضع نشاطاتها وفعاليتها لقواعد البرمجة والتخطيط بشكل لا يتناقض مع حيوية النشاط الإعلامي ومرونته. أدى الافتقار النسبي إلى الخطط والبرامج إلى سيادة موقف الانفعال، وهيمنة دور الأفعال، وسيطرة التغطية العشوائية المزدحمة بالمناسبات الرسمية، والاعتبارات المزاجية والذاتية، وعدم التوازن، والكثير من الضجيج والقليل من الوعي.

5) ارتباك عملية تحديد الأهداف:

يزدحم المناخ الإعلامي الأمني العربي بما يطلق عليه "الأهداف". المفاهيم دائماً ملموسة، ونتاج واقعها ومجتمعها. نقيم الأهداف الموضوعية وفق المعايير العلمية التالية:

أ. تتم عملية تحديد الأهداف في ضوء الفلسفة والإستراتيجية والسياسة، وعلى أساس التشخيص والتحليل والتقييم للواقع الملموس.

ب. تتم عملية تحديد الأهداف وفق المعطيات الخاصة والمحددة للمرحلة، وفي ضوء المهام المطلوب إنجازها في مجال محدد.

ج. تتم عملية تحديد الأهداف وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة والمتاحة.

د. تُحدد الأهداف بشكل واضح، ومحدد، ودقيق. الأهداف العامة والضبابية تؤدي إلى الحيرة والتشوش والارتباك.

ه. تُحدد الأهداف بشكل مفهوم ومقنع، الأهداف، كأفكار ومفاهيم مجردة لا تعمل لوحدها. إن البشر هم الحامل الاجتماعي الذي يحقق الأهداف. ولذلك لا بد أن تكون هذه الأهداف مفهومه، بمعنى معقولة ومقبولة م جانب هؤلاء البشر، كما بد أن يقتنع بصحتها وسلامتها حاملها الاجتماعي، أي البشر الذين سيعملون من أجل تحقيقها.

و. تُحدد الأهداف بشكل واقعي، وتكون قابلة وممكنة التحقق في ضوء الظروف والمعطيات والإمكانيات والبشر المعنيين. الأهداف المتعالية على الواقع، تتحول إلى مجرد شعارات مشحونة بالانفعال والتضليل.

في ضوء ما تقدم نفهم واقع الإعلام الأمني العربية، وانطلاقاً منه واعتماداً عليه نجتهد لتحديد أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي وفق منهجية علمية صارمة. آخذين بعين الاعتبار الحقائق التالية الملموسة التالية:

1. صعوبة التأصيل النظري لمجال إعلامي جديد ذي طبيعة إشكالية وهو الإعلام الأمني.
2. صعوبة التخطيط الاستراتيجي للممارسة الإعلامية الأمنية وغياب فلسفة إعلامية وإستراتيجية إعلامية وسياسة إعلامية، وكذلك في غياب الحسم المفاهيمي لمقولة الأمن.
3. صعوبة التخطيط الاستراتيجي للممارسة الإعلامية العربية في غياب المرجعية، أو في عدم ملاءمتها إن وُجدت.
4. صعوبة التخطيط الاستراتيجي لتغيير وضع معين، رسَّخ قيماً وتقاليد ومفاهيم وأساليب عمل، ترتب على وجودها واستمرارها مصالح معينة.
5. صعوبة التخطيط الاستراتيجي للممارسة الإعلامية العربية في غياب الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة.
6. صعوبة التخطيط الاستراتيجي للممارسة الإعلامية العربية في مناخ يعاني فيه العمل المشترك عموماً، وفي مجال الإعلام والإعلام الأمني خصوصاً، نقاط ضعف ذاتية وموضوعية، تحد من فاعليته، وتقييد حركته، وتطرح حتى حقيقة وجوده أحياناً للمساءلة.

6) في الإطار العام لمفهوم ونظرية الإعلام الأمني:

حدث تطور لافت باتجاه تبني المفهوم الشامل للأمن. ولكن ترجمة هذا التطور إلى سياسات وممارسات لم تتم بعد بالشكل والمطلوب لتحويل هذا التطور إلى نهج لا رجعة فيه. إن التردد، وأكاد أقول التعثر والارتباك أحياناً في التبني الصريح والحاسم للمفهوم الشامل للأمن، وفي تحويل هذا التبني إلى إستراتيجية وسياسات وبرامج، ظاهرة ما زالت ملموسة في الحياة الأمنية العربية. ويعود ذلك في تقديرنا إلى التمايزات الكبير القائمة بين مستوى تطوير الأجهزة الأمنية العربية من جهة، وإلى الفجوة الكبيرة القائمة بين هذه الأجهزة من جهة والخبراء والاختصاصيين في المجالات والحقول العلمية الأخرى ذات الصلة العضوية بمفهوم الأمن الشامل من جهة أخرى.

تنعكس حالة الارتباك والتردد هذه على الإعلام الأمني العربي، وتجعل خطواته بطيئة، وحركة تطوره متعثرة، وقواه مبعثرة، وفي تقديرنا أن هذا ما يفسر حنين بعض الأجهزة الأمنية العربية إلى المفهوم القديم للأمن وللإعلام الأمني، وهذا النوع من الإصرار على المحافظة على المفهوم الجزئي والضيق للأمن، وعلى حصر الإعلام الأمني في الحقل الشرطي وفي المفهوم الشرطية، ونرى أن هذا يعود أساساً إلى عدم تأهيل بعض شرائح القيادات الشرطية العربية التأهيل العلمي والثقافي المطلوبين لاستيعاب معطيات المفهوم الشامل للأمن، والإجراء تحولات جذرية في الإعلام الأمني العربي تستجيب لهذا المفهوم الشامل للأمن. الأمر الذي أبقى مفهوم "الأمن الشامل"، بالنسبة للبعض، مجرد شعار تم وضعه بعناية وإحكام إلى جانب الركام الضخم من الشعارات التي تزدحم بها السماء الإعلامية العربية. ويقى الكثير من ممارسات الإعلام الأمني العربي أسير قيم ومفاهيم تقليدية عاجزة عن مواجهة ومتطلبات ومستلزمات الواقع الجديد.

7) في الإطار المؤسسي العام للإعلام الأمني العربي:

فرض المفهوم التقليدي الضيق للأمن مفهوماً تقليدياً ضعيفاً للإعلام الأمني. وقد أوجد هذا المفهوم الضيق للإعلام الأمني شكله التنظيمي – المؤسساتي الذي يتناسب معه. تجسد هذا الشكل المؤسسي – التنظيمي للإعلام الأمني العري في بنية محددة لمنظومة الإعلام الأمني العربي، جاءت على النحو التالي:

1) مجموعة من الصحف والمجلات والنشرات والملصقات الإعلامية الأمنية. يختلف عددها وحجمها ومستواها من بلد عربي إلى أخر، تصدرها الأجهزة الشرطية ممثلة في الغالب بوزارة الداخلية، وتقودها وتوجهها القيادات الشرطية. مجموعة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية الأمنية، يختلف عددها وحجمها ومستواها من بلد عربي إلى أخر، تعدها وتقدمها إما عناصر شرطية أو كوادر إعلامية عامة تعمل بموجب توجيهات وتعليمات القيادات الشرطية.

قطعاً ليس ثمة بحوث إعلامية ميدانية اهتمت بدراسة هذه التجربة الإعلامية الأمنية العربية، واستخلصت نتائج يمكن أن يعتمد عليها الباحث لتقييم هذه التجربة. ولكن المتابع بدقة واهتمام لمفردات المنظومة الإعلامية الأمنية العربية، يستطيع بقدر من الحيطة والحذر وعدم التعميم والإطلاق، أن يشير إلى الحقائق التالية:

أ. إن مفردات المنظومة الإعلامية الأمنية العربية متواضعة (وفي بعض الدول فقيرة) من حيث الكم، وبعيدة نسبياً عن الاستجابة المطلوبة التي يحتاجها وضع المفهوم الشامل للأمن موضع التطبيق الفعلي.

ب. إن مضامين معظم مفردات المنظومة الإعلامية الأمنية العربية ما زالت بعيدة، بهذا القدر أو ذاك، عن المستوى المطلوب لمواجهة النوعية الجديدة من المهام الأمنية، وللاستجابة إلى مستلزمات الدور الجديد للأمن في المجتمع.

ج. إن الفن الإعلامي المستخدم في معظم مفردات المنظومة الإعلامية الأمنية العربية ما زال بعيداً، بهذا القدر أو ذاك عن التقنيات الإعلامية المعاصرة التي تتطلبها خدمة الرسالة الإعلامية، والتي توفر التكنولوجيا الحديثة إمكانية تطبيقها. كما أنه مازال بعيداً، في هذا البلد العربي أو ذاك،عن الاستفادة من النظريات الإعلامية الحديثة، وخاصة تلك المتعلقة بآليات التأثير وتغيير الاتجاهات وأساليب الإقناع.

8) في الإطار العام لقيادة وتوجيه الإعلام الأمني العربي:

مازالت القيادات الشرطية، التي لم تحسم بعد مسألة تبنيها لمفهوم الأمن الشامل، والتي لم تمتلك بعد وبالقدرة الكافي، مستلزمات ومتطلبات هذا التبني، والتي لم تستطيع بعد ترجمة هذا التبني وتطبيقه في مجال الإعلام الأمني، نقول، مازالت هذه القيادات هي غالباً، الجهة الوحيد القائدة والموجهة للإعلام الأمني العربي. وبالتالي فإن الحقيقة التي تفرض نفسها عربياً في هذا الصدد، أن الإعلام الأمني العربي الراهن خرج من رحم الأجهزة الشرطية العربية، ونشأ في ظلها وتحت جناحها واتسم بسماتها.

لا شك أن هذه الحقيقة قد تركت الكثير من الآثار الإيجابية على الإعلام الأمني العربي، إذا مكنته أساساً من أن يوجد، ومن أن يمتلك الإمكانات المادية الضرورية للحضور والاستمرار، ومن أن يمتلك الإمكانات والمقدرات البشرية الإعلامية والفنية الضرورية لإنجاز المهام وتحقيق التطور، كما أن هذه الحقيقة التي جعلت الإعلام العربي الامني يقف على أرض صلبة مادياً وفنياً، قد حصنته من الانزلاق نحو اتجاهات ومسارات خطيرة، كما وفرت له مستلزمات الالتزام الحقيقي والأصيل بالسياسات الأمنية الرسمية، والقيم والأخلاقيات والسلوكيات المعيارية.

ولكن المهام الكبرى لا تتحقق فقط بالنوايا الطيبة. وكما يقال: "الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الطيبة". إننا نعيش في عصر انتصار العلم والعقل، وقد تحول الإعلام إلى علم. وبالتالي، من الصعب القيام بأنه ممارسة إعلامية أو انجاز أية مهمة إعلامية، إلا باستخدام نظريات وقواعد ومفاهيم علم الإعلام.

تركت حقيقة أن الجهة القائدة والموجهة للإعلام الأمني العربي غير مؤهلة إعلامياً آثاراً تحتاج إلى نقاش وتقييم جديين. يمكن وضع أبرزها على النحو التالي:

1. أصبحت مرجعية غالبية الإعلام الأمني العربي القيادات الشرطية ومفاهيمها ومعاييرها.
2. اتسم الإعلام الأمني العربي، بهذا القدر أو ذاك، بالطابع الرسمي وبهيمنة الطابع الخطابي التمجيدي عليه.
3. اتسم الخطاب الإعلامي الأمني العربي في الغالب، بعدم مواكبة التحولات الحاصلة في الحياة الأمنية العربية.
4. تتصف البنية الأساسية للإعلام الأمني العربي بقدر من الضعف الناجم عن الإصرار على أبقائه، تنظيمياً وإدارياً، ملحقاً بالأجهزة الشرطية. إن الجهات حالياً بالإعلام الأمني العربي، غالباً، إدارة خاصة في وزارات الداخلية العربية هي إدارة العلاقات العامة. وحين توجد إدارة خاصة بالإعلام الأمني، فإنها لا تعطي غالباً المتطلبات الضرورية المادية والبشرية الكافية لتستطيع إنجاز مهامها.
5. تعثر غالبية الإعلام العربي الأمني في الوصول إلى المتلقي، وبالتالي في تحقيق مهامه والقيام بدوره. الأمر الذي حرمه من أن يكون جماهيرياً.

تعود هذه الظواهر السلبية في الإعلام الأمني العربي الراهن إلى نوعين من الأسباب. أسباب موضوعية، تقع في إطار عام أوسع من الإطار الإعلامي. وبالتالي فإن حلها وتجاوزها لا يقع في حقل الإعلام الأمني ومجاله المحدد، بل يقع في مجالات أخرى. وأسباب ذاتية، تقع ضمن الإطار الإعلامي الأمني العربي وتقع على كاهلة.

تفرض الموضوعية العلمية في هذا الصدد تأكيد حقيقتين هامتين هما:

1) إن الإعلام عموماً (ومن ضمنه الإعلام الأمني) لا يضع سياستك: اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو بيئية.........الخ. ولكنه يطمح أن يتاح له، ووفق خصائصه وقوانينه الداخلية، أن يخدم سياسات تم وضعها في مجالات أخرى. دون أن ينفي ذلك أو يستبعد إمكانية أو حقيقية ان الإعلام يؤثر تراكماً وبصورة غير مباشرة في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات.

2) من المتعذر وأكاد أقول من المستحيل في الغالب أن يستطيع الإعلام، ومهما امتلك من إمكانيات وخبرات وتقنيات، أن يدافع عن سياسات خاطئة، وأن يحقق لهذه السياسات إمكانية أن تكون جماهيرية ومقنعة وفاعلة على المدى البعيد.

في ضوء هاتين الحقيقتين يمكن القول إن قدراً من النقد الذي يمكن أن يوجه إلى الإعلام المني العربي (وربما العربي عموماً) سواء فيما يتعلق بمضمون الخطاب الإعلام الأمني، أو بأساليب معالجته، أو بأشكال تقديمه، أو بتوقيت تقديمه، أو بالوسيلة المستخدمة لنقله وتقديمه، أو بالنوع الصحفي المحدد المستخدم، قد لا تكون بالضرورة المؤسسة الإعلامية الأمنية العربية هي المسؤولية عنها لأنها قد لا تكون بالضرورة هي الجهة صاحبة القرار فيه.

9) إعلام امني أم علاقات عامة امنية:

تؤكد الممارسة العربية في مجال الإعلام الأمني أن مهام الإعلام الأمني العري تلقى في الغالب (ومع وجود استثناءات محدودة) ليس فقط على عاتق الأجهزة الشرطية، بل على عاتق دائرة العلاقات العامة في هذه الأجهزة.

علمياً يجب تأكيد الحقيقة التالية: العلاقات العامة نشاط وفعالية ومجال، والإعلام نشاط وفعالية ومجال، مختلف تماماً وجذرياً. وكما خلطت الكثير من الأنظمة العربية، في مراحل سابقة ولأسباب بانت معروفة. بين مفهومي

الثقافة والإعلام، فإن الكثير من الأنظمة العربية ما زالت تخلط متعددة وليس دائماً بحسن نية، بين مفهوم الإعلام ومفهوم العلاقات العامة.

نتمنى أن يكون واضحاً أن الإعلام أساساً فعالية فكرية إبداعية، تعمل على تشخيص الواقع الموضوعي، وفهمي واستيعابه، وتقديمه، من منظور معين وفق نظريات وقوانين وخصائص علم الإعلام، إلى الجماهير الواسعة، من أجل المساهمة في تكوين الأتساف المعرفية القيمية والفكرية للجماهير من أجل إقناعها بالإقدام على سلوكات معينة في المجالات المختلفة، من شأنها في التأثير على الواقع الموضوعي وفق الاتجاه الذي يخدم مصالح القوى التي تملك هذا الإعلام وبالتالي توجهه.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الإعلام فاعلية مؤثرة في مجالها، وبالتالي لا يمكن أن تتحول إلى مجرد أداة ملحقة بجهاز ما. كما أن المادة الإعلامية مشحونة بالإبداع الإعلامي، وبالتالي لا يمكن أن تتحول إلى مجرد خطاب رسمي.

إذا ما حرم الإعلام من فاعليته ومن شرطه الإبداعي، لم يعد إعلاماً، بل تخرج هذه الممارسة غير الفاعلة وغير الإبداعية من مملكة الإعلام، لتنتمي إلى مملكة أخرى، قد تكون العلاقات العامة، وقد تكون أي شيء أخر. العلاقات العامة ممارسة مطلوبة وشرعية ولكنها مختلفة جذرياً من حيث الطبيعة والدور والوظائف والشكل والمضمون عن الإعلام. إن المهمة المركزية للعلاقات العامة هي تجميل الواقع والسياسات والأجهزة والهيئات وحتى الأشخاص، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسة الكفيلة بتكوين وترسيخ صور ذهنية إيجابية عن الواقع والأجهزة والهيئات والأشخاص. يختفي الطابع النقدي في عمل العلاقات العامة، ويتواري الطابع التفاعلي الإبداعي. هنا يكمن الطلاق الأبدي بين الإعلام والعلاقات العامة، وذلك بالرغم من إمكانية وجود هوامش مشتركة بينهما.

تقع نسبة هامة من الممارسة الإعلامية العربية ضمن الإطار العام للعلاقات العامة، ولا تنمي إطلاقاً إلى الإطار العام للإعلام. وحيث تتحول المادة الإعلامية الأمنية (أو الصحفية أو المجلة الإعلامية الأمنية، أو البرامج الإذاعي والتلفزيوني الأمني) إلى مجرد مادة علاقات عامة، تفقد هويتها الإعلامية، وتفقد مبرر وجودها الإعلامي، وتفقد جمهورها، وتفشل في أداء دورها، وإنجاز مهامها. ألسنا شهود عيان على وجود صحف أمنية عربية تحولت إلى مجرد نشرات رسمية صادرة عن مكاتب صحفية او عن مكاتب علاقات عامة تابعة وظيفياً وإدارياً للأجهزة الشرطية العربية، ولا تجد من يستقبل خطابها، وربما يفرض أحياناً الاشتراك فيها على العناصر الأمنية؟ أيضاً ألسنا شهود عيان على برامج إذاعية وتلفزيونية إعلامية أمنية عربية لا تمت إلى الإعلام بصلة، ولا تجد من يتحمل سماعها أو مشاهدتها، وبالتالي تصبح إعلامياً غير موجودة، لنقرأ بالجدية والعمق المطلوبين منا كتبه الدكتور إبراهيم العواجي، وكيل وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية "ففي التلفزيون السعودي غيرنا برنامج العيون الساهرة، لأنه تبين أن الأغلبية من المشاهدين لا يشاهدونه، بحيث يأتي وقته يقولون: جاءت الشرطة. ويقفلون التلفاز"[1]. كم هو جريء وصادق وصريح هذا القول، وكم هي دلالاته عميقة لأنه صادر عن رجل علم وممارسة، ثم كم ينطبق هذا القول على صحف ومجلات وبرامج إذاعية تلفزيونية أمنية عربية، تنقص المسؤولين عنها الجرأة العلمية للاعتراف بالحقيقة؟.

10) واقع الأجهزة الشرطية العربية:

نظراً لأن الإعلام الأمني العربي ما زال في الغالب يستجيب بشكل محدود للمفهوم الشامل للأمن، ونظراً لأنه ما زال يمارس في الغالب ضمن الإطار العام للأجهزة الشرطية توجيهاً وقيادة، فإننا نرى ضرورة تقديم فكرة عن واقع هذا الأجهزة.

(1) انظر بحث" إسهام الإعلام في جهود مكافحة الجريمة" د. إبراهيم العواجي. من مؤلف "علاقة الإعلام بالمسائل الامنية في المجتمع العربي". 25-26

تعتبر الأجهزة الشرطية واحدة من المؤسسات البالغة الأهمية في عملية تحقيق الأمن، وفي إيجاد إعلام أمني عصري ومتطور. ولذلك فإن طبيعة ومضمون علاقة هذه الأجهزة بالشعب، ونوعية الأدوار والمهام التي تلعبها وتنجزها في المجتمع، وكذلك نوعية وطبيعة العلاقة القائمة بين هذه الأجهزة وبين وسائل الإعلام الجماهيري، أمور هامة ومفتاحيه لفهم واقع الأمن والإعلام الأمني.

❖ علاقة الأجهزة الشرطية العربية بالمجتمع:

تتسم علاقة الأجهزة الشرطية العربية بشعوبها بقدر ما من الحساسية والارتباك والتعثر وعدم وجود المستوى المطلوب من الثقة المتبادلة. ورغم أن هذه الظاهرة ذات الطابع طابع عالمي، فإن أسبابها، ودرجة حدتها، تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد.

نحاول التعرف على أسباب هذه الظاهرة في البيئة العربية على النحو التالي:

1) الموروث التاريخي:

اتسمت العلاقة بين أجهزة الأمن عموماً والشعب تاريخياً بالحرج، وبالتوجس والشك المتبادلين وربما بالعداء في بعض الفترات، ويعود ذلك لأسباب متعددة أبرزها:

أ. إما أن السلطة كانت غير عربية.

ب. أو أن السلطة كانت عربية، ولكنها تعتمد على أجهزة غير عربية لتحقيق مهام الأمن.

ج. طبيعة السلطة غير الشعبية في بعض الفترات، وربما المعادية للشعب في فترات وظروف تاريخية أخرى.

د. طبيعة الدور والمهام التي تقوم بها هذه الأجهزة ف بالمجتمع في خدمة السلطات غالباً.

هـ. عدم وجود الشعب كمعطى هام وبارز سواء في حساب السلطات أو أجهزة أمنها في فترات تاريخية مختلفة.
و. الولاء المطلق، وبالتالي لأجهزة الأمن للمؤسسة والسلطة.
ز. المستوى المهني والوعي الاجتماعي المتواضعين لهذه الأجهزة في أمكنة وأزمنة مختلفة.

2) الوضع الراهن:

طرأت تحولات عميقة على طبيعة الأنظمة العربية بعد تحقيق معظم البلدان العربية استقلالها السياسي. وشملت هذه التحولات بنية الدولة ومؤسساتها وأجهزتها تمثلت هذه التحولات في مجال الأجهزة الأمنية على النحو التالي:

أ. تغيرت طبيعة السلطة ومضمونها في معظم البلدان العربية.
ب. حصلت تغيرات إيجابية نسبياً على نظرة السلطة إلى المجتمع وإلى أجهزة الأمن.
ج. أصبحت أجهزة الأمن العربي تمتلك مستوى مهنياً ووعياً اجتماعياً أرفع نسبياً.
د. بروز الدولة كمؤسسة مركزية منظمة وقوية. وتنامي الولاء والانتماء للوطن.

وتزايد الإحساس بأن الدولة وأجهزتها وليس الولاءات القديمة، هي المسؤولة عن أمن الفرد والجماعة.

أ. تنامي إحساس الأجهزة الشرطية العربية نسبياً بضرورة أن تكون في خدمة الشعب، وأن تعتمد في إنجازها لمهامه الأمنية على تفهم الشعب وتعاونه وطرحها المتزايد لهذا الشعار، واندفاعها لتحقيق مهامها في ضوئه.
ب. تزايد الوعي الاجتماعي نسبياً بطبيعة المهام التي تقوم بها الأجهزة الشرطية من أجل تحقيق أمن الفرد والمجتمع، وتزايد الإحساس الشعبي بضرورة تغيير

النظر السابقة والموروثة من عهود سابقة إلى أجهزة الأمن، باتجاه تنامي تقدير جهود هذه الأنظمة، وتنامي بوادر التعاون الشعبي معها لإنجاز المهام الأمنية.

ولكن، وبالرغم من التطور النسبي الذي تحقق فإن ثمة عقبات ومصاعب يجب تجاوزها والتغلب عليها في هذا المجال، ويعود ذلك لأسباب أهمها: بعض من مظاهر الارتباك والتعثر والحساسية في علاقة معظم الأنظمة العربي بشعوبها. وبقايا مظاهر النظرة الضيقة والمحدودة لدور أجهزة الأمن، وتزايد اعتماد بعض الأنظمة على أجهزة الأمن في أوقات مختلفة ولأسباب مختلفة. وما أدى إليه ذلك من إحساس شرائح من هذه الأجهزة بأهميتها الذاتية بشكل غير واقعي، وانعكاسي هذا الإحساس أحياناً في ممارسات غير مقبولة، تركت الكثير من الانطباعات السلبية، وربما رسخت صورة ذهنية غير إيجابية عن هذه الشرائح في ذهن المواطن [1].

تفاقمت خطورة هذه الصورة حين اقترنت بظاهرتين. تتمثل الأولى في جهل المواطن بالأهداف المعاصرة والسياسات الحديثة الإدارات الشرطة.، وتتمثل الثانية في عدم إدراك بعض أفراد وقيادات الشرطة لقيمته الوظيفة الاجتماعية التي يؤدونها، ولخطورة الدور الإنساني الموكول إليهم في تهيئة البيئة الأمنية التي تجعل الوطن أكثر استقراراً وأمنا، والمواطنين أكثر سعادة ورخاء.

ولكن يستطيع المراقب أن يلاحظ أن هذه المظاهر التي تبد نسبياً سلبية تظهر أساساً في بعض المجالات ذات الطبيعة الخاصة، وفي ظروف معينة. أما النسبة للمجالات الأخرى مثل مكافحة الجريمة والانحراف والمخدرات والمرور والبيئة والخدمات الأمنية اليومية للمواطن، فقد طرأ تطور ملموس على نظرة المواطن العربي إزاء هذه الأجهزة الأمنية العاملة في هذه المجالات، باتجاه مزيد من الفهم والتقدير والإيجابية. يقيناً، إن هذه المسائل بالغة الأهمية، وقوية الحضور في

(1) انظر بحث "دور القيادات الأمنية في تكوين الصور الذهنية لجاز الشرطة"، د. محمد يوصف مصطفى عبده، مجلة "بحوث الاتصال". عدد 8 عام 1992.

الذاكرة العربية. وتشكل دراستها وتحليلها تحدياً للدراسات الاجتماعية والأمنية العربية. أردنا هنا مجرد الإشارة السريعة إليها، ومن المنظور الذي يهم البحث، وبالقدر الذي يحتاجه البحث. آملين ألا تكون حساسية الموضوع قد فرضت عموماً وربما ضبابية طرحه، وأدت إلى أخطار كبيرة في التشخيص.

11) علاقة أجهزة الأمن العربية بأجهزة الإعلام العربية:

لم تصل العلاقة بين أجهزة الأمن العربي وأجهزة الإعلام العربية إلى المستوى الذي ينعكس إيجابياً بالقدر المطلوب على الطرفين في مجالات رفع مستوى الأداء، وإنجاز المهام، والتفهم المتبادل لطبيعة عمل ولمضمون الدور الاجتماعي لكل من الجهازين الأمني والإعلامي.

أمنياً، يعود ذلك إلى جملة أسباب، أهمها:

مخلفات الموروث التاريخي لنظرة الأجهزة الأمنية للمجتمع. وما ترتب على هذه الرواسب من سوء تقدير أهمية الرأي العام، والتقليل من أهمية التعاون الشعبي لإنجاز مهام الأمن، والعجز عن تقدير أهمية العامل التربوي في إيجاد مواطن يساهم واعية في إنجاز المهام الأمنية.

وكذلك ما ترتب على هذه النظرة من الشعور بالنرجسية، التي لا ترى سوى صورتها في المرآة، وتعجز عن رؤية الأطراف الأخرى المعنية بالمشاكل الأمنية تتج عن هذه النظرة سيطرة الطابع الرسمي البيروقراطي على موقف الأجهزة الأمنية من الأجهزة الإعلامية ونظرتها إليها، واعتبارها وسائل الإعلام مجرد استطالة رسمية للسلطة وبالتالي للأجهزة الممثلة للسلطة. أدى ذلك إلى فرض طابع التكتم والسرية غير المبررين بأسباب أمنية مقنعة، وإلى حجب المعلومات العامة والدالة عن الأجهزة الإعلام، وإلى اعتبار، وهذا هو الأخطر، قضايا الجريمة والانحراف مجرد قضايا أمنية بحته، المسؤول الوحيد عن علاجها، والمعنى الوحيد بها، هو الأجهزة الأمنية. من الواضح مدى تخلف هذه النظرة وقصورها، التي تركت

آثاراً بالغة الخطورة على العلاقة مع الإعلام، والتي يعتبر تغييرها جذرياً مهمة ملحة. وهذا يفسر رؤية أحد الباحثين لعلاقة الأجهزة الشرطية بالإعلام على النحو التالي:

"..... رجال الشرطة غير مدربين على الاتصال الجيد بالصحافة، وينقصهم الوعي في علاقتهم بالصحافة. ولذلك يميلون إلى فرض رقابة على الأنباء، ولا يقدرون أن من حق الجمهور أن يعرف الحقائق. كما يضيقون ذرعاً بالنقد، ولا يطيقون تناول الصحافة لمظاهر الفشل أو التقصير المنسوبة إليهم، كما يمنعون بين الصحفيين ويمنعون من التواجد في مسرح الجريمة.أما إعلامياً، يعود عدم قوة وعدم سلامة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الإعلامية إلى الأسباب التالية[1]:

1. عدم وعي المؤسسة الإعلامية العربية لدورها الاجتماعية عموماً، ولدورها الأمني خصوصاً.
2. عدم وجود الكادر الإعلامي الأمني العربي القادر على أن يقيم علاقات غنية مع الأجهزة الأمنية العربية، والذي يمتلك الثقافة الأمنية العميقة والواسعة، والحس الأمني السليم، والذي يستطيع، وبالتالي، واعتماد على ما تقدم تقديم المعالجات المناسبة للإحداث والظواهر والتطورات والموضوعات الأمنية في المجالات المخلفة.
3. سيطرة العقلية الرسمية البيروقراطية، المناقضة للإبداع الإعلامي، والمنافية للفعالية الإعلامية، في الكثير من المؤسسات الإعلامية العربية، التي تعتبر نفسها فعلاً مجرد امتداد بيروقراطي للسلطة، وتحولت موضوعياً إلى مؤسسات علاقة عامة، يديرها موظفون بيروقراطيون.
4. الضعف النسبي للدور الذي يلعبه المؤسسة الإعلامية العربية في الحياة اليومية للمواطن العربي، ومحدودية تأثيرها في تكوين النسقين المعرفي

(1) انظر بحث "الإعلام والتوازن الاجتماعي" د. زكي جابر، من مؤلف " المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية العربية، ص263.

والقيمي للمواطن، وعجز هذه المؤسسة النسبي عن القيام بدور تربوي فعَّال عموماً، وتربوي أمني على وجه الخصوص.

5. عدم استفادة المؤسسة الإعلامية العربية على الوجه المطلوب من الخبراء والاختصاصيين في مجال العلوم الأمنية والاجتماعية والنفسية والتربوية، لرفع مستوى معالجة المادة الإعلامية الأمنية في الإعلام العربي، كمرحلة مؤقتة تساهم في سد الثغرة الناجمة عن الافتقار إلى كوادر إعلامية أمنية متخصصة.
6. قصور الوعي الإعلامي وما أدى إليه ذلك من اندفاع بعض المؤسسات الإعلامية إلى محاولة الاستفادة من الطبيعة الجذابة والمثيرة للموضوع الأمني وللحدث الأمني والظاهرة الأمنية، من أجل تحقيق مكاسب جزئية محدودة، تتعلق بزيادة الانتشار والتوزيع، على حساب المهمة التربوية الأمنية للوسيلة الإعلامية.

12) في الإطار العام للكادر الإعلامي الأمني العربي:

كان من الطبيعي والمفهوم أن تفرز الأجهزة الشرطية بعض عناصرها لتقوم بمهام إعلامية أمنية، وغالباً ما تمت هذه العملية لاعتبارات ليست موضوعية دائماً، وغالباً ما افتقرت هذه الكوادر إلى الخبرة والتجربة والتأهيل المطلوبين على المستويين الإعلامي والأمني.

وكان من الطبيعي والمفهوم أيضاً أن تستخدم الأجهزة الشرطية العربية بعض الكوادر الإعلامية التقليدية التي تربت في الإعلام العام، لتستعين بها في الإعلام الأمني المتخصص. وغالباً ما تميزت هذه الكوادر والولاء والإخلاص أكثر مما تميزت بالخبرة والكفاءة وبالذهنية الوظيفية البيروقراطية أكثر من العقلية النقدية الإبداعية. كذلك غالباً لم تخضع هذه الكوادر لأي تأهيل علمي ذي مستوى في مجال الأمن.

وهكذا، ومع وجود بعض الاستثناءات في هذا البلد العربي أو ذاك، فإن هذه السمات الرئيسية للكادر الإعلامي العامل في الإعلام الأمني العربي، مع ضرورة تأكيد حقيقة هامة وهي أننا نلاحظ إرهاصات وجود عناصر إعلامية أمنية، قليلة ومحدودة، متخصصة في مجال الإعلام والأمن.

وهذه بداية الطريق لتكوين كادر إعلامي أمني عربي على النحو الذي سنوضحه لاحقاً.

13) مشاكل التغطية الإعلامية الأمنية العربية:

تشكل الآثار السلبية للجوانب المختلفة من واقع الإعلام الأمني العربي عقبات موضوعات أمام التغطية الإعلامية الأمنية العربية. وبالإضافة إلى هذه المصاعب الموضوعية العامة، يمكن تحديد المصاعب التالي[1]:

أ. صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة ومتنوعة.

ب. عدم توفر نظم معلوماتية – بنوك معلومات أمنية – يمكن الاعتماد عليها في التغطية الإعلامية الأمنية قطرياً وعربياً.

ج. عدم وجود خريطة بالموضوعات الأمنية التي تشكل الاهتمامات الأمنية الراهنة قطرياً وعربياً.

د. إحاطة الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإطار من السرية والحساسية والخصوصية، مما يصعب على الصحفي مهمة جمع معلومات دقيقة وكافية عن الظاهرة الأمنية سواء من الأفراد أو الجهات الرسمية أو الأهلية المعنية.

ه. تركيز الاهتمام الإعلامي الأمني في قضايا أمنية محددة كالجريمة والمخدرات.

(1) انظر بحث "الأبعاد للإعلام الأمني" أشرف لاشين. مجلة الأمن العام. عدد 157 عام 1997.
وانظر أيضاً بحث "مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني" د. أحمد حويتي، من مؤلف "مناهج البحث في العلوم الأمنية". وانظر أيضاً "تطوير الإعلام الأمني العربي" د. عبد المنعم محمد بدر. ص 90 وما بعدها.

و. الافتقار إلى الكفاءة الإعلامية والأمنية في معالجة الظاهرة الأمنية في الإعلام العربي، الأمر الذي دفع باتجاه مزالق خطيرة منها:

- غزارة المادة الإعلامية الجرمية التي تقدمها وسائل الإعلام قد تؤدي إلى فقدان إحساس الفرد بالأمن.
- تقديم المجرم كبطل، وتقديم رجل الأمن المحدود الخبرة والكفاءة الذكاء، قد يدفع إلى التعاطف مع المجرم، وفقدان الثقة برجل الأمن.
- تقديم البراعة والذكاء والحنكة في الانحراف، والتركيز على التفاصيل والأساليب والأدوات، قد يدفع البعض إلى الإعجاب والمحاكاة والتقليد. يصبح نشر المادة عاملاً لنشر الجريمة لا للتنفير منها. ويصبح النشر بهذا الأسلوب وسيلة لترويج مقبولات مزيفة تنتج التمرد والإرهاب والعدوان على الآخرين.
- إساءة مستخدم القيم الإخبارية في التغطية الإعلامية الأمنية قد يدفع باتجاه تكريس الإثارة واستثارة الغرائز؛ الأمر الذي يجعل التعرض لمواد العنف والإرهاب والجريمة والانحراف يأخذ شكلاً شبيهاً بالإدمان.
- تقديم الأحداث الأمنية منزوعة من سياقها، والاقتصار على تقديم حاضر الحدث ولحظته الأخيرة.
- الافتقار غالباً إلى التفسير والتحليل، وعدم تبني التغطية التفسيرية، التي تسعى للوصول إلى أعماق الحدث أو الظاهرة.
- محدودية الاعتماد على الخبراء والاختصاصيين، وترك المواضيع المعقدة والحساسية بيد كوادر لا تمتلك الخبرة والمعرفة الكافيتين لمعالجة هذه القضايا.
- الارتباك الحاصل في كيفية تغطية موضوع الإرهاب. إذ من المعروف أن الإرهابي مجرم يبحث عن الأضواء، وذلك على العكس من المجرم العادي. لذلك تبرز مسألة أهمية الإعلام بالنسبة للإرهابي، خاصة وأن الكثير من وسائل الإعلام تجد في العمليات الإرهابية مادة مثيرة، وتغطيتها بطريقة

تخلق جوا من الخوف، وتشيع شعوراً بالعجز عن المواجهة، وتحرج السلطات المختصة[1].

ب. عدم وجود تعددية فكرية في التغطية الإعلامية الأمني العربية، وسيطرة الرأي الواحد ف بتشخيص وفهم وتحيل الأحداث والظواهر الأمنية.

ج. الموقف التقليدي السلبي للمواطن العربي من الأجهزة الرسمية الأمنية والإعلامية، وانخفاض مستوى تعاون الفرد مع هذه الأجهزة وإقباله عليه.

د. صعوبة التغطية الإعلامية الأمنية العربية بفعل عوامل متعددة منها:

وجود مشاكل حادة في مجال التنمية وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتساع الهوة بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وازدياد معدلات الجريمة والانحراف، واهتزاز القيم والثوابت، وطبيعة الحياة السياسية السائدة والانفتاح السريع على العالم، وضعف تأثير مؤسسات التربية التقليدية، وتفشي ظواهر الشعب والرشوة والسرقة.

14) الاهتمام العربي الرسمي بالإعلام الأمني العربي:

اهتم مجلس وزراء الداخلية العرب (الذي تأسس عام 1982) بالإعلام الأمني. تجسد هذا الاهتمام تنظيمياً في إنشاء "المكتب العربي للإعلام الأمني" عام 1993، ليعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الإعلامية الأمنية العربية لمواجهة الجرائم، وإعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية، والتعريف بأنشطة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى، كما تجسد هذا الاهتمام بتشكيل لجنة إعلامية استشارية عربية دائمة، لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني. وتنظيم مؤتمر لمسئولي الإعلام الأمني العربي وإعداد خطة إعلامية عربية موحدة لمكافحة ظاهرة

(1) انظر بحث "أجهزة الإعلام في خدمة الإرهاب في الوطن العربي". د. محمد أبو الفتح. مجلة الأمن 6 ربيع الأول 1419هـ.

المخدرات (1994)، وتشكل لجنة وطنية للتوعية الأمنية، وإعداد مجموعة من خطط التوعية الأمنية العربية[1].

لا يستطيع الباحث الموضوعي أن يتجاهل أهمية الجهود المبذولة في هذا المجال. إن القراءة المعمقة لهذه المسيرة المحدودة زمنياً من حياة الإعلام العربي الأمني. الحديث النشأة تؤكد مدى أهمية ما تحقق عربياً في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب، وفي إطار أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على وجه الخصوص.

ولكن الباحث الموضوعي لا يستطيع أن يتجاهل أيضاً حقيقة أخرى هامة تتمثل في التفاوت الهائل بين تطوير وغنى، وتنوع، وشمولية، وتعقد الحياة الأمنية العربية من جهة، وبين التطور الذي حصل في مجال الإعلام العربي الأمني. ويمكن القول إذا ما استخدمنا تعابير العلوم الرياضية أن الحياة الأمنية العربية تتطور وفق متوالية هندسية، وأن الإعلام العربي الأمني يتطور وفق متوالية حسابية، ولذلك فإن الفجوة الواقعة ما بين مستويي التطور في تزايد مستمر.

لا يستطيع الباحث إلا أن يلاحظ أنه بعد ستة عشر عاماً على إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب، وأربع سنوات على تأسيس المكتب العربي للإعلام الأمني، لم يحقق هذا المكتب سوى:إنتاج خمسة أفلام تلفزيونية، وأغنيتين طفليتين، وطباعة كتيبين طفليين وكتاب عن الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وعدد من الملصقات، وإعداد كتيب عن إنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب، وإعداد دراسات وبحوث متخصصة في مجال الإعلام الأمني، ونشر مقالات عن موضوعات ذات علاقة بالإعلام الأمني والتوعية الأمنية. بالإضافة إلى أعمال ذات طابع إداري روتيني.

(1) تطوير الإعلام الأمني العربي". مرجع سابق. ص 46.

كمـا لا يسـتطيع الباحـث الموضـوعي إلا أن يلاحـظ أن الإسـتراتيجية الإعلاميـة الأمنيـة العربيـة، علـى أهميتهـا، لا تواكـب المفهـوم الشـامل للأمـن، بـل اقتصرت على "التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة".

ولكن وبالرغم من هذه الملاحظات، فإن هذه الإستراتيجية، ومجمل ما تحقق وخاصة ف في مجال الدراسة والبحث والنشر والدورات التدريبية في أكاديمية نايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، يعتبر خطـوات مديـدة في مسـيرة الإعـلام الأمـني العربـي، تشكل بمنطلقاتها وأهدافها، ووسائلها، وآلياتها منطلقاً، استثنائي الأهمية، لمزيد من الأبحاث والدراسات والاجتهادات أنه عمل رائد في مجال جديد.

المراجع باللغة العربية والأجنبية

أ. المراجع باللغة العربية:

1. أ.د. فهد عبد العزيز العسكر، الإعلام الأمني........، كلية التدريب – قسم برامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
2. د. محمود قظام السرحان، الإعلام الأمني والشباب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م
3. د. مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة – الأمن والجرائم السياحية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2009.
4. د. مصطفى يوسف كافي " إدارة الأمن والسلامة الفندقية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2012.
5. د. محمد نبيل طلب، البرامج التعليمية والثقافية بالإذاعة والتلفزيون، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009.
6. هبة فتوح، مقال في "عولمة الإعلام"......
7. بدرية، البشر: واقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض نموذجان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيار 2008.
8. العميد الركن أحمد عيد المصاروه، الإعلام والأمن الوطني وتحديات العولمة، مجلة الأقصى، العدد (998)، تصدرها مديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية، جمادى الآخرة 1426هـ، آب 2005م.
9. د. مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة، رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
10. نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية،ص1، بيروت، كانون الثاني، 2005.
11. عبد الله محمد أبكر، عولمة الإعلام، المجلة العربية، العدد 326، 2004، الرياض.

12. جريدة الشرق الأوسط، " جريدة العرب الدولية"، اليوم: الخميس 21 محرم 1423، 4 أبريل 2002، العدد 8528، الصفحة: آفاق إسلامية.
13. رحاب على بدوي، أثر العولمة على الإعلام، من كتاب الإعلام التربوي.
14. د. صابرين، الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع): ط1، 2008.
15. لواء دكتور حمدي شعبان– خبير بالمكتب العربي للإعلام الأمني، الإعلام الأمني
16. د.أديب خضور، اقتصاديات البيئة، وزارة الثقافة،دمشق 1997.
17. علي اسعد بركات، الأمن الاجتماعي، وازاه الثقافة،دمشق،2011.
18. عبد المنعم المشاط، المم المتحدة ومفهوم الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد:84، دار الأهرام، القاهرة،1986.
19. روبرت مكنمارا"جوهر الأمن" ترجمة يونس شاهين.
20. علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية العد 2000.
21. أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية، دار الشروق، بيروت،1991.
22. على فايز الجحني، المفهوم الأمني في الإسلام، العدد الثاني/ منشورات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، 1989.
23. مصطفى العوجي، المن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل، ط1، بيروت، 1983.
24. محمد فتحي الحريري،" مسألة الأمن الدوائي العربي"، مقال في مجلة الوحدة،العدد(84)، ايلول/1991،المغرب العربي– الرباط.
25. د. إبراهيم العواجي، " إسهام الإعلام في جهود مكافحة الجريمة". من مؤلف "علاقة الإعلام بالمسائل الامنية في المجتمع العربي".
26. د. محمد يوسف مصطفى عبده، "دور القيادات الأمنية في تكوين الصور الذهنية لجاز الشرطة"، مجلة "بحوث الاتصال". عدد 8 عام 1992.

27. د. زكي جابر، "الإعلام والتوازن الاجتماعي" من مؤلف " المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية العربية.
28. د. أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، الطبعة الأولى دمشق 2002
29. اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب السادس عشر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
30. أشرف لاشين "الأبعاد للإعلام الأمني ".. عدد 157 عام 1997.
31. د. أحمد حويتي "مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني"، من مؤلف "مناهج البحث في العلوم الأمنية".
32. د. عبد المنعم محمد بدر، "تطوير الإعلام الأمني العربي". ص 90 وما بعدها.
33. د. محمد أبو الفتح "أجهزة الإعلام في خدمة الإرهاب في الوطن العربي".. مجلة الأمن 6 ربيع الأول 1419 هـ.
34. عبد الله الشيخ المحفوظ ولد بيه، المن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999، العدد 203، ص22.
35. سيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل، بيروت الدار العربية للعلوم، 2004.
36. مجلة الأمن، العدد (321) – 2009م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
37. حلمي نبيل أحمد،1988– الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، –الرياض.
38. العموش أحمد فلاح،1999– أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.
39. طه حاج طه،" الإرهاب الدولي وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي "، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25)العدد (5) 2003.

40. د. العكرة، أدونيس- 1983- الإرهاب السياسي- بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. دار الطليعة- بيروت.

41. السماك، محمد- 1992- الإرهاب والعنف السياسي- دار النفائس- بيروت- الطبعة الثانية.

42. د. ربيع حامد عبد الله-1979- العنصرية الصهيونية منطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية بيروت. منشورات الطلائع الفلسطينية ص 93

43. د. عودة عبد الملك -1964 - إسرائيل وأفريقيا- القاهرة. معهد الدراسات العربية

44. ربيع ، حامد عبد الله 1975-النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية - القاهرة -معهد البحوث والدراسات العربية

45. يسين، السيد -1975، الاستعمار الاستيطاني الصهيويني في فلسطين المحتلة - القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية - الجزء الأول.

46. ربيع، حامد عبد الله- 1974 ، الحرب النفسية في المنطقة العربية - بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الأولى.

47. محمود، معين أحمد، 1971- الصهيونية والنازية- بيروت- المكتب التجاري للطباعة والنشر- الطبعة الأولى.

48. هادي، نبيل- 1985- أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط- دار الفارابي بيروت- الطبعة الأولى.

49. د. محمد سعد ابوعامود،النظم السياسية في ظل العولمة،الاسكندرية،دار الفكر الجامعى،،2008.

50. لسلى سكلير، سوسيولوجيا النظام الكوكبي، في فرانك جى لتشز وجون بولى (تحرير)، ترجمة فاضل جتكر، العولمة: الطوفان أم الانقاذ، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى،2004.

51. هانز بيتر مارتن وهار الدوشمان، فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على،الكويت سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،العدد238،اكتوبر 1998.

52. د.حازم البيلاوى، على أبواب عصر جديد،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997.
53. بيرتران بادين، مارى كلود سموتس،انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، القاهرة، دار العالم الثالث، 1998.
54. د.محمد سعد ابوعامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
55. د.ابراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1981.
56. حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، مطابع الشرطة، 2005.
57. على الباز،الإعلام والإعلام الأمني،الاسكندرية،مركز الإشعاع الفني،2001
58. د.محمد عبد الوهاب حسن عشماوى،دور الصحف في ادارة الازمات:دراسة تطبيقية على جريمة الثأر،الاسكندرية منشأة المعارف،2009، ص166–168.
59. د.محمد سعد ابوعامود،الإعلام والسياسة في عالم جديد،الاسكندرية،دار الفكر الجامعى، 2008.
60. سعد الدغمان صحفي في الإعلام الأمني،الإمارات العربية المتحدة، مركز الإعلام الأمني.
61. عماد، حسين عبد الله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991 م.
62. عطاف، ذياب المؤمني، الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، آلية الآداب، الجامعة الأردنية، عام، 1996 م.
63. عبد الكريم عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية،
64. عباس أبو شامة، شرطة المجتمع.
65. محمد محي الدين عوض، "دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي"، الأمن والحياة، العدد 125، الرياض، 1413 ه، ص 21، 22.

66. عبد العزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1419 هـ.

67. محمد بن حميد الثقفي "العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة: دراسة على المراجعين بمركز شرطة الروضة بالرياض" رسالة ماجستير غير منشورة.

68. د. فارس الخطاب "الدور الأمني للإعلام" بحث غير منشور.

69. د محمد سعد ابوعامود "مقال الإعلام الأمني" جامعة حلوان مصر

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1. J Laquueur, Walter, Age of Terrorism– Boston, Little, BROWN AND CO– USA– 1987.
2. Harold Braun thinking about national security N.Y.ncmillan1983"
3. www.alriydh.com.
4. www.Tahawolat.com